وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم

كلية العلوم الإجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

الشعبة تاريخ عام

التخصص : تاريخ المقاومة و الحركة الوطنية الجزائرية 1830 - 1954

مذكرة لنيل شهادة ماستر في تاريخ الجزائر المعاصر

قانون الأهالي و إنعكاساته على المجتمع الجزائري (1881م – 1945م)

مقدمة و مناقشة علنا من طرف

الطالبتان:

- بتواتي فردوس صباح
- تكوك منصورية

أمام لجنة المناقشة:

اللقب والاسم	الرتبة	الصفة	الجامعة
د.بعلي محمد سعيد	استاذ محاضر.ب	رئيسا	جامعة عبد الحميد بن باديس.مستغانم
د.قوعيش شريف	استاذ محاضر.ب	مشرفا ومقررا	جامعة عبد الحميد بن باديس.مستغانم
د.مختاري طيب	استاذ محاضر.أ	مناقشا	جامعة عبد الحميد بن باديس.مستغانم

تاريخ الإيداع : ..... إمضاء المشرف بعد الإطلاع على التصحيحات

السنة الجامعية :2022/ 2023م

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم

كلية العلوم الإجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

الشعبة تاريخ عام

التخصص : تاريخ المقاومة و الحركة الوطنية الجزائرية 1830 - 1954

مذكرة لنيل شهادة ماستر في تاريخ الجزائر المعاصر

قانون الأهالي و إنعكاساته على المجتمع الجزائري (1881م – 1945م)

مقدمة و مناقشة علنا من طرف

الطالبتان:

- بتواتي فردوس صباح
- تكوك منصورية

أمام لجنة المناقشة:

اللقب والاسم	الرتبة	الصفة	الجامعة
د.بعلي محمد سعيد	استاذ محاضر.ب	رئيسا	جامعة عبد الحميد بن باديس.مستغانم
د.قوعيش شريف	استاذ محاضر.ب	مشرفا ومقررا	جامعة عبد الحميد بن باديس.مستغانم
د.مختاري طيب	استاذ محاضر.أ	مناقشا	جامعة عبد الحميد بن باديس.مستغانم

تاريخ الإيداع : ..... إمضاء المشرف بعد الإطلاع على التصحيحات

السنة الجامعية :2022/ 2023م

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم-
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية
لإنجاز البحث

حررت الوثيقة
السيد (ة) : مسلم حلة

أنا الممضي أدناه،

الطالب(ة): ... رقم التسجيل الجامعي: 37036928

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: ... والصادرة بتاريخ: 2022/02/07

عن ... المسجل بكلية العلوم الاجتماعية /قسم: العلوم الاجتماعية / شعبة تاريخ عام

والمكلف بإنجاز مذكرة ماستر بعنوان:

قانون الأحوال الشخصية على المجتمع الجزائري
(1945 - 1984)

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 2023/06/05

إمضاء المعني

* ينص القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم-
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز البحث

حررت الوثيقة من طرف
السيد (ة) : مسلم حليمة

أنا الممضي أدناه،

الطالب(ة): ...بكولة منصورية... رقم التسجيل الجامعي: 181837033497

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 105183938 والصادرة بتاريخ: 2023/03/17

عن بلدية بوقيراط المسجل بكلية العلوم الاجتماعية /قسم: العلوم الاجتماعية / شعبة تاريخ عام

والمكلف بإنجاز مذكرة ماستر بعنوان:

قانون الأهالي وانعكاساته على الحركة الجزائرية (1881 - 1945م)

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 2023/06/05

إمضاء المعني

05 جوان 2023

* ملحق القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.

بسم الله الرحمن الرحيم

الـشـــكـــر و العـــرفـــان

الحمد الله حمدا طيبا مباركا فيه ، اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك

و عظيم سلطانك على كل نـعمة أنعـمتها علينا أول من يشكر

هو لله سبحانه عز وجل على توفيقه لنا في انجاز هذا العمل

و الذي به حققنا غايتنا،نتقدم بجزيل الشكر و التقدير إلى أستاذنا

الفاضل " **قوعيش شريف** " الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته و نصائحه

و ملاحظاته التي مهدت لنا الطريق لإتمام هذه العمل جزاه الله عنا كل

خيرو الشكر الموصول إلى أستاذتنا الفاضلة و رئيسة شعبة التاريخ

السيدة " **طيطح قايد نصيرة** "

التي لطالما كانت خير الرفيقة طيلة مشوارنا الجامعي و نتوجه بجزيل الشكر

و العرفان لكل الأساتذة شعبة التاريخ كل باسمه على مجهوداتهم و خالص

أعمالهم و معارفهم القيمة المقدمة إلينا جعل الله في ميزان حسناتهم

و رفعهم درجات ، و إلى لكل من ساهم من بعيد و قريب في انجاز هذا العمل

المتواضع كما نرجو من الله عز وجل إن يكون هذا العمل ثمرة خير ينتفع بها

و بداية لتحقيق انجازات أخرى **إن شاء الله**

إهـــــــــــــــــداء

الحمد الله و كفى و صلاة و سلام على المصطفى قبل البدأ في إهداء العباد أحمد و أشكر رب العباد خالقي على توفيقي لطلب العلم فالفضل لك وحدك في ما وصلت إليه .

إلى من **قال فيهما الله عز وجل** " **و اخفض لهما جناح الذل من الرحمة و قل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا**" سورة الإسراء الآي ة 24

إلى مورد العطاء و منبع الحب و الحنان – **حبيبتي الغالية أمي –**

إلىعنوان التضحية إلى الرجل الذي شجعني في حياتي– **أبي العزيز –**

إلى من قال فيه رب الكون " **سنشد عضدك بأخيك** " سورة القصص الآية 35

إلى أبي الثاني و خير مكسب لي في هذه الحياة

أخي الغالي– منصور و أولاده أنس – محمد أيوب –

إلى إخواتي **فاطيمة– يامنة – منصورية – حليمة – أنفال – مارية**

إلى من ساعدتني بدعائها **جدتي أطال الله في عمرها**

كما أهدي تمرة هذا العمل إلى من فرقه الموت عنا **أخي عبد العالي رحمه الله**

إلى كاملة عائلة – تكوك –

و في الأخير إلى جميع أساتذتي الكرام و زملاء دفعة تاريخ العام

تكوك منصورية

إهـــــــــــــــداء

بسم الله و الصلاة و السلام على رسول الله ، الحمد لله و الشكر لله فانه ينسب الفضل له في إكمال عملي هذا ، و بعد الحمد لله .

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى اللذان قال عنهما عز وجل في محكم تنزيل " **و قل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا** " سورة الإسراء –الآية 24

إلىأبي الذي كانخير عون لي طيلة مشواري الدراسي و مهد لي طريق العلم

إلى التي سهرت ليالي طويلة من أجلي و إستيقضت فجرا من اجل الدعاء لي إلى من هي في الحياة حياة إلى الأمان خلال سيري في الأرض بعد الله

إلى طريقي إلى الجنة قرة عيني **و أمي الحبيبة** التي علمتني أبجدية الشجاعة و التي لولاها ما وصلت إلى ما أنا عليه الآن كل حرف من هذا العمل أهديه لك فكل الكلمات لا تسعفك أطال الله عمرك

إلى سندي في الحياة إلى من كانوا وقت ضعفي قوتي إلى اللذين اختارهم الله لشد العضد **إلى إخوتي و أخواتي** و أبنائهم كل واحد باسمه

إلى روح أختي الطيبة رحمها الله إلى كل عائلتي" بتواتي"

إلى كل من ساندني و لو بكلمة و أعطاني دفعة إلى الأمام

إلى كل من علمني حرفا في كل مراحل دراستي إلى كل أساتذتي الأفاضل

بتواتي فردوس صباح

المقدمة

المقدمة :

لقد حظي تاريخ الجزائر بالكثير من الدراسات و الأبحاث التي أسالت الكثير من الحبر أخذت أغلبها الطابع العسكري و السياسي في طرحها للمواضيع ، بينما المسائل النوعية المتعلقة بالمجتمع الجزائري إبان فترة الاحتلال الفرنسي لم تشهد ذلك الاهتمام الذي أحيطت به الجوانب الأخرى لاسيما أنها تشكل المحور الأساسي لتاريخ المحلي و من هذا المنطلق حاولنا الخوض في دراستنا لمثل هذه المسائل الاجتماعية التي تطرقنا فيها إلى أخطر و أصعب المراحل التي مرت بها الجزائر أثناء "ثمانينات القرن التاسع عشر" .

التعريف بالموضوع :

منذ ان وطئت أقدام المستعمر أرض الجزائر و هو يسعى لبسط نفوذه وسيطرته عليها فتنوعت أليات التحكم و الإخضاع فلا يكاد يجد وسيلة من الوسائل إلا و إستخدمها ،و من بين تلك الآليات نجد ترسانة القوانين الإدارية التي أصدرها و لعل أبرزها على الإطلاق هو " قانون الأهالي" الصادر في **1881 م** الذي هو مجموعة الإجراءات التعسفية طبقت على الأهالي المحليين مبنية أساسا على العقوبات المتجاوزة للحق العام .

أهمية الموضوع :

لقد اكتسى هذا الموضوع أهمية بالغة في كونه يسلط الضوء على أحد القوانين التعسفية الخطيرة التي طبقتها الإدارة الاستعمارية على المجتمع الجزائري إبان فترة الإحتلال الفرنسي و بالأخص في ظل فترة الحكم المدني ، حيث ان منشن هذه الدراسة يمكن فتح أفاق جديدة للباحثين و كذا محاولة إثراء الرصيد المعرفي الذي يعود بالفائدة على الدارسين في إطار القوانين المفروضة على الشعب الجزائري التي سعت لتحقيق هدف سامي ممثل في إخضاع و إذلال الشعب الجزائري .

أهداف الموضوع :

أما عن الأهداف المرجوة في هذه الدراسة فنلخصها في النقاط التالية :

– تحليل طبيعة قانون الأهالي و الوقوف على خصائصه .

– إبراز أثر قانون الأهالي في إحداث القطيعة في تطور المجتمع الجزائري .

– معرفة الوضعية الإجتماعية للجزائريين في ظل وجود القوانين الردعية .

– تحديد أهمية قانون الأهالي في خدمة المصالح الفرنسية .

أسباب إختيار الموضوع :

ثمت بواعث دفعتنا لاختيار هذا الموضوع حيث أنه لم يكن اختيار عشوائي بل لعدة أسباب تمثلت في ما يلي :

– تكمن في الفضول الشخصي الذي انتابنا حول ماهية قانون الأهالي.

– رغبتنا في دراسة المواضيع ذات الأبعاد الاجتماعية و السياسية .

– النقص المسجل في الدراسات المنجزة حول **قانون الأهالي** و إن وجدت تكون باللغات الأجنبية .

– محاولة إعطاء صورة واضحة عن القانون من خلال مضمونه و المخالفات المطبقة على الجزائريين .

– معرفة حجم الخسائر التي تكبدها المجتمع الجزائري جراء تطبيق هذا القانون .

الإشكالية :

للوقوف على أهم النقاط المعالجة في هذه الدراسة إرتئينا طرح الإشكالية الآتية :

– إلى أي مدى ساهم قانون الأهالي الصادر سنة 1881 م في تنفيذ قرارات السلطات الفرنسية ؟ .

و للإحاطة بهذه الإشكالية من مختلف جوانبها قمنا بطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التي اندرجت تحت الإشكالية العامة :

– ما هو قانون الأهالي ؟ و متى تم إصداره ؟

– ما هي أبرز الإجراءات التي حملها قانون الأهالي ؟

– ما هي أهم القرارات المكملة لهذا القانون ؟

– ما هو الهدف التي كانت ترمى السلطات الإستعمارية لتحقيقه من خلال تطبيقها لقانون الأهالي ؟ و هل فعلا استطاع بلوغ الأهداف المرجوة ؟

– كيف أثر قانون الأهالي على المجتمع الجزائري ؟

– فيما تمثلت أبرز مواقف الجزائريين اتجاه هذا القانون ؟

الدراسات السابقة :

اتضح لنا من خلال دراستنا لموضوع قانون الأهالي، أنه يوجد بعض الدراسات التي تطرقت للموضوع ، سواء بالحديث عن التشريع القانوني الذي طبق على الجزائريين من قبل الإدارة الفرنسية بشكل عام أو خاص .

– و من أهم تلك الدراسات نذكر ما يلي :

* "مذكرة نماذج من القوانين الزجرية الفرنسية المطبقة على الجزائريين في عهد الجمهورية الثالثة "(1881 – 1912 م) ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تخصص : تاريخ الجزائر المعاصر ، الطالب : محمد بن موسى .

* "مذكرة قانون الأهالي و تأثيره على المسلمين الجزائريين"، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، تخصص : تاريخ المغرب العربي المعاصر الطالبين : محمد كمال صياغ و إبراهيم بوعمرة.

*" مذكرة قانون الأهالي و تأثيره على الشعب الجزائري 1870 م "، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص : تاريخ المغرب العربي المعاصر الطالبتين : لعروسي فاطمة الزهراء ، و الخير زهراء .

المنهج :

لقد فرضت علينا المادة العلمية الخاصة بكل فرع الاعتماد على عدة مناهج من بينها :

المنهج التاريخي :

كونه يعد المنهج المناسب لكل الدراسات التاريخية حيث تعد الاعتماد عليه في عرض الأحداث التاريخية المتعلقة بإصدار هذا القانون و كذا ترتيب الأحداث ترتيبا كرونولوجيا بالإضافة إلى ذكر القوانين السابقة له .

المنهج التحليلي :

سلكناه في تحليل الأحداث و الوقائع من خلال تحليل مضمون قانون الأهالي و مواده حيث اعتمدنا عليه في الفصل الأول و الثاني .

المنهج الوصفي :

اعتمدنا عليه كونه له علاقة مباشرة مع طبيعة الموضوع فسلكناه في سرد الحقائق التاريخية و كذا وصف قانون الأهالي و ماهيته ووصف أحوال المجتمع الجزائري و معاناته جراء تطبيق هذا القانون .

خطة البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة هيكلنا بحثنا وفق خطة بحث متواضعة انطلاقا من المادة العلمية المتوفرة تتألف من مقدمة و مدخل و ثلاثة فصول رئيسية و أتممناها بخاتمة .

حيث تناولنا في المدخل المراسيم و القوانين السابقة لقانون الأهالي و الوقوف عند انعكاساتها على المجتمع الجزائري وردود الفعل منها .

الفصل الأول :تناولنا فيه ماهية قانون الأهالي حيث اندرجت تحته ثلاثة فروع خصصنا **الأول** لمفهوم قانون الأهالي و خصائصه –**الثاني** مضمون قانون الأهالي و الأجهزة الخاصة بتطبيقه و **الثالث** تضمن الأهداف التي سعت الإدارة الاستعمارية لتحقيقها .

الفصل الثاني : خصصناه للانعكاسات قانون الأهالي و قسم هو الآخر إلى ثلاثة فروع تطرقنا فيه إلى الإنعكاسات الإقتصادية أما **ثانيا** الإنعكاسات الإجتماعية أما **ثالثا** الانعكاسات الثقافية و ذلك من أجل معرفة مدى تأثيره على مختلف الجوانب أوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و حتى الثقافية و الكشف عن ما كان يعيشه المجتمع الجزائري .

الفصل الثالث :كان موسوما بردود الفعل المختلفة من هذا القانون قسمناه إلى فرعين **الأول** كان موسوم بردود الفعل السياسية من خلال العرائض و الجمعيات و الصحف و التيارات أما **الثاني** فكان موسوم بردود الفعل المسلحة من خلال عرض أهم المقاومات الشعبية مقاومة شيخ بوعمامة (1881 م – 1904 م) مقاومة عين بسام (1903 م) و مقاومة عين تركي (1906 م) و هذا من أجل معرفة الوسائل المعتمدة في المقاومة و إبراز موقف الأهالي تجاه هذا القانون بإضافة إلى الخاتمة التي ضمت مجموعة من الاستنتاجات .

المصادر و *المراجع* المعتمدة:

و قد تنوعت المصادر و المراجع المعتمدة في انجاز هذه الدراسة فقد انقسمت بين الكتب باللغة العربية و الفرنسية بإضافة إلى المقالات العلمية و الرسائل الجامعية التي ساعدتنا في بناء موضوعنا و إتمامه وقد تمثلت فيما يلي :

كتاب حمدان بن عثمان خوجة *المرآة* " الذي اعتمدنا عليه في المدخل بالإضافة إلى كتاب " **هذه هي الجزائر** " للمؤرخ **أحمد توفيق المدني** حيث أعاننا كثيرا في الفصل الأول و الثاني خصوصا في الجانب الإحصائي بإضافة إلى **bulletin officiel**التي تعد مصدر مهم يخدم الموضوع ، أما عن **المراجع** فلائحة طويلة سنذكر البعض منها مثل **كتاب تاريخ الجزائر السياسي من البداية إلى غاية 1962م لعمار بوحوش** الذي حدد لنا النسق العام للموضوع فقد إعتمدنا عليه لشكل كبير من بداية العمل الى نهايته كما أننا نجد كتاب **شارل روبيرأجبرون** " **تاريخ الجزائر المعاصرة** " الذي استعملناه في الجانب التطبيقي للقانون فيما يخص الضرائب المفروضة على الجزائريين كونه يتناول هذا الجانب بطريقة مفصلة، بالإضافة إلى كتاب "**الحركة الوطنية**" بجزئية الأول و الثاني للباحث **أبو قاسم سعد الله** الذي أفادنا كثيرا فيما يخص ردود الفعل الجزائرية تجاه قانون الأهالي .

الصعوبات :

أما بخصوص الصعوبات التي إعترضتنا في انجاز هذه الدراسة هي :

– صعوبة الوصول للمادة العلمية التي تشمل الموضوع و تفصل فيه بصفة عامة و كاملة بالإضافة إلى صعوبة الولوج إلى دور الأرشيف و استخراج الوثيقة التي تخدم الموضوع ، مع العلم ان كل الوثائق التي تخص تاريخ الجزائر المعاصر و بصفة خاصة **قانون الأهالي** موجودة في مركز الأرشيف ما وراء البحار بفرنسا .

بالرغم من الصعوبات إلا أنها لم تحد من عزيمتنا في إتمام هذه الدراسة و ذلك تماشيا مع نصائح المشرف الذي نقدم له كل عبارات الشكر و الامتنان.

و في الأخير نرجـــوا أن نكون قد وفقنا في هذه الدراسة .

المدخل :

المراسيم و القوانين السابقة لقانون الأهالي

أولا :المراسيم و القوانين الصادرة في فترة الحكم العسكري 1830 م – 1870 م

ثانيا : المراسيم و القوانين الصادرة في فترة الحكم المدني 1870 م

ثالثا :إنعكاسات المراسيم و القوانين على الجزائريين و ردود الفعل منها

سنت الإدارة الإستعمارية العديد من القوانين و المراسيم الجائرة و الحاقدة لشرعنةأعمالها الماكرة ، التي استهدفت ضرب مقومات المجتمع الجزائري و إفراغه من مبادئه ، فقد انتهجت سياسة بقصد القضاء على شخصية الفرد الجزائري كما تنوعت هذه القوانين فمنها ما كان يرمي إلى ضم المزيد من الأراضي و توسع الدائرة الإستعمارية ، و منها ما كانت تهدف إلى الإدماج و الفرنسة و تذويب الشعب الجزائري ، و تحويل البلاد تدريجيا إلى مقاطعة فرنسية تابعة لها ولها امتداد في القارة الإفريقية .

– و بناءا على هذا يمكن حصر المراسيم وفق ما يلي :

– المرحلة الأولى :المراسيم الصادرة في فترة الحكم العسكري 1830 م – 1870 م.

– المرحلة الثانية :المراسيم الصادرة في فترة الحكم المدني 1870م.

أولا : المراسيم و القوانين الصادرة في فترة الحكم العسكري : 1830 – 1870 م .

أ – المراسيم :

1– مرسوم 1848 م :

ينص على ان الفرنسيين ينتخبون نائبين عنهم للمجالس القومية الفرنسية بباريس أي ان جعل الجزائر قطعة فرنسية و انها جزء من ام الوطن و كأن لا وجود للمسلمين [1].

2– مرسوم الصادر عن الجمعية الوطنية الفرنسية 20 / 10 /1848 م :

ينص على تأسيس تعاونية زراعية في الجزائر خاصة بالمستوطنين [2].

[1] - أحمد توفيق المدني ، هذه هي الجزائر ، دار البصائر ، الجزائر ، 2008 ، ص 86.
[2] - صغيري بلقاسم و بلعباس شامر ، الإستيطان الفرنسي و دوره في تفكيك بنية المجتمع الجزائري 1830 – 1962 ، مذكرة ماستر في التاريخ الحديث و المعاصر ، جامعة مسيلة ، 2016 – 2017 ، ص 21.

3- مرسوم 31 ديسمبر 1859م:ينص على إخضاع القضاء الإسلامي إلى التشريع الفرنسي و يحتوي على مادة تنص على وجوب إخضاع القضايا الجنائية إلى قانون العقوبات الفرنسية كما أنه كل ما يصدره القضاء الجزائري يترجم إلى الفرنسية [1].

4- مرسوم 7 ديسمبر 1866 م :

ينص على إنشاء بلديات مختلطة معظم سكان ها جزائريين يديرها مسؤول فرنسي [2].

ب –القوانين :

على غرار المراسيم الصادرة في مرحلة الحكم العسكري واصلت السلطات الفرنسية سياسة التشريعات التي تهدف الاستغلال و الاستيلاء على خيرات الأراضي الجزائرية ، و لكن هذه المرة بترسانة من القوانين الصادرة في فترة الحكم المدني 1871 م أي بعد قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة التي عملت هذه الأخيرة على توسيع دائرة الاستعمار الفرنسي في المنطقة، مع اتخاذ جملة من الإجراءات الجديدة في فرض السيطرة التامة و الكلية من خلال صياغة مجموعة من القوانين التي تعمل بتجسيد فكرة الإستيطان الفرنسي على الأراضي بعد ما كان في سابق عملية استعمار فقط إلا إن هذه المرة تعدت لتحقيق فعلي لتواجد العنصر الفرنسي في الجزائر من خلال اعتبارها مقاطعة فرنسية .

1- قانون أول أكتوبر1844 م:

يعد أول نص قانوني يحاول بشكل عام تنظيم مسألة الملكية العقارية في الجزائر حيث تتألف من 115 مادة على خمسة فصول أساسية [3] فقد نصت على إجازة بيع أراضي الأوقاف و نقل ملكيتها للمستوطنين ، كما أنها عملت على ضم أراضي الجزائريين التي لم تثبت ملكيتها بالوثائق في مدة ثلاثة أشهر [4].

---

[1] - صالح فركوس ،إدارة المكاتب العربية و الإحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد (1844 – 1871) ، دار القافلة ، الجزائر ، 2013 ، ص 117.

[2] - بشير بلاح ، تاريخ الجزائر المعاصرة 1830 -1989 ، ج1 ، دار المعرفة ، الجزائر ، 2007 ، ص 229.

[3] - صالح حيمر ، قراءة في امريتي (1844 – 1846) حول الملكية العقارية في الجزائر ، المضامين و النتائج ، مجلة العصور الجديدة ، العدد 6 ، جامعة وهران ، 2012 ، ص 70.

[4] - بشير بلاح ، المرجع السابق ، ص 230.

– الفصول الأساسية لقانون **1 / 10 / 1844م** :

– الفصل 1 : يتعلق ببيع العقارات و قد ركز خاصة على تسوية وضعية البيوع التي تمت في السابق و الوسائل الكفيلة بمنع حدوثها مستقبلا .

– الفصل 2 : يتعلق بإعادة شراء إيرادات مدى الحياة .

– الفصل 3 :تنص على وضع بعض الشروط بشأن حرية تملك العقارات منها : منع شراء منطقة القبائل .

– الفصل 4 : الخاص بنزع الملكية بغرض المصلحة العامة .

– الفصل 5 : يتعلق بالأراضي غير مستقلة .

كما إن الأمرية حددت العقوبات في حالة عدم الاستجابة لأمر بمقتضى قوانين و مراسيم الاعتداء و الاستيلاء ، كما حدث مع أراضي"***متيجة***" حين تعرضت 2000 أسرة جزائرية لمصادرة أراضيهم التي قدرت حوالي 78 ألف هكتار ، و في الأخير بهدف الوصول إلى إجراء لأكثر قابلية لتطبيق الإستيطان عملت الإدارة الاستعمارية على إصدار **أمرية 21 جويلية 1846** [1].

2– قانون سيناتوسكونسيلت 1863 م :

أعتبر قانون سيناتوس من أهم المشاريع لأنه أرتبط بعدة عمليات مست الفلاح الجزائري و ملكياته العقارية و ألزمته بإجراءات عديدة و كان هذا تشريعا يخضع لطموحاتأصحاب رؤوس الأموال الضخمة يدفع العقار الجزائري نحو السوق العقارية لتتم عمليات التبادل [2].

فقانون سيناتوسكونسيلت 22 أفريل 1863 م المعروف بمجلس الشيوخ هو مرسوم إمبراطوري في عهد **نابليون الثالث**لم يكن من حيث الشكل سوى ميثاقا عقاريا و لكن من

[1] - هدى أحمد بهاليل و سارة عمراوي ، السياسة العقارية الفرنسية ة تأثيرها على المجتمع الجزائري (1830 – 1900 م) ، مذكرة لنيل شهادة ماستر في تاريخ المغرب المعاصر ، قالمة ، 2019 – 2020 ، ص 43.

[2] - محمد بليل ، تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر و انعكاساتها على الجزائريين (1881- 1914) ، دار سنجاق الدين لنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2013 ، ص 126.

حيث المضمون كان يرمي إلى إنشاء الملكية الفردية و كان هذا المرسوم يتضمن إعتراف القبائل بحقوقها حول ملكية القطعة الأرضية التي تحت حوزتها إذ لم توجد هناك تعويضات ممكنة لأقاليم أخرى [1].

– و كان يرمي هذا القانون لعدة أهداف رئيسية هي :

– تفتيت أراضي القبائل و تفكيك القبيلة .

– تسهيل انتقال أراضي الجزائريين إلى الأوربيين.

– إدخال نظام الملكية الفردية داخل أراضي القبائل .

– إنشاء الدواوير وهي وحدة إدارية حيث حاول المشرع أن يؤسس من خلالها نظام شبيه بفرنسا .

– الحد من نفوذ رؤساء القبائل و زعمائهم الروحيين .

– إضعاف دور القادة العرب و القبيلة معا .

و لذلك يبقى السيناتوسكونسيلت **1863م**بأبعاده و نتائجه إحدى التشريعات الإستعمارية التي مهدت لأفكار جديدة [2].

ثانيا :المراسيم والقوانين الصادرة في فترة الحكم المدني 1870 م

بعدما ألغي نظام الإمبراطورية الثانية و كان ذلك بعد هزيمة "فرنسا" في "**معركة سيدان**[3]**sedan**"مما أدى إلى استسلام"**نابليون ثالث**" و تم الإعلان عن جمهورية الثالثة ذات التوجه اليساري في شهر سبتمبر 1870 م، و بهذا رحب المستوطنين بهذا القرار الذي يعتبر بمثابة انتصارا لهم حيث إن بموجبه ستنتهي سياسة "**نابليون الثالث**" و النظام

[1] - صالح فركوس ، المرجع السابق ، ص 115.
[2] - محمد بليل ، مرجع سابق ، ص 128.
[3] - سيدان SEDAN : 1 سبتمبر 1870 معركة قامت بين الألمان و الفرنسيين و أسفرت عن هزيمة نابليون الثالث ينظر إلى : (نجاة سليم محمود محاسيس ، معجم المعارك التاريخية ، ط 1, دار النشر و التوزيع ، عمان ، 2001 ، ص 295).

العسكري ، وقد أعطى هذا القرار دفعة قوية لهم الإستغلال الوضع والإنفراد "**بالجزائر**" و الانفصال عن "**فرنسا**" الأم[1] .

أهم ما ميز فترة 1871م هو تفاقم و تأزم الأوضاع الإجتماعية و الاقتصادية جراء تسيير المستوطنين للشؤون الإدارية و السياسية ، و لقد عبر الحاكم العام الفرنسي " ***ماكماهون***" عن رأيه حول تفاقم هذه الأوضاع في تلك الفترة متحدثا عن السخط العميق في أوساط الجزائريين و ذلك راجع لسببين أحدهما الأساليب المنتهجة من طرف الأوروبيين تجاه العرب القاسية و الظالمة [2].

أ –المراسيم :

1- مرسوم 04 أكتوبر 1870 م :

مرسوم متعلق بتقوية التمثيل السياسي للأوروبيين في فرنسا و ذلك عن طريق منح 06 مقاعد في البرلمان الفرنسي بدل من 04 مقاعد .

2- مرسوم 08 أكتوبر 1870 م :

ينص على توسيع الحكم المدني عبر كافة التراب الوطني و بالأخص منها المناطق العسكرية التي لم يمسها الحكم المدني من قبل [3]، بمعنى إخضاع كافة القبائل القاطنة في مناطق الإستيطان للسلطة المدنية أي لسلطة المعمرين [4].

3- مرسوم 24 أكتوبر 1870 م :

يعد هذا المرسوم نقطة تحول في تاريخ استعمار فرنسا "للجزائر" و ذلك بعد القرارات التي نص عليها و المتمثلة في ما يلي :

[1] - ابراهيم مياسي ، مقاربات في تاريخ الجزائر (1830 – 1962) ، الطبعة 2 ، دار الهومة للنشر ، الجزائر ، 2011، ص 127.

[2] - وليد بوشو، الحكومة العامة و تطورها ضمن الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر 1830 –1939 ، المجلة الجزائرية التاريخية ، العدد 2 ، المجلد 5 ، الجزائر ، 2021 ، ص 643.

[3] - عمار بوحوش ، تاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962 ، ط 1 ، دار الغرب الإسلامي ، الجزائر ، 2005 ، ص156.

[4] - بشير بلاح ، مرجع سابق ، ص 231.

أ –إلغاء النظام العسكري و الامتيازات الممنوحة لرؤساء الأهالي و إلغاء المكاتب العربية التي تكون غالبا في خدمة القيادة العسكرية في الجزائر عن طريق الجوسسة[1].

و قد كان ت المكاتب العربية وسيط لاتصال بالسكان الجزائريين و قادة للحصول على المعلومات المتعلقة بالأمن و التعاون مع السكان الجزائريين في قادة الجيش [2].

ب– إخضاع الجزائريين عن طريق إنشاء محاكم جنايات [3].

ج– إنشاء منصب الحاكم العام يحكم ثلاثة ولايات في "الجزائر" و يتراسل مع "فرنسا" وليس مع الوزارة الحربية كما كانفي السابق [4].

– مرسوم 24 أكتوبر 1870 م :

و المعروف باسم مرسوم ***"كريمو"*** و الذي ينص على منح الجنسية الفرنسية لليهود جماعيا و إجباريا[5]و قد تضمن تجنيس جماعي ليهود "الجزائر" البالغ عددهم 574 ، 34 يهودي و بموجب هذا المرسوم تم تميز اليهود عن الجزائريين المسلمين في جميع النواحي الإجتماعية و القانونية و الإقتصادية .

– مرسوم 10 نوفمبر 1870 م :

أعطى هذا المرسوم الحق للمعمرين في تعين الولاة في المناطق الخاضعة للحكم العسكري أي تحكم المدنيين في المسؤولين العسكريين .

– مرسوم 24 ديسمبر 1870 م :

منح الحق للمستوطنين بتوسيع نفوذهم إلى المناطق التي يسكنها السكان الجزائريين [6].

[1] - ابراهيم مياسي ،المرجع السابق ، ص 128.
[2] - عمار بوحوش ، المرجع السابق ، ص 157.
[3] - ابراهيم مياسي ،المرجع السابق ، ص 128.
[4] - عمار بحوش ، المرجع السابق ، ص 156.
[5] - نفسه ، ص 128.
[6] - نفسه، ص 156.

– مرسوم 19 مارس 1871 م :

من أهم ما جاء في هذا المرسوم ما يلي :

– تقسيم الجزائر إلى إقليمين إقليم شمال ذو حكم مدني و إقليم الجنوب ذو حكم عسكري و يصبح الحكم من صلاحيات الحاكم العام المدني خاضع لوزير الداخلية .

– إنشاء مجالس بلدية و ولائية منتخبة [1].

ب– القوانين :

1– قانون وارني 1873 م:

تزامن مع سقوط الإمبراطورية بوقف عمليات تطبيق سناتوسكونسيلت**1863 م** يوم **19** ديسمبر **1870 م** بسبب النتائج السلبية الملاحظة . فحاول المشرع الاستعماري في تلك الفترة إن يقترح عدة مشاريع لقانون عقاري جديد كان أبرزها في بداية حكم الجمهورية الثالثة الذي جاء تتويجا لانتصارات المستوطنين على الحكم العسكري في "الجزائر" و التوجه نحو الليبرالية الرأسمالية التي شجعت مجيئ المهاجرين "**الأزاس و اللورين**" عقب انتهاء انتفاضة المقراني في بلاد القبائل و لذلك سمي بقانون العمل [2].

هو القانون الصادر في **26 جويلية 1873 م**و المشهور باسم قانون "***warnier***" نسبة إلى واضعه و المعروف كذلك باسم المعمرين أو قانون التمليك العقاري [3].

فإن القانون الذي جهزه "***وارني***" سنة 1873 م قد أبطل معظم مواد قانون 1863 م فقد نص على إن جميع الأراضي يجب إن تكون خاضعة للتشريع الفرنسي [4] بالإضافة لتشكيل الملكية الفردية و فرنسة الأراضي الجزائرية كما أنه أقر على وجوب تسيير الإدارة الاستعمارية لكل الملكيات العقارية و مراقبتها في الجزائر مهما كان ت صفة مالكيها لأنه

[1] - ابراهيم مياسي ،المرجع السابق ، ص 129.
[2]- محمد بليل ، المرجع السابق ، ص 130.
[3]- هدى أحمد بهاليل ، المرجع السابق ، ص 72.
[4] - ارزقي شوتيام ، سياسة الإستيطان الفرنسي في الجزائر 1830 – 1914 ، مجلة تاريخ متوسطي ، العدد 2 ، المجلد 2 ، الجزائر ، 2020 ، ص 204.

يهدف إلى القضاء على القوانين الشرعية و أشكال التعاون و التضامن كما أنه عمل على إنجاح حركة الإستيطان و الاستيلاء على الأراضي بحجة إن الملايين من هكتارات السهول الخصبة في "الجزائر" غير مستغلة [1].

فالمستفيد الأول من قانون وارني " warnier " هم بطبيعة الحال الأوروبيين و المستوطنون.

ثالث :*إنعكاسات القوانين و المراسيم* على المجمع الجزائري :

لقد كان للمراسيم و القوانين السابقة عدة نتائج و أثار تمخضت نتيجة تطبيقها على الجزائريين، لذا يمكننا إبراز هذه الانعكاسات في النقاط التالية :

1- مصادرة أراضي الجزائريين :

لقد تم مصادرة أراضي الجزائريين بمختلف الأساليب القمعية و العقابية و هذا ما ظهر من خلال تصريح رئيس الجمهورية الثالثة قائلا : " **يمكن للعرب إن يقوموا بثورات لكي يتم احتواءهم أو ابتلاعهم**[2]" فقد تدهور الوضع الاقتصادي للجزائريين بسبب نزع الملكية العقارية[3] و جراء ذلك فقد الجزائريين حوالي **200.000 هكتار** دفعة واحدة ثم الاستحواذ على **5000.00.00 هكتار** من طرف الدولة على أساس أنها أملاك عامة و قد أدى هذا الوضع إلى تدهور الحياة المعيشية و الصحية فقد زادت من إفقار المجتمع الجزائري و هذا ما أكده " **لافيجري**" و هو يصف لنا حالة الصعبة التي كان عليها الجزائريين **سنة 1867م** قائلا : " **منذ عدة أشهر و العرب لا يجدون ما يقتاتون به إلا الأعشاب و في الحقول و أوراق الأشجار يرعون فيها مثل الحيوان و الأن مع شدة الخريف ضعفت أجسامهم فماتوا جوعا و الأفضع في كل ذلك موت الكثير عبر الحقول و تناثرهم كل صباح** " [4] و لعل أهم ما انعكس عن هذه القوانين هي سنوات القحط و المجاعة التي انتشرت في البلد .

---

[1]- هدى أحمد بهاليل ، المرجع السابق ، صص 72 – 74 .

[2]- عمار بوحوش ، المرجع السابق ، ص 159.

[3] - شارل أندري جوليان ، تاريخ الجزائر المعاصرة الغزو و بدايات الاستعمار 1827 – 1871 ، ج1 ، تر : جمال فاطمي ، ط1 ، شركة دار أمة ، الجزائر ، 2008 ، ص 68.

[4] - صغيري بلقاسم و بلعباس شامر، الإستيطان الفرنسي و دوره في تفكيك بنية المجتمع الجزائري (1830– 1862) مذكرة ماستر تخصص تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر ، جامعة مسيلة ، 2016 – 2017 ، ص 45.

– بالإضافة إلى ذلك تم مصادرة **340 ألف هكتار** من أراضي الجزائريين لسكان "**الأزاس و اللورين**"و بهذا تم القضاء على موارد رزق الجزائريين[1] و تكوين ملكية فردية مما أدى إلى إقرار الحرية المطلقة في عملية بيع الأرض[2] و تم إثقال كاهل الفلاحين الجزائريين بالضغط الجبائي [3] و هذا ما أوجد وضعا اقتصاديا و اجتماعيا مزريا ، و لقد عبر " **جول فيري**" بعد زيارته إلى الجزائر لتحقيق الأوضاع و التي دامت 53 يوما حيث صرح قائلا : " **الأوروبيين قد جعلوا أهل البلد الأصليين شبه أشباح الرجال** " **و أكد** : " **إن عمل المستوطنين يلطخ سمعة فرنسا و أنه لا توجد عدالة ولا سياسة واعية** " و وصف زميل له معاناة و مأساة الجزائريين قائلا : " **لقد حطمنا الكيان الإنساني للمجتمع الجزائري دون إن نفتح المجال للجزائريين لكي ينظموا إلى مجتمعنا** "[4]

كان هذا جراء المصادرات التي مست الأملاك الوقفية المخصصة للأغراض الدينية و التعليمية و رافقها نفي لبعض المثقفين وهجرة البعض الأخر[5]، فبعدما كان ت المساجد ملك للجميع و هي مخصصة فقط لعبادات المسلمين و هي مكان مقدس لا يحق انتهاكه بالنسبة لجميع المسلمين ، حيث تم وضعها تحت رقابة و تصرف الدولة و في هذا الصدد صرح السيد " **جان دوبي**" قائلا : " **إن كل المساجد و المؤسسات الخيرية تابعة لأملاك الدولة و الإدارة هي التي تتصرف فيها و تستغلها كيف ما شاءت تكتريها كالمحلات أو تستغلها لأشياء أخرى** " [6]و هذا ما سيساهم في تنفيذ المخطط الاستعماري الذي ركز منذ البداية على تحطيم الشخصية الجزائرية المتمثلة في الدين و اللغة العربية أولا و في تراثها الحضاري الثقافي الإسلامي[7].

---

[1] - مقلاتي عبد الله ،الموجز في تاريخ الجزائر المعاصر 1830 – 1954 ، المطبوعات الجامعية 2014 ، ص 119.

[2] - عدي الهواري ، الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة تفكيك الاقتصادي الاجتماعي (1830 – 1960) تر: جوزيف عبد الله ، دار الحداثة ، ط1 ، لبنان ، 1983 ، ص 119.

[3] - صغيري بلقاسم ، المرجع السابق ، ص 22.

[4] - عمار بوحوش ، المرجع السابق ، ص 189.

[5] - الجيلالي صاري و محفوظ قداش ، الجزائر في التاريخ المقاومة السياسية (1900 – 1954) تر : عبد القادر بن حراث ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1987 ، ص 240.

[6] - عثمان بن حمدان خوجة ، المرآة ، تق : محمد العربي الزبيري ، منشورات ANEP ، 2005 ، ص 249.

[7] - رحيم محياوي ، الإستيطان و التوطين و الاستعمار الفرنسي في الجزائر و الحركة الصهيونية في فلسطين دراسة مستقبلية ، ص 38.

الجدول رقم (01) : يوضح مساحات الأراضي التي تم مصادراتها من طرف الإدارة الإستعمارية

السنة	مساحة الأراضي
1850م	11500 هكتار
1870م	165.000 هكتار
1900م	1682.000 هكتار

المرجع : من إعداد الطالب نقلا ، عن إبراهيم مياسي ، مرجع سابق ، ص 133.

– يتضح لنا من خلال هذا الدول إن وتيرة الاستحواذ على الأراضي في تزايد مستمر و أنها بلغت ذروتها ما بين سنوات (1850م–1900م) .

الجدول رقم (02) : يوضح مدى إثقال كاهل الفلاحين بالضغط *الجبائي*

المنطقة	القبيلة	عدد الأراضي
شلف	**أولاد قصير**	**120 ألف هكتار**
وهران	**الغرابة**	**33288 هكتار**
قسنطينة	**الإقليم**	**30 ألف هكتار**
		المساحة الإجمالية " 50781 هكتار

المرجع : من إعداد الطالب ، نقلا ، عن أرزقيشويتام ، مرجع سابق ،ص24 .

– نلاحظ من خلال الجدول الأراضي التي استحوذت عليها الإدارة الإستعمارية من خلال تطبيق نظام التجمع الضريبي و التي من خلاله فقد الجزائريين أراضيهم في مناطق مختلفة .

2- توسيع الدائرة الإستيطانية :

كان هذا من وراء سياسة القوانين و المراسيم التي نتج عنها تشجيع هجرة الأوروبيينإلى الجزائر و هذا ما عبر عنه " **بيجو**" قائلا : " **أننا في حاجة إلىأكبر عدد ممكن من المستوطنين الفرنسيين الأوروبيين على الجزائر و لكي تجلبهم فلابد إن تعطوهم أخصب الأراضي أينما وجدتم مياها متدفقة و أراضي خصبة و مراعي جديدة للمستوطنين غير مبالين بأصحابها يجب توزيع هذه الأراضي على الأوروبيين حتى يصبحوا أربابها و يصيروا أربابها نسبا منسيا** " [1] و لتكريس هذه الفكرة حصل المستوطنين الأوروبيين على مختلف حقوقهم السياسية أي إنشاء مؤسسات تخدم مصالحهم حيث تضاعف عدد الفرنسيين في الجزائر بالإضافة إلى استحكام قبضة الإدارة على "الجزائر" فقد استقر الكثير من الأوروبيين بالضواحي القريبة من المدن فقد تحصلوا على **259 قطعة** أرض الاستغلال الخاص بمدينة (قسنطينة و سكيكدة) و هذا كان بمقتضى المراسيم الصادرة [2].و تم تهجير **200.000**أوروبي إلى"الجزائر" لتحقيق السيطرة الفعلية [3].

و لقد كان " **لمرسوم كريميو** " دور بارز في استقطاب أكبر عدد من المهاجرين الأوروبيين و ذلك بعد إعطاء الجنسية الفرنسية لكل الأبناء الأوروبيين المولودين في الجزائر بهدف تثبيت الوجود الفرنسي و تكريس السياسة الاستعمارية و الاستحواذ على الأراضي و جعلها في خدمة الإستيطان و قد أكد الكاتب الفرنسي "**مارسال إقيرقو**" قائلا : " **إن سرقة الأراضي كان ت باستمرار سهلة التنفيذ فهي تبدأ بالاستيلاء على الأراضي و إقرار الأمر الواقع ثم يتدخل القانون لتبرير تغطية ذلك النص بطبقة من الطلاء السميك الذي يضمن حقوق الملاك الجدد** " [4] ، و لتنفيذ هذه الخطة الاستيطانية تم مصادرة **313** بلدية قدرت مساحتها ب : **2.629.600 هكتار** أما بالنسبة للأراضي التي منحت للمستوطنين كامتيازات و لم يعد بحاجة إليها فقد يتم بيعها للمسلمين الجزائريين بسعر **50 فرنك للهكتار**

[1] - بشير بلاح ، المرجع السابق ، ص 55.
[2] - صالح فركوس ، المرجع السابق ، ص 144.
[3] - عماد ليبيد ، الإستيطان و التوطنين (الاستعمار الفرنسي في الجزائر و الحركة الصهيونية في فلسطين) ، دراسة مقارنة ، أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية جامعة الجزائر 3 ، 2010 – 2011 ، ص 38.
[4] - ابراهيم مياسي ، المرجع السابق ، ص 134.

و إذا كان ت صالحة و مثمرة ، و سعر **10 فرنك** إذا كان ت عكس ذلك [1]مما نتج عن ذلك تصرف المستوطنين في أملاك الجزائريين بهدف تشجيع الإستيطان و توسيع بناء القرى الاستيطانية و من هنا يمكننا القول إن الجمهورية الثالثة قد خطت بسياسة التعمير خطى شاسعة و طوت المراحل طيا ، و في سنة 1876 م كان عدد الأوروبيين يبلغ 334 ألف منهم 189ألف فرنسي و 155 ألف أجنبي ، و أصبح الفرنسيين يتمتعون بجميع الحقوق و يتبوؤن مناصب مهمة رغم ازدراء الأوروبيين لهم و من هذه المرجعية بدأ الإستيطان الحضري يتوسع و ينتشر في مختلف المدن الكبرى في "الشرق و الغرب"[2] و على سبيل المثال ثم أقامة مراكز استعمارية "بالقطاع الوهراني" حوالي 130 مركز استيطاني على امتداد محاور الاتصال لوادي***"الشلف"***[3].

3- تفكيك القبيلة:

إن المراسيم و القوانين المتبلورة سنة بعد سنة لعبت دورا حاسما في تغيير المجتمع الجزائري من خلال كل التشريعات سواء تشريعات خاصة بالعقار متمثلة في إنشاء الملكية الفردية التي أدت إلى إقرار الحرية المطلقة في عمليات بيع الأراضي التي مكنت من ضرب توازن الاجتماعي للمجتمع مما ساهم في انحصار العلاقات الاجتماعية في حدود العلاقات القرابية[4]. بمعنى قطع الروابط التقليدية التي تكون عليها المجتمع الجزائري الذي يعرف بوحدته فقد عملت سلطات الاحتلال على إنشاء وحدة اجتماعية جديدة تمثلت في الأسرة بدل القبيلة للحد من الترابط و التماسك بين أفراد المجتمع الواحد بإضافة لذلك فإن عملية تقسيم القبيلة كان ت الغاية التي سعى لها قانون سيناتوسكونسيلت**1863 م** و للتأكيد على ذلك نجد تصريح الجنرال "**آلار**" الذي تحدث عن أهداف صدور هذا القانون فيقول " **لن تغفل الحكومة عن حقيقة إن سياستها يجب إن تنشد على العموم التخفيف من تأثير الزعماء و تفتيت القبيلة** " و هذا من خلال إدخال تغيرات جذرية على بنية القبائل حيث تم تحويلها إلى وحدات صغيرة هي الدواوير و قد أطلق على هذا المفهوم الإداري مصطلح الدوار **douar**،

[1] - عمار بوحوش ، المرجع السابق ، ص 159.
[2] - فرحات عباس ، ليل الاستعمار ، تر : أبو بكر رحال ، الجزائر ، 2009 ، ص 94.
[3] - عميراوي أحميدة ، أثار السياسة الاستعمارية و الإستيطانية في المجتمع الجزائري (1830 – 1954) ، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954 ، ص 96.
[4] - عدي الهواري ، المرجع السابق ، صص 66 – 67.

و هو يتكون من مجموعة سكانية غير متجانسة و هو الأمر الذي سعت له الإدارة الفرنسية فهذا الإجراء يتم من خلاله تحطيم القبيلة كوحدة سياسية و اجتماعية متماسكة و للإشارة فقط فإن إجراءات تفتيت القبيلة لم تقتصر فقط على عملية إنشاء الملكية بل شملت حتى عمليات الحجز و المصادرة التي ساهمت بشكل كبير في توسيع دائرة التفكيك نعطي مثال على ذلك ما حدت مع قبيلة "الحشم" التي قادت انتفاضة المقراني **1871م** التي تم تهجيرها من مكان ها الأصلي الواقع بمنطقة "مجانة" إلى منطقة ***الحضنة***" سنة **1876م** مما أدى إلى تغير تشكيلاتهم الاجتماعية برغم من أنهم أبناء البلد الواحد تجمعهم نفس اللغة و الدين و زيادة على ذلك فقد ظهرت فئة جديدة دخيلة على المجتمع تتمثل في فئة المعمرين التي ساهمت هي الأخرى في تحويل التشكيلة الجزائرية إلى مجتمع كولونيالي للقضاء على الوحدة العربية الجزائرية خاصة و إن هذه الفئة زادت من حدة الوضع و تأزمه خاصة في التعامل مع الأهالي و حق طبيعة الحياة الإجتماعية و الإقتصادية في الجزائر أصبحت في يد المستوطنين و هنا نجد قول "**هانوتو**"(وزير الخارجية الفرنسي سنة 1894م) " :**إن المستوطنين يحلمون بإقطاعية بورجوازية سندها الوحيد القوة العسكرية ويكون لهم فيها دور الأسياد و الأهالي يكونون أقناتا لهم** " ، فإن هذا العنصر الدخيل قد يتسبب في تغيرات اجتماعية كبيرة في بنية المجتمع الجزائري[1] [2] .

من خلال ما سبق يمكن القول بأن هدف السياسة الفرنسية في الجزائر هو تجهيز أرضية مناسبة لمباشرة العمل الاستعماري خاصة بعد فترة الحكم العسكري الذي عرف فيه الاستعمار منحنى آخر ألا و هو الإستيطان فكان لابد من إخضاع المجتمع من خلال ضرب كل مقاوماته و التحكم في "الجزائر" على جميع لمستويات خاصة على الصعيد الاجتماعي.

ب- ردود فعل الجزائريين على القوانين و المراسيم الاستعمارية :

تعددت ردود أفعال الجزائريين على السياسة الاستعمارية التي مارستها إدارة الاحتلال وفق مجموعة من القوانين و المراسيم و من بين ردود الأفعال نجد :

[1] - صغيري بلقاسم و بلعباس شامر ، المرجع السابق ، ص 42.
[2] - ارزقي شوتيام ، المرجع السابق ، ص 203.

1- ثورة الصبايحية السنة 1870م :

قامت هذه الثورة بعد القيام هؤلاء الجنود في شرق البلاد و ذلك في أواخر **شهر سبتمبر 1870م** و كان سبب هذا التمرد هو محاولة فرنسا نقلهم إلىأوروبا للمحاربة في "بروسيا" ، و بعد ذلك شرعت السلطات الفرنسية بإصدار أحكام الإعدام ضد بعض من الجنود و نفذتها في "سوق أهراس" و تم مصادرة سبعة دواوير .

2- ثورة المقراني 1871 م:

بعد إن عاشت الجزائر أحداث رهيبة في الفترة ما بين **(1865 – 1870م)** [1] و ذلك جراء القوانين التعسفية و الاستثنائية المطبقة في حق الجزائريين أدت هذه العوامل إلى إنتفاض الشعب الجزائري بقوة سنة **1871 م**[2] المتمثل في مقاومة المقراني التي تعتبر أهم الثورات في الحيز الجغرافي في التنظيم و لقد أجريت هذه الثورة في منطقة "زواوة و قسنطينة و الحضنة" و لقد كان لهذه الثورة العظيمة أسباب و عوامل أدت إلى اندلاعها يمكن حصرها في

ما يلي :

- إصدار "مرسوم كريمو" الذي أعطى الحق إلى اليهود و أعلى من شأنهم أمام المسلمين الجزائريين و هذا ما أدى إلى سخط ،"الشيخ المقراني" و ما يؤكد ذلك هو تصريح عبارته الشهيرة قائلا : " **إنني مستعد لوضع رقبتي تحت السيف ليقطع رأسي ... و لكن إذا كنت راضيا بطاعة الجنود ، فإنني لن أطيع أبدا أحدا من التجار أو اليهود** " [3].

- تدهور أوضاع الجزائريين الإقتصادية و الإجتماعية خصوصا بعد المجاعة التي كان ت تسود البلاد في فترة (**1867– 1868 م**)[4]و هذا ما أدى إلى ثورإن "المقراني" و رؤساء الأهالي و الأعيإن و ذلك بعد مصادرة أراضيهم و تجريد الجزائريين من قوتهم المادية[5].

[1] - بشير بلاح ، المرجع السابق ، ص 273.
[2] - هدى أحمد بهاليل ، المرجع السابق ، ص 135.
[3] - بشير بلاح ، المرجع السابق ، ص 274.
[4] - مقلاتي عبد الله ، المرجع السابق ، ص 60.
[5] - هدى أحمد بهاليل ، المرجع السابق ، ص 136.

– تحول الحكم في فرنسا و الجزائر من العسكريين إلى المدنيين [1] و الإعلان عن تطبيق النظام المدني و بهذا وجد الأهالي و قادة القبائل أنفسهم مجرد أعضاء مهمشين لا حقوق لهم [2].

– إندلاع ثورة المقراني 1871م :

في يوم **16 مارس 1871م**، قام "المقراني" بمحاصرة مدينة "***برج بوعريرج***"إلا و بعد إن علمت السلطات الإستعمارية باندلاع ثورة "المقراني"، كلفت الجنرال "***سوسي***" بالقضاء و الزحف حول مقاومة المقراني ، فتوجه "سوسي"إلى منطقة "مجانة" و كان ذلك في **2 أفريل 1871م** و تمكن من جمع الحامية الموجودة في المنطقة و جمع 85 ألف جندي و في **08 أفريل**توجه إلى المنطقة[3] و في اليوم نفسه أنظم إلى"المقراني" ، "الشيخ الحداد" ودارت المعركة بين القوات الفرنسية و الثوار يوم **12 أفريل 1871 م**[4]، و بعد تاريخ **05 ماي 1871**م تاريخ معركة أخرى حيث واجهت قوات المقراني قوات الكولونيل "**ترومللي**" و بعد مراقبة "الزواف المقراني" و هو يقيم بأداء صلاة الظهر أصابوه برصاصات قاتلة ، فحمل الثوار جثته و عادوا إلى مسقط رأسه "بني عباس" و دفن هناك غير أنهم كتموا خبر وفاته تفاديا للتأثير على معنويات الثوار[5] و واصل "الشيخ الحداد" الجهاد ضد الاستعمار حيث خاض معارك طاغية ضد الجيش الفرنسي لكن في الوقت نفسه لم يتمكن من جمع السلاح الضروري لخوض المعارك ضد القوات الإستعمارية و بهذا فشلت خطة "الحداد" و ترتبت عن ذلك عدة نتائج هي :

– مواصلة الزحف الفرنسي في جبال القبائل .

– تشتت العائلات و حقول المنازل و محاولة الإجهاد من حركة المقاومة.

– إعتقال أبناء الشيخ "***محمد أمزيان الحداد***" .

---

[1] - بشير بلاح ، المرجع السابق ، ص 294 .
[2] - مقلاتي عبد الله ، المرجع السابق ، ص 60.
[3] - بسام العسلي ، محمد المقراني و ثورة 1871 ، دار النفائس ، بيروت ، 2010 ، ص 135.
[4] - عمار بوحوش ، المرجع السابق ، ص 147.
[5] - مقلاتي عبد الله ، المرجع السابق ، صص 64 - 65

– إعتقال "الشيخ الحداد":بعد عشرة أيام حيث أرسلت القوات الفرنسية إلى***"بجاية"*** وضع في قاعة (بارال) [1].

– بداية ظهور قانون الأهالي **1881م** .

– لقد كانت***"ثورة المقراني"*** التي عمت أحداثها ما يقرب من نصف مساحة "الجزائر"، ردا على سياسة فرنسا و قراراتها الجائرة و في مقدمتها :

إنتزاع الأراضي و الإستلاء على أملاكهم ، محاولة طمس هوية الشعب الجزائري و لقد شكلت "ثورة المقراني" تهديدا معتبر لكنه قصير المدى للوجود الإستعماري و بعد فهم الثورة من طرف الإدارة الإستعمارية إتخذ الفرنسيون إجراءات مشددة اللهجة بهدف إذلالا لشعب و إخضاعه [2].

3– إنتفاضة الشمال القسنطيني سنة 1871 م:

يوم 27 جويلية ***1871***م خاضت قوات مولاي النفقة المدعمة بالقوات معركة كبيرة ضد القوات الفرنسية في ***"واد شرشال"***، و لكنها انتهت بهزيمة قوات مولاي و كان سببا هذه الهزيمة هو قلة الأسلحة و ضعف خطة الهجوم ، و بالتالي تمكنت السلطات الفرنسية من إلقاء القبض عليها و كان ذلك يوم 21 أوت 1871 م و انتهت هذه الانتفاضة [3].

[1] - عمار بوحوش ، المرجع السابق ، ص 147
[2] - بشير بلاح ، المرجع السابق ، ص 300
[3] - عمار بوحوش ، المرجع السابق ، صص 146 – 147 .

الفصل الأول : قانون الأهالي 1881

أولا : مفهوم قانون الأهالي و خصائصه

ثانيا : مواد قانون الأهالي و الأجهزة الخاصة بتطبيقه

ثالثا : أهداف قانون الأهالي 1881م.

تمهيد :

تعتبر السياسة الفرنسية من أخطر السياسات الإستعمارية التي طبقت على المستعمرات من خلال إصدارها لجملة من القوانين من بداية الإحتلال فترة الحكم العسكري ، إلى غاية فترة الحكم المدني **1870**مالتي عرفت الإستمرارية الحقيقية لسياسة القمعية قصد فرض التحكم المطلق و السيطرة التامة على الشعب الجزائري، من خلال إجراءات ممنهجة خدمة لمقتضيات السلطة الفرنسية التي تفتح المجال للممارسة القمع و كل أساليب الإضطهاد ، رغم تعارضها مع الأحكام الدولية التي تطالب بحقوق الإنسان، على عكس ذلك قامت بتجسيد وثيقة قانونية تمثلت في***قانون الأهالي***"الذي أعتبر البداية الفعلية لنشأة التمييز العنصري ، فقد أحدث عدة تغيرات داخل بيئة المجتمع الجزائري معتمدا على محتواه و المواد التي ألزم على تفعيلها ، خاصة أنه وكلت مهام تطبيقه الأجهزة خاصة عملها الوحيد تجسيد ما جاء به هذا القانون ، حتى و إن كان على حساب حياة الشعب الذي سلبت منه كل حقوقه الطبيعية ، للدفاع عن نفسه أمام إدارة همها الأول تحقيق رغباتها و بلوغ الأهداف التي سطرت لها .

و هذا ما سوف نستعرضه في هذا الفصل من خلال عرض مفهوم ***قانون الأهالي***و خصائصه (المبحث الأول)و مضمون القانون و الأجهزة الخاصة بتطبيقه (المبحث الثاني) ، و نتطرق في الأخير للأهداف التي يرمي لها قانون الأهالي (المبحث الثالث) .

أولا : مفهوم قانون الأهالي و خصائصه

تعرفنا في ما سبق على سياسة التشريع التي إتبعتها السلطات الفرنسية في المجال الزجري التي كان ت على أساس المراسيم و القوانين الموجهة للتنفيذ ضد الجزائريين، و قد عرفت الساحة السياسية مع "القرن التاسع عشر" لتحكم المعمرين في إدارة الجزائريين ، فمن هنا كان ت البوادر الأولى لعملية إصدار قانون جديد يعرف بقانون الأنديجينا code l'indigénatالذي أصبح معمول به في تاريخ **28 جوان 1881م**،بعد المصادقة عليه من طرف مجلس الشيوخ و النواب " بباريس" وتم نشره بالكشف الرسمي للحكومة العامة في الجزائر، و حسب الكشف الرسمي نلاحظ بأن هذا القانون جاء ليمدد تطبيق قانون الأهالي بالبلديات المختلطة، التي نشأت في التراب المدني خاصة و إن مواد القانون أصبحت سلاحا في يد ممثلي المستوطنين من حاكم عام وولاة و حكام إداريين[1] ، فقد قدم مشروع قانون " الأنديجينا " في عام 1871مإلى الحاكم العام الأميرال " دي قيدون **Gueydon**"[2]، و لكن هذه المبادرة لم تتابع و لم ينتظر هذا الحاكم العام توصيات اللجنة المنشأة في 22 جوان 1871مولا الموافقة الحكومية و البرلمان ، بل قبل الحكم بالقرارات الشخصية و سمي مشروعه الاستثنائي في القمع قانون الأنديجان الجزائري **code de l'indigénealgerien**،و في ماي 1874مأعد الحاكم العام "شانزي[3]**chanzy**" مشروعي المخالفات التي يستحق عليها في نظره الجزائريون العقوبات الاستثنائية، و بمرسوم 11– 10 – 1874م حضرت من جديد قائمة المخالفات الخاصة للأنديجينا[4].

[1]- محمد بليل ، المرجع السابق ، ص 131

[2] - دي قيدون GUEYDON: كان من حكام النظام المدني في الجزائر25 مارس 1871 من أعماله إصدار قرار يقضي بنزع الملكية العقارية ينظر إلى :(https :dzhistoru.com اليوم 2023/4/13 : ساعة : 15.06.)

[3] - سباعي عبد القادر ، قانون " الانديجينا " الوجه الاخر لقانون السود ، مجلة دراسات ، بشار ، الجزائر ، 2016 ، ص 199.

[4] - شانزيchanzy: هو آخر حاكم عام عسكري ينتمي إلى الجيش حكم الجزائري من1873 – لغاية 1879 ينظر إلى: (عمار بوحوش ، المرجع السابق ، ص 178.)

لقد تم ذلك في العهدة السباعية "***لجول غريفي***"[1]، رئيس الجمهورية و ابن عمه "ألبار غريفي" الحاكم العام الذي خلف"***الجينرال شانزيأنطوان***" فعندما يلتقى قريبان من الأنصار المتحمسين الاستعمار فقد ينتج عن ذلك قانون الأهالي [2]، فالقانون الخاص بالأنديجينا تم توسيع نطاقه تدريجيا حسب التوسع الاستعماري و الذي عمر في عام 1881م مع الاتفاق على تسميته بقانون الأنديج فهذا القانون لم يشرع دفعة واحدة و إنما بدأ به سنة 1871م، ثم أضيفت إليه إضافات خلال السبعينات و بداية الثمانينات أي بعد الثورة 1881م بل أضيفت إليه بنود أخرى بعد ذلك أيضا، و قد دونت هذه المخلفات الخاصة في 1881م و أصبحت تشكل قانونا حقيقيا الأنديجينا و بهذا أصدر قانون الأنديجينا بمرسوم **28 جوان 1881م**[3].

أ – مفهوم قانون الأهالي 1881م :

طبقت الإدارة الإستعمارية سياسة الزجر ضد الأهالي و بالغت في قسوتها و تجاوزت كل حدود المنطق و المعقول، فأصرت يوم ***28 جوان 1881 م*** ما عرف بقانون الأهالي أو الأنديجينا ، و هي عبارة عن سلسلة من العقوبات الزجرية لا صلة لها بالقانون العام حدد هذا القانون منها 41 مخالفة خاصة بالأهالي في نفس العام، و خفضت إلى21 مخالفة عام***1891 م*** و إستكملت شكلها النهائي في ديسمبر ***1897 م***، و إستمرت الإدارةالإستعمارية في تطويرها و تجديدها حسب الظروف و الأحوال حتى إلغاؤها نظريا عام 1930م، و لكن العمل إستمر بها حتى قيام ***ثورة 1 نوفمبر 1954***م[4] ، كما أنه هو مجموعة من الإجراءات النسبية تهدف إلى إستعباد الإنسان تحت غطاء قانوني، و تبنت القوات الفرنسية هذا النظام في **28 جوان 1881م**[5]أصدر البرلمان الفرنسي هذا القانون و

[1] - جول غريفي : محامي و رجل دولة فرنسي ، تقلد عدة مناصب حكومية منها وزير التعليم الحكومي و هو أحد منظري الاستعمار الفرنسي و المسؤول الأول عن خلق قانون الأهالي 1881م ينظر إلى : (صالح حيمر ، السياسة العقارية الفرنسية ، المرجع السابق ، ص 189.)

[2] - بوعلام نجادي ، الجلادون 1830 – 1962 ، ANEP لنشر و توزيع ، الجزائر ، 2007 ، ص 203.

[3] - عبد القادر سباعي ، المرجع السابق ، ص 200.

[4] - يحي بوعزيز ، سياسة تسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية (1830 – 1954) ، ط3 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2015 ، ص 69.

[5] - مصطفى خياطي ، حقوق الإنسان في الجزائر خلال الإحتلال الفرنسي ، منشورات ANEP ، الجزائر ،2013 ، ص 228.

تمت مناقشته من قبل مجلس الشيوخ، و من قبل مجلس النواب كقانون من قوانين الدولة [1] ليكون ساريا لمدة سبع سنوات قابلة لتجديد و يعرف على أنه مجموعة النصوص القانونية الاستثنائية و الإجراءات القمعية الشديدة التي بدأ فرضها على الشعب الجزائري بعد فشل ثورة 1871 م، الذي يهدف لإحكام القبضة على رقاب الجزائريين و تم التمديد له بمرسوم 29 أغسطس 1874م القاضي بمنح ولاة العمالات الثلاثة صلاحيات عقابية إستثنائية[2] .

فقد يمكن الحديث عن هذا القانون بشكل واسع بسبب العدد الهائل للمخالفات التي ألزمها على الجزائريين، خاصة و أنه أعتبر مثال لعدم المساواة و العنصرية في تطبيقه فمن هنا نجد نظرة الكاتب الجزائري *"**جمال قنان**"* الذي يصفه " **هو قانون سيء عبارة عن مجموعة القوانين تحددها قوائم تزداد و تنقص عدد المخالفات المسجلة حسب الحاجة و الضرورة و يعاقب عليها بالحبس و الغرامة و هي نوع من المخالفات التي لا ينص عليها القانون العادي و يعتبرها مخالفات** " ، أما الباحث *"**إبن أشنهو**"* **:فيعتبره إطارا إستبداديا و عنصريا بفرض عقوبات لأكثر من 40 مخالفة و أعتبرت فيما بعد جنحا تم الحكم فيها بعقوبات قاسية**[3]، قانون الأنديجينا (الأهالي) حرم الفرد الجزائري من أدنى حقوقه الطبيعية فكان يخضع في محاكمته إلى القانون الخاص[4]، فقد إعتبرت جميع سلطات التشريعية التي أقرها قانون 28 يونيو 1881م خاضعة لرمز المواطن الأصلي المتمثل في الجزائريين الفرنسيين[5]، الفرنسيين[5]، فهنا تظهر أهداف هذا القانون الذي يعمل على تجسيد لفكرة التجنيس ففي عام 1887 م عرضت مجموعة من البرلمان ين الفرنسيين على الجزائريين الجنسية الفرنسية مع السماح لهم بالبقاء مسلمين [6]، أما بخصوص الباحث *"**أبو قاسم سعد الله**"* فيعرفه على: " **أنه مجموعة قرارات و إجراءات استثنائية أصدرها الفرنسيون لقهر الشعب الجزائري، و**

[1] -bulletin officiel ,gouvernement général de l'Algérie ,loi du28 juin 1882 , Tome21 ,Fontana , Alger , 1882,p 269.

[2] - بشير بلاح ، المرجع السابق ، ص 119.

[3] - محمد بليل ، المرجع السابق ، ص 208 .

[4] - ارزقي شوتيام ، المرجع السابق ، ص 196.

[5]-René gallissot , Algérie colonisée Algérie algérienne (1870 – 1962) la république française et les indigènes , barzakh , 2007 ,p 49.

[6] - Abou – kassemsaadallah , la montée du nationalisme en Algérie , monde du savoir 2011, Algérie ,p 17.

إبقائهتحت سلطتهم[1] مع إظهار الطاعة و الخضوع الكلي للمستوطنين"[2]و الأكثر من ذلك أننا نجد حتى دراسات استعمارية تبرز الطابع الاستبدادي و الزجري الذي نص عليه قانون الأهالي و مثال على ذلك نجد : ***"ارشار"*** يذكر : **لقد خضع الأهالي المسلمين إلى نظام قمعي و خاص و شبيه قليلا بمبادئ قانوننا الجنائي الحديث،** حيث طرح أن **اللجان و هي ليست بمحاكم و ضباط و إداريين ليسوا بقضاة يحكمون في المخالفات البسيطة التي تؤدي إلى سنة سجن لوقائع غير معروفة بعد ..**[3]

لقد أجمع المؤرخون على فكرة واحدة ،التي تمثلت في سوء هذا القانون و بشاعة تطبيقهكان النظام الكونيالي مرتكزا على القوة لمدة طويلة،كان الجزائريون يعاملون بمعزلو خاضعون لمدونة قانونية خاصة، تدعى مدونة قانون الأهالي الذي كان يجرم الرأي و يسلط عقوبات عليه [4] ، كما إن نظام الأهالي متناقض مع القانون الجنائي الفرنسي يسلط على المسلم عقوبات تصدر من هيئات غير عدلية و من طرف أشخاص غير قضاة، و هي عقوبات غير موجودة لا في الجنايات ولا في الجنح المنصوص عليها في القانون الفرنسي ففي الحالة العادية الحكم يصدر من قاضي و ليس من موظف و لكن ما تم تطبيقه على الأهالي عكس ذلك تماما .

فنظام الأهالي الذي أسس في القرن التاسع عشر و طور على عدة عقود مبني على العناصر التالية :

أ –عدم مساواة المسلمين بالأوروبيين و اليهود في القانون الجنائي بحيث خصصت إجراءات قمعية تسلط على المسلمين .

ب– تقليص ميدان الشريعة الإسلامية **فأمرية 26 / 09 / 1842م** ضيقت حدود القاضي المسلم و جعلت أحكامه خاضعة لإجراءات استثنائية أمام محاكم فرنسية.

[1] - أبو قاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية ، ج 2 ، ط 3 ، دار الغرب الإسلامي ، 1983 ، ص 90.
[2] - مقلاتي ، المرجع السابق ، ص 120.
[3] - محمد بليل ، المرجع السابق ، ص 208.
[4] - هارتموتإلزنهانس ، فشل الاستعمار الفرنسي في الجزائر ، تر: مصطفى الماضي، دار القصبة لنشر ، الجزائر،2015 الجزائر،2015 ، ص 74.

ج- نظام الأهالي لا يفرض السجن لأنه يعتبره راحة للمسلم في نظر السياسي الفرنسي ***إتيانفلانديـن*** (1853-1922) الذي أكد تقرير أمام البرلمان سنة **1897 م** يقول فيه : " **فهذا البائس الذي لا يملك سقفا ، و يسير حافيا في الغبار و الوحل يعتبر السجن الذي يقيه من البرد و الحر مكافأة و ليس عقابا** " [1] .

لقد تم إلغاء هذا النظام رسميا سنة 1944 م، فإن هذا القانون لم يختلف إلا بأمرية 7 مارس من نفس العام بمقتضى قانون السابع من أبريل فقد تم حذف رخصة التشغيل خارج البلدية سنة 1913 م، و فيما يخص الترتيب المتعلق بالحق في الطعن فانه ألغي سنة 1927 م [2]برغم من إعلان توقيف تطبيق قانون الأهالي في عام 1944م،إلا أنه بقي سائر المفعول في الجزائر عبر تطبيقات متكررة لا تظهر للعيان، و لكن في الأصل كل إجراء و تشريع تم صياغته بعد تلك الفترة في الجزائر حتى 1962 م فهو راجع لبنود و مواد قانون الأهالي [3].

ب –خصائصه :

يعتبر قانون الأهالي تشريع قانوني خاص نوعا ما، لأنه مرتبط في الجانب التطبيقي بالشعب الجزائري أو بمصطلح الأهالي، على عكس فئة المستوطنين التي لم تمسهم هذه الإجراءات القانونية لهذا فهو يتمتع بمجموعة الخصائص التي تمثلت فيما يلي :

1- ذو طابع عنصري مدعم من قبل الدولة، خاصة و إن تطبيقه يتنافى تماما مع مواد القانون الجنائي في فرنسا .

2- قانون الأهالي لم يمنح السكان الأصلين أية حقوق قانونية واضحة خاصة بأحوالهم الشخصية .

3- يعرض الأهالي للإذلال و القمع و التميز خاصة إن ما يميزه هو الاستغلال الفاحش للفرد الجزائري .

[1] - عثمان سعدي ، الجزائر في التاريخ ، ط 1 ، دار الأمة لنشر ، 2013 ، ص 665.
[2] - مصطفى خياطي ، المرجع السابق ، ص 229.
[3] - بوعلام نجادي ، المرجع السابق ، ص 210.

4- انحيازه الكلي لفئة المستوطنين ما تسبب في ارتكاب أبشع الجرائم في الأهالي باسم القانون .

5- ما يميزه التجاوزات الغير قانونية المطبقة التي تعدت كل حدود المنطق و المعقول .

6- كرس هذا القانون في جميع مواده و التعديلات التي طرأت عليه حماية الفرد الفرنسي دون مراعاة حقوق الإنسان.

7- بموجبه أصدرت أحكام قاسية و جائزة في حق السكان المحلين مثل : الأعمال الشاقة و العقوبات الجماعية .

8- خول للحاكم العام صلاحيات تسليط عقوبات على الأهالي دون محاكمة بغرض حفظ النظام العام .

9- شرع منع الأهالي من التنقل دون رخصة .

10- ما يميزه مصادرة الأملاك دون صدور حكم قضائي .

11- بموجبه تم منح صلاحيات لإداريين و موظفين في إصدار الأحكام [1].

- الخلفية الكولونيالية لمصطلح الأنديجان :

لقد أخذت كلمة أنديج إن معنى جديد أثناء الفترة الإستعمارية، ففي اللغة الفرنسية هي دلالة إضافية لمفهوم التحقير،فالأهالي (***الأنديجان***) تعني به ذلك الفرد الغير متحضر أو الغير مواطن، الذي ينظر اليه على أنه ذلك الأخر، هذه الدلالة التحقيرية الدونية كان ت من الأدوات القمعية أثناء تنفيذ القوى الكولونيالية مشاريعها، و تستعمل هذه الكلمة اما اسما أو صفة في ميدان العلوم الإجتماعية و التاريخية و أصبحت كلمة " أنديجان " صفة تستعمل للدلالة على المستوى الاجتماعي و الثقافي و الديني، البدائي للسكان المحليين (الأهالي) للمستعمرات و بالتالي كان لهذه التسمية دلالة أنتروبولوجية أكثر منها سوسيولوجية و أصبح

[1] - أوليفه لوكور غرانميزون ، في نظام الاهالي ، تر: العربي بوينو ، ط 1 ، منشورات السائحي ، الجزائر ، 2011، صص 39 – 44.

بذلك كل الأهالي(السكان الأصلين)، بالمستعمرات في نظر الأوروبيين عبارة عن " أنديجان " لأنهم يعيشون حالة وحشية و بدائية و يحتاجون من يدخلهم و ينقلهم من الحالة الطبيعية إلى المدنية، و هذا ما كان ت الدول الإستعمارية تحاول تمريره للعالم إن الاستعمار الفرنسي جاء لتحضير الشعوب و تمدنيهم، و بهذا تكون قد بررت فعلها الكولونيالي و قد حمل هذا المصطلح دلالة استهزائية بالجزائريين لإنتاج صورة سلبية عنهم تمثل الشعب البدائي البربري المتوحش [1] ، و قد إختصرت كل الدلالات تحت إسم الأنديجان (Indigène) سواء المسلم أو العرب و حتى الأمازيغ، لما فيها من تميز الإنسان الأهلي الذي يفتقد للمميزات التي ترفعه إلى مقابلته بالمعمر[2].

ثانيا : مضمون قانون الأهالي و الأجهزة الخاصة بتطبيقه

إن الجزائريين منذ هزيمتهم في مقاوماتهم المسلحة الأخيرة (ثورة المقراني) ظلوا مقيدين بسياسة الإخضاع التي فرضت عليهم، و تمثلت هذه السياسة أساسا في تطبيق " قانون الأهالي " الذي اعتبر المسلمين الأهالي مغلوبين لا يستحقون أي حق من حقوق المساواة مع الفرنسيين، أعتبر هذا القانون أقصى إجراء في الواقع الاستعماري يمكن لقوة مستعمرة إن تسنه للضغط على رعاياها، و لكنه في واقع الإنسانية يمكن اعتباره بقعة من الظلام [3].

كما يعد رمزا للإنحطاط فرنسا الحضاري، كما إن هذه السياسة التمييزية المفروضة على الأنديجان هي من ضمن المشروع الكولونيالي العام، و منه يمكن إعتباره نسخة من قانون السود [4].

أ – مواد القانون الأهالي :

قد تدعم هذا القانون مرارا و ظل يتجدد و يمدد حتى عام **1944م** حيث تضمن **27** مخالفة لا يعاقب عليها القضاء العادي، ولا تنطبق إلا على الجزائريين فقط حيث ظلت هذه

[1]- عبد القادر سباعي ، المرجع السابق ، صص 257 – 258 .
[2] - المرجع نفسه ، ص 259.
[3] - إبراهيم مهديد ، القطاع الوهراني ما بين 1850 و 1919 دراسة حول المجتمع الجزائري الثقافة و الهوية الوطنية ، دار الأديب ، وهران ، ص 21.
[4] - عبد القادر سباعي ، المرجع السابق ، ص 206.

المخالفات دائمة الارتفاع بلغت **33** مخالفة ثم انخفضت إلى 21 مخالفة عام 1888م لترسو عند **23** مخالفة عام **1904م** ، ثم تدعم مرة آخرى و توسع حتى أصبح يضم **28** مخالفة يمكن تقسيمها كالآتي :

1- مخالفات إقتصادية :و شملت ما يلي :

1- التراخي في الاستجابة لاستدعاء المراقب أو موزع الضرائب .

2- عدم تطبيق الأوامر الواردة في نصوص **قوانين 26** جويلية **1873م و 28** أفريل **1887م** .

3- الإمتناع عن تموين مساعدين البلديات أثناء جولاتهم للمداشر و القرى و الدواوير من غذاء و ماء و نقل [1].

2- مخالفات إدارية و اجتماعية : تمثلت فيما يلي :

- عدم إحترام الأحكام التي تصدرها الإدارة فيما يخص توزيع الأراضي الجماعية.
- محاولة إخفاء الحيوانات لأكثر من أربع و عشرون ساعة بدون رخصة .
- عدم تسجيل السلاح خلال نصف شهر من امتلاكه .
- السكن في مكان منعزل دون رخصة من البلدية .
- إقامة حفلة في ضريح أحد الأولياء دون رخصة من إدارة الشرطة [2].
- رفض أو إهمال القيام بأعمال أو خدمات أو مساعدة في حالات الإنتفاضة .

[1] - يحي بوعزيز ، المرجع السابق ، ص 39.
[2] - ، المرجع نفسه ، ص 39.

– إجتماع بدون رخصة لأكثر من عشرين شخص مناسبة زردة ،أو زيادة ، حج، أو أكل عمومي .

– فتح أي مؤسسة دينية أو تعليمية بدون رخصة.

– ممارسة غير مرخصة بمهنة دارس أي معلم ابتدائي .

– إيواء أي شخص أجنبي يتحرك بدون رخصة في أماكن محضورة .

– رفض مساعدة أعوان الإدارة و القضاء أثناء تأدية أعمالهم [1].

– التهاون في تسجيل المواليد و الوفيات و اللقب العائلي و هي ذريعة فقط لأنهم لا يرفضون ذلك و إنما توضع أمامهم العراقيل فقط .

– قطع الأشجار دون إذن .

– إطلاق عيار ناري في حفلة عرس أو ختان دون رخصة .

– مخالفة الأوامر المتعلقة بنظام المياه و الأبار و الأودية و العيون و قنوات الري .

– عدم تسجيل جواز السفر أو رخصة المرور في المدينة التي تحل بها المعني لأكثر من أربع و عشرون ساعة [2] .

– الخصومات و الشكاوي و أعمال العنف .

– الرفض أو التهاون في الإشغال و الخدمات .

– مخالفة القانون لكل من لا يحمل ترخيصا في إستعمال الحيوان ات [3].

[1] - محفوظ قداش ، "جزائر جزائريون " ، تر : محمد المعراجي ، الوكالة الوطنية للنشر و التوزيع NNEP ، 2002 ، صص242 – 243.
[2] - محمد عباس ، " الوجيز في تاريخ الجزائر " ، دار المعاصرة للنشر و التوزيع ، 2009 ، ص 306.
[3] - محمد بليل ، مرجع سابق ، ص 210

– بعد إن طبق هذا القانون ظل يتجدد حسب الأحوال و الظروف، و أعتبر خطوة لتجريد الجزائريين من كافة حقوقهم ووضعهم بين درجة الإنسانو درجة الحيوان [1].

– و أثناء دراسة مضمون هذا القانون يتضح لنا أنه ميز بين فئتين من الفرنسيين ، المواطنين الفرنسيين و هم ذوي الأصول الفرنسية، و الصنف الثاني هم الأهالي وهم الأفارقة السود أو بمعنى أخر الرعاية الفرنسيين، فكلمة "الأنديجينا"كان ت تطلق على كل السكان الأصليين للمستعمرات لكن السلطة الفرنسية سيطرت عليهم و تم اعتبار الجزائر كمخبر حقيقي بالنسبة للأقاليم الأخرى بالنسبة لفرنسا و بالأخص لبناء الفئة القانونية للأنديجإن ،و سياسة الأنديجان لقد ظهر التمييز بين الكولون و الأنديجان (الأهالي) و طبق و أسس في عدة مواضيع منها : (الضرائب ، القضاء ، الخدمة العسكرية ، الالتحاق بالوظيفة العمومية و كذلك التعليم) فالأهالي و الذين يخضعون لقانون " الأنديجينا " كانوا محرومين من هويتهم و حقوقهم السياسية و ما إحتفظوا به على المستوى المدني، إلا قانونهم للأحوال الشخصية الذي أصله ديني عرقي [2]، و أكثر ما يدل على ذلك أنه هناك الكثير من الأراء و في هذا الصدد نجد قول ***"إمارل"*** يقول : " **ففي الجزائر التي هي جزء لا يتجزء من فرنسا شاهدنا ميلاد هذه البشاعة و الفضاعة القانونية** ... " ، و في **22** جوان **1888م** تدخل أحد النواب صارخا في مجلس الشيوخ الفرنسي قائلا : " **اليوم يقترحون عليكم قانونا يحتوي على استثناء عظيم يمكنني بشاعة و فضاعة قانونية منحالإداريين سلطات قضائية في الواقع غير محدودة تقريبا إلىأجل مسمى** " لكن نفسهم الذين قدموا أراءحول بشاعة هذا القانون في نهاية المطاف وجدوا أنفسهم ينضمون إلى خطاب الإدارةالكولونيالية و إن التدابير القمعية هي ضرورية للمحافظة على السلطة و عظمة الأمة الإستعمارية و النظام في الأرياف الجزائرية [3].

و ما يجدر الإشارة إليه إن مواد هذا القانون التي تم الاطلاع عليها بشكلها الملحوظ تعد أداة لقمع الأهالي، و أداة لسلب سيادة الشعب الجزائري [4].

[1] - محمد عباس ، مرجع سابق ، ص 306
[2] - عبد القادر سباعي، مرجع سابق ، ص 206.
[3] - ، مرجع نفسه ، ص 206.
[4] - مقلاتي عبد الله ، مرجع سابق ، ص 120.

الجدول رقم (01) : يوضح عدد المخالفات المرتكبة من طرف جنسيات مختلفة

جنسيات مرتكبي المخالفات	من01 جويلية 1891 إلى 30 أوت 1892م						من01 جويلية 1892 إلى 30 أوت 1883					
	هجمات ضد الأشخاص		هجمات ضد الملكيات		هجمات ضد أملاك عمومية		هجمات ضد الأشخاص		هجمات ضد الملكيات		هجمات ضد أملاك عمومية	
	المنقذون	الضحايا	م	ض	م		م	ص	م	ض	م	
فرنسيين	433	530	338	1135	703		493	536	317	883	497	
أجانب	692	577	658	617	873		661	559	692	381	465	
أهالي	2140	1616	3339	2307	1982		2474	2320	4689	3533	1465	
آخرون	//	//	//	//	//		//	//	//	//	//	
المجموع	3265	2723	4335	4059	3558		3628	3415	5698	4797	2727	

المرجع : محمد بليل ، مرجع سابق ، ص 219.

نلاحظ من خلال الجدول بأن عدد المخالفات حسب الإدارةالإستعمارية مرتفعة و نتائج غير مشجعة ، ولا تدعو الارتياح و هذا حسب النائب العام حيث وضع تقرير يحلل فيه هذه الإحصائيات الخاصة بالمخالفات .

ب- الأجهزة الخاصة بتطبيق قانونالأهالي :

- كان من النادر جدا بعد 1871 م إن يتجرأ البرلمان يون الفرنسيون على التذكير بأنه يعود لفرنسا صلاحيات تحديد السياسة الجزائرية، و خصوصا سياسة الأهالي التي كان ت تريد تطبيقها، و في عام 1874 م تم تعيين لجنة تتألف من عشرين عضوا من قبل البرلمان للقيام بتحقيق حول الوضعية في الجزائر، و تحضير مشروع قانون عن نظام هذه المستعمرة

وجد البرلمان يون و أعضاء مجلس الشيوخ الجزائريون أنفسهم منذ ذلك الحين يتساءلون على تسييرالشؤون الإدارية ، كما صارت تسند إليهم في كل سنة مناصب مقرري الميزانية[1] و قد أوكلت مهمة تطبيقه إلى عدة مسؤولين و إداريين حيث ثم تعيين مسؤولين إداريين لتنفيذ العقوبات الواردة في هذا القانون، و ذلك بأساليبهم الخاصة حيث انقسمت أدوار تطبيقه إلى ما يلي :

1- المتصرفون الإداريين في البلديات المختلطة :

تم تعيين متصرف إداري عام **1896 م**أو حاكم إداري كما نسميه في "الجزائر" في معظم البلديات و ذلك بقصد تطبيق القوانين على المسلمين، و جبرهم على الانضباط فقد بلغ عددهم حوالي ستة و عشرون حاكم في مطلع القرن العشرين، كما تم تعيين القياد باعتبارهم أعوان لهم و يخضعون لهم بطريقة مباشرة [2].

- كما إن هذه الرسالة القانونية بموجبها تم منح الحاكم الإداري صلاحيات الحكم بعقوبات خمسة أيام سجن و خمسة عشر فرنك غرامة بالبلدية المختلطة ، في حيث كلف قاضي صلح عنهما سبق إن أشرنا إلى ذلك من قبل [3] ، و بهذا تبقى الإدارةالإستعمارية مصرة على تطبيق مواد هذا القانون بما أنها وجدت اليد التي تطبقه بسهولة حيث كان يتم اختيار الإداريين الأوروبيين، الذين يشتغلون في كل ولاية و يجيدون اللغة العربية ، لكن منذ عام **1897 م** تقرر عدم مطالبتهم بإجابتهم اللغة العربية و يتم تأهيلهم إلى مناصب نائب الوالي أو مفتش العام اذا نجحوا في قمع المسلمين [4].

- لقد أعطى قانون " الأهالي " صلاحيات تأديبية واسعة لجهاز الإدارة لقمع السكان المحليين فالقمع يكون بطريقة تأديبية ضد الأهالي، و من هنا فقد أصبح هذا القانون يغطي مستويين من القمع الأول يمارسه الحاكم المتعلق بالأفعال الخطيرة أو التي تعتبر مهددة للنظام العام ولا توجد أية قائمة محددة لهذه الأفعال، مما أعطى للحاكم العام سلطة تقديرية

[1] - شارل روبير أجيرون ، تاريخ الجزائر المعاصرة " من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954 " ، تر: عياش سليمان ، دار الأمة للنشر و التوزيع ، طبعة 2013 ، الجزائر ، 2008 ، صص 60 – 61 .
[2] - عمار بوحوش ، المرجع السابق ، ص 172.
[3] - محمد بليل ، المرجع السابق ، ص 209
[4]- عمار بوحوش ، المرجع السابق ، ص 173.

واسعة و في هذا الإطار نجد رجل القانون " **إميل لارشار**"[1] قائلا : " **إن نظام الأنديجينا ما هو إلا بقايا السلطات العسكرية بسبب ضرورات الغزو** " [2] ،أي إن هذا القانون من خلال مضمونه و تطبيقاته مكملا للقوانين السابقة، و التي استهدفت بالدرجة الأولى قمع الجزائريين و إذلالهم فبموجبه منح للعسكريين و الإداريين الفرنسيين و رؤساء البلدية سلطة رهيبة ففي سنة **1872**م حكم على **620** جزائري بالمخالفات العديدة، فنجد **71** حالة إعدام بتهمة إضرام النيران بالغابات و في سنة **1883** م و في البلديات المختلطة فقد بلغ عدد الأحكام حوالي **30.837**حكماأي ما يعادل **17** حكم، لكل ألف ساكن و بلغ عدد الأيام التي قضاها الجزائريون بالمعتقلات و السجون حوالي **82.402**يوماأي **44.3** يوم لكل **1000**ساكن[3].

2- قضاة الصلح في البلديات كاملة الصلاحية :

قدم " **قانون الأهالي** " صلاحية تطبيقه لقضاة الصلح فأصبح كل أنواع الردع من خصوصيات فقضاة الصلح في البلديات كاملة الصلاحية، فأصبح بذلك للقاضي مطلق الصلاحيات لأنه في نفس الوقت شرطي و قاضي التحقيق، و ممثل الأمن العام و قاضي مكلف بتنفيذ المخالفات فهو يحكم في جميع القضايا بدون محاكمات علانية و بدون وقائع و دون استماع للمبررات، بمعنى يتم إصدار الحكم مباشرة دون استئناف أو الاستماع إلى الشخص المعاقب و هو في تقديرينا تعمدا من الإدارة الاستعمارية إلى الجمع بين السلطات القضائية و التنفيذية المطبقة على الجزائريين [4].

أصبحت الجرائم التي يرتكبها الأهالي يحاكم عليها هؤلاء من طرف القضاة أو المجلس الحربي و تكون هذه نهائية ولا يمكن طرحها للاستئناف، صدرت هذه التعليمات و بقيت قيد التنفيذ إلى غاية **1928م**[5] و لقد عبر أحد الفرنسيين عن هذا الوضع قائلا " **يجب وضع حد**

---

[1] - محامي درس القانون ولد عام 1869 م تمت ترقيته إلى درجة الدكتوراه عام 1894 م ، و من عام 1896 كان محاضرا في كلية الحقوق في الجزائر العاصمة ، في عام 1902 م تم تعيينه أستاذ القانون الجبائي بالجزائر العاصمة تحت الترقيات الاستعمارية و بعد عام 1902 أصبح اكثر انتقادا كونه كان من أحد المعلمين المتميزين بكلية الحقوق في الجزائر توفي عام 1918 م ينظر إلى : (emile +larher /auteur / 7370195/ www.dectire.fr/httpsm، يوم 14افريل 2023 ، ساعة : 46: 11)

[2] - عبد القادر سباعي ، مرجع سابق ، ص 205.

[3] - مصطفى خياطي ، مرجع سابق ، ص 231.

[4] - محمد بليل ، مرجع سابق ، ص 208.

[5]- مصطفى خياطي ، مرجع سابق ، ص 226.

لحالة استرقاق الأهالي الحالية " تلك كان ت أمنية أحد الإعلاميين "**بول بورد**"[1]مناصر السياسة الإستعمارية إلى درجة أنه سمي الموجه الخفي للحزب الإستعماري غير إن الكاتب الاستعماري كان سياسيا كما كان ليبراليا، و كان يدافع على أعمدة جريدة "le temps" (الزمن) ، عن إرجاع حق الكلام للعرب و العمل على وضع حد لنظام العبودية [2] لكن كان لهذا الفعل ردة فعل، و هذا ما ورد في جريدة إيكودورون[3] " **لا أحد يقدم لنا نصائح لمعاملة الأهالي بشكل صارم ولا يمكن تطبيق العدالة في إطار الضعف و بالنسبة للعرب فالعدالة، تعني له الضعف و ينبغي إن تكون صارمين اتجاه الوضع الأمني** " في حين أننا نجد جريدة محلية أخرى قائلا " بأنه منذ ثلاثين سنة في عهد *"البيرقريفي"* **الذي قال في خطاب له سنضمن لكم الأمن لكننا لم نتحصل عليه، بسبب الهجمات العديدة للأهالي و القتل و كثرة السرقات و الهجمات بواسطته الأهالي المحرومين، حسب تصريحات رؤساء الدواوير و القيادة و لذلك فدورنا هي التحقيق شاق** " [4].

يتضح لنا من خلال هذه التصريحات الواردة في صحافة المعمرين إن الإدارةالإستعمارية حاولت تطبيق مواد هذا القانون، بغرض تحقيق الأمن للمعمرين من جهة و فرض طرق الاستبداد و الاستعباد على الأهالي من جهة أخرى، و تضييق الخناق عليهم و تحطيم معنوياتهم و إن كل العقوبات الواردة في هذا القانون تعد قليلة في حق الأهالي لذا يجب مضاعفة عقوباته لفرض الأمن ، و ما يمكننا قوله إن قانون الأهالي قد حول سلطات كبيرة للحكام و القضاة فبالإضافة إلى النهب الذي يمارسه المعمرين، فإن الأمة الجزائرية بعد سنة **1871م** عرفت وضعية بؤس وترجع أسبابها إلى المجاعات " **نقص الحبوب** " و إلى الآفات و الأمراض كتفوس و الكوليرا، و كان هذا إلى غاية **1914** م و ذلك بعدما أصبح بحوزة

[1] - ولد في 17 أكتوبر1833 م عضو في الجمعية العلمية بباريس و الاكاديمية الفرنسية للعلوم و رجل سياسة توفي في 11 نوفمبر 1886م ، ينظر إلى :148; ATTP://DATA.BNF.FR/rk:/12، يوم 12 افريل 2023 ، ساعة 30: 23

[2] - شارل روبير أجيرون ، مرجع سابق ، ص 61.

[3] - تأست جريدة صدى وهران على يد أسرة " بيري " في 12 أكتوبر1844 و تعتبر من أقدم الصحف الاستعمارية في الجزائر ، كانت في البداية دورية تصدر كل يوم سبت كل اسبوع ، و يديرها السيد ادولف بيري adolpheperrie ينظر:(سعد شكيدان ،الثورة الجزائرية في الصحافة الفرنسية ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر ، قسم التاريخ ، كلية العلوم الإنسانية ، جامعة الجزائر 2 ، 2016-2017 ، ص 65)

[4] - محمد بليل ، مرجع سابق ، ص 212.

الحاكم العام و القاضي سلطة الحبس الإداري و الاعتقالات .... و بالرغم إن الجمهورية الثالثة عرفت عدة رئاسات " **جول قريفي** ،" **ماهون**[1]...." و لكن أي وأحد من أولائكالرووؤساء لم يفعل شيء للتخفيف من قصاوة قانون الأهالي، و بقي هذا القانون الاستثنائي دائما ساري المفعول في نظر الحق [2]، و هذا ما أكده "فرحات عباس" في كتابه "ليل الاستعمار" مصرحا " ... **أصبح الشعب الجزائري في حالة عزيق و كان بلاده التي أصبحت خادعة لقوانين الأجانب تنكرت له و نصابته العداء فتسلط عليه النظام العسكري أولا و هو نظام السيف تم نظام المكاتب العربية ثم ابتداءا من 1871م تسلطت عليه الجماعات المختلطة و البلديات الإستعمارية أي نظام النار والحديد و الامتهإن و الاحتقار تم نظام القوانين الأهلية (الأنديجان) و المحاكم الزجرية و المحاكم الجنائية و المحاكم الحربية و الغرامات الجماعية** " [3].

بموجب هذا القانون بقي الجزائريين رعايا فرنسيين يخضعون لإجراءات عقابية خاصة كان يمكن إن يعرضوا لعقوبات السجن تتراوح بين فترة الشهرين و السنة الواحدة و غرامات ناجمة عن مخالفات غير محددة، متروكة لتقديم المكلف بالعقاب قائد أو زعيم الأهالي حيث تدخل ضمن نطاق صلاحيات السلطة الإدارية و القضائية، يتم هذا القانون الجائر بنصوص تمييزية أخرى كقانون الغابات و قانون **14 /07 /1914م**[4].

و في رسالة وجهها وزير الداخلية إلى الحاكم العام في **26** نوفمبر **1881**م يؤكد فيها هذا التطبيق مصرا : " **القمع عن طريق التأديب للمخالفات الخاصة للأنديجينا يكون من اليوم فصاعدا بالبلديات المختلطة للإقليم، الذي من صلاحيات المتصرفين الإداريين لهذه البلديات و الولاة و رؤساء الدوائر حق إلغاء القرارات المتخذة، من طرف المتصرفين الإداريين و التي لم تكن بشكل كاف** "، و يفهم من هذا التصريح كيفية تطبيق العقوبات و المخالفات التي حملها هذا القانون و إن المتصرفين الإداريين أعطيت لهم الحرية في

[1] - ولد عام 1808 م هو مارشال فرنسي تولى رئاسة الجمهورية من 1873 إلى غاية 1879 م توفي عام 1893 ينظر إلى :(https :www.meister drukai.um، يوم12 افريل 2023 ، ساعة 23: 11 .)

[2] - بوعلام نجادي ، مرجع سابق ، ص 71.

[3] -فرحات عباس ، مصدر سابق ، صص 98 – 99.

[4] - عمار بن تومي ، الجريمة و الفظاعة ، الاستعمار كما عاشه احد الجزائريين مذكرات سياسة 1923 – 1954، تر: السلام عزيري ، دار القصبة للنشر ، الجزائر، ص 70.

التصرف بمختلف الأساليب القمعية و تطبيقها على الأهالي، هذا في ما يخص "البلديات المختلطة"أما في "الإقليم العسكري" فهو خاضع لإدارة المكاتب العربية الفرنسية و التي بدورها مكونة من العسكريين و بهذا تكون قد حلت السلطة القمعية ، محل السلطة القضائية [1]و لكن كان ت تعليمات الحاكم العام قد أوضعت أنه أصبح للإداريين في البلديات المختلطة سلطة قمع كل المخالفات التي تحدث داخل بلدياتهم، قد يسمح لهم قمع عدم امتلاك رخصة السفر و كذا مخالفة ختم هذه الرخصة في البلديات التي توجد ضمن نطاق السفر لذلك كان من الأحسن حتى لا يتم تقييد حق العقاب الممنوح للإداريين، في البلدية المختلطة إن يتموا الحفاظ على هذه المخالفات ضمن قائمة المخالفات الخاصة بالأهالي[2] يفهم من هذا إن الإداريين في البداية قد أرغموا تطبيق موارده (قانون الأهالي) بشكل معتدل، و هذا ما أكدته الأمرية التي أرسلت إلى والي "وهران" ينبه فيه كيفية تطبيق هذا القانون و في وسط هذه الإجراءات المفروضة على الأهالي من قبل أعوان الإدارة و المستوطنين، يلاحظ إن كل التقارير الصادرة من البرلمانيين الفرنسيين وافقوا مرارا على تطبيق هذا القانون، و منهم من اقترح تطبيقه بصفة نهائية [3].

و من هنا يتضح لنا إن هؤولاء الحكام المحليين تفننوا في تعذيب المسلمين عن طريق تطبيقات هذا القانون، فالمسلم الذي يمشي بدون رخصة في جيبه يتعين عليه إن يدفع غرامة و اذا لم يستطع دفعها يذهب إلى السجن [4].

*** تجديد قانون الأهالي :**

بعدما أبدع هؤلاء الإداريون في تنفيذ القرارات الاستثنائية على الأهالي أعتبرت سنة **1896** م بداية لانتقال الحكم، بعد إن ازداد نفوذهم حيث صاروا وكلاء المحاكم القمعية لا يوجد من يتحكم فيهم أو يراقبهم ، فقد أصبحت لهم الصلاحيات المطلقة لتأديب الجزائريين و

[1] - عبد القادر سباعي ، مرجع سابق ، ص 206.
[2] - زايدي عز الدين ، مرجع سابق ، ص 147.
[3] - محمد بليل ، مرجع نفسه ص 173
[4] - عمار بوحوش ، مرجع سابق ، ص 174.

خصوصا بعد إن أصبحوا هم القضاة و الضباط و رجال الأمن، في إن وأحد ينفذون القرارات على السكان الأصلين أو بعبارة أخرى صاروا أداة لقمع المسلمين [1].

و كان كل هذا بفعل تجديد هذا القانون ل **12** مرة أي منذ سنة **1890م**إلى غاية **1914م** و لقد قسمت مراحل تجديده عبر عدة سنوات :

الجدول رقم (02) : يوضح سنوات تجديد قانون الأهالي

سنوات التجديد	مدة التجديد
– من سنة **1890**إلى غاية **24 ديسمبر 1904**	**مدة سنتين**
– من سنة **1904**إلى غاية **25 ديسمبر 1911**	**ستة اشهر**
– من **25 ديسمبر 1911**إلى غاية **14جوان1912**	**ستة اشهر**
– من **14 جوإن 1912**إلى غاية **27 ديسمبر 1912**	**ستة اشهر**
– من **27 مارس 1913**إلى غاية **27جوان1913**	**سبعةاشهر**
– من **27 جوإن 1913**إلى غاية **28 ديسمبر 1913**	**ستة اشهر**
– من **28 ديسمبر 1913**إلى غاية **30مارس1914**	**ثلاثةاشهر**

المرجع :من إعداد الطالب نقلاعن محمد بليل ، مرجع سابق ، ص 220.

نلاحظ من خلال الجدول إن قانون الأهالي تجدد لعدة سنوات و لعدة فترات و في كل سنة يتجدد تضاف له عقوبات أخرى، و يزيد من حدته إلى غاية 1914م تم ضبط مواده لآخر مرة .

سيعرف هذا القانون أخر تجديد له قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى بتاريخ **15 جويلية** حيث تم المصادقة عليه من طرف الهيئة التشريعية، لمدة خمس سنين أخرى بتأثر من

[1] - عمار بوحوش ، مرجع سابق ، ص 173.

النائب " ألبرت روزارت " الذي تحدثت عنه المستوطنين في الكثير من المقالات أنه يريد الدفاع عن المسلمين مثلما تدافع صحافة المسلمين عنه منتقدة إياه و داعية إلىفضحه [1].

مددت اللائحة الأولية تدريجيا، مواكبة لمخالفات جديدة مثلا نجد إضافة مخالفة كالتجمع دون إذن أو مغادرة المنطقة دون رخصة سفر ففي سنة **1897م** يمكن استبدال رخصة السفر بجواز أو بطاقة أمنية أو دفتر عامل يجب إعلام السلطات المعنية بتحرك المسلمين بالإضافة إلى الإبلاغ عن الولادة أو الوفاة في أجال لا تفوق 8 أيام أو الامتناع عن ذلك يشكل مخالفة يعاقب عليها القانون [2].

بعد إن جدد هذا القانون لعدة مرات ثم إضافة بعض المواد إلى المواد سالفة الذكر التي ستكون أكثر استبدادية ووحشية من طرف الإدارة الإستعمارية، و قد تمثلت هذه المواد المضافة في ما يلي :

1- رفضإرسال الأطفال إلى المدرسة .

2- عدم التقيد بالأوامر المقدمة من قبل السلطة الإدارية المكلفة بتطبيق للقانون .

3- قطع الأشجار بدون رخصة .

4- رفض تقديم المعلومات المطلوبة من أعوان الإدارةأو تقديم معلومات خاطئة .

5- تحطيم أو نزع الأوتاد التي وضعتها السلطة [3].

و أكثر ما تجدد في هذا القانون هو تحويل أيام السجن أو الغرامات إلىأعمال شاقة يؤديها الجزائريين مقابل السجن أو قمة الغرامات، و ما يلفت انتباهنا من إن بعد إن عجزت فرنسا في ملئ الخزينة من أموال الأهالي نظرا لفقرهم و أنهم لم يصبحوا يملكوا و لو فرنك لذلك فرضت الأعمال الشاقة كبديل عن دفع الغرامات و السجن .

[1] - محمد بليل ، مرجع سابق ، ص 221.
[2] - مصطفى خياطي ، مرجع سابق ، ص 225.
[3] - محمد بليل ، مرجع سابق ، ص 220

هذه التجديدات الخاصة بقانون الأهالي لسنوات طويلة كان لابد من وضع خطة استعمارية تتماشى مع تطبيقاته، ففي سنة 1908 م تقرر إن يتم تعيين مستشارين عامين من طرف القيادة و ما يمكن استنتاجه إن الحاكم المحليين و نوابهم القياد (المتعاونون معهم) قد اضطهدوا السكان المسلمين، من خلال تطبيق إجراءات تعسفية عليهم حتى يخضعوا و يردخوا لإدارة الإحتلال[1].

ج- أهم القرارات المكملة لقانون الأهالي :

لقد دعم هذا القانون بعدة قرارات و قوانين إضافية و من ذلك محاكم الردع و السجن بدون محاكمة و الاعتقال بالشبهة و إخفاء مكان السجن أو المعتقل و هو قانون استثنائي ولا يخضع إلى القانون الفرنسي ولا الشريعة الإسلامية، و بدون إطالة فيها انجر من جرائم جراء تطبيق " قانون الأهالي " و الذي بقي معمولا به إلى غاية 1944م و لكن ما يضمن إن هذا القانون مس بدرجة كبيرة التعليم العربي في الجزائر بسبب القمع الوحشي للعربات من جهة و دعم المستوطنين من جهة أخرى[2] ،و لعل أبرز هذه القرارات المكملة و الداعمة لهذا القانون هي :

1- قرار 24 ديسمبر 1904 م: لا يسوغ لأي معلم إن يتولى إدارة مكتب لتعليم اللغة العربية بدون رخصة منحته إياها، عامل أو قائد الفيلق العسكري و فتح مكتب بدون رخصة بعد اعتداء على حدود القوانين الخاصة بالأهالي، و لا ينفذ هذا القرار إلا على من تتوفر فيه شروط معينة ليتم منح له الرخصة، و قد تمثلت هذه الشروط فيما يلي :

-إن يقتصر تعليمه على تحفيظ القرآن الكريم فقط دون غيره .

- إن لا يقوم بشرح آياته و خاصة التي تتحدث عن الجهاد .

- إن لا يقوم بتدريس تاريخ الجزائر و جرافتيها و كذا تاريخ و جغرافية العالم العربي و الإسلامي.

[1] - عمار بوحوش ، مرجع سابق ، ص 209.
[2]-المرجع نفسه ص 46.

– ان يكون مخلص للإدارة الإستعمارية و يخضع لأوامرها مهما كان شانها .

بعد ن يأذن للمدارس بفتحها يجب تشغيل الأولاد الذين هم في سن الدراسة أثناء ساعات التعلم في المدارس الفرنسية، حتى و لو كان ذلك من القرى التي تبعد عنها بأكثر من 3 كلم، وهذا سعيا من فرنسا لوضع حواجز أمام التعليم العربي الإسلامي والوصول إلى غرض الفرنسة وهدم المدرسة العربية، من أجل إن ينشئ جيل يتخبط في لحظات الجهل و جهل تاريخه .

2– قرار 21 مارس 1908م: طالب الفرنسيين بإلغاء التعليم الابتدائي بالنسبة للجزائريين، للأن ذلك سيكون خطرا عليهم من الناحية الإقتصادية ومن الناحية تطوير الأوروبيين من جهة أخرى، لقد كان ت كل المؤتمرات المعتمدة من طرف الفلاحيين تقوم على توصيات تمثلت معظمها في تقليص مدة التعليم للمسلمين في المدارس الابتدائية الأهلية و لقد بين " **أجيرون** " في كتابه السياسة التعليمية للمسلمين [1].

1908 م – 1902 م حيث إن المستوطنين كان وا في حالة استعجال من أجل وضع حد لمشروع التعليم المسلمين " **أنه خطر متربصا بهيمنتها** ".

3– قرار 8 مارس 1938 م: ينص على اعتبار اللغة الفرنسية لغة أجنبية في "الجزائر" و يمنع تعليمها في المدارس، و من خلال قراءة سريعة لمحتوى هذا القانون المجحض يمكننا القول أنها تعمل في طياتها العديد من الأبعاد المتمثلة في فرص السيطرة و محاربة الكيان الثقافي العربي و الإسلامي .

كما يمكننا القول أيضا إن هذه القرارات هي مواقف واضحة من الاستعمار و هي من بين أساليب الفرنسة و القضاء على اللغة العربية بالجزائر، باعتبار تدريسها اضطهادا عنصريا يجب مقاومته حتى لا تتعرب البلاد و تصبح عربية، و كان ها لم تكن عربية و مسلمة [2].

[1] - سعيد بوخاوش ، المرجع السابق ، ص 49.
[2] - المرجع نفسه ، ص 49.

د- إجراءات مبالغ فيها :

لم تتجرأ أي دولة استعمارية إن تبلغ من الأعمال التي تتدرج في مسميات العنصرية و الاسترقاق لما بلغته فرنسا ، لقد كان ت ترمى إلى طمس شخصية الجزائري أي تمحو ذاكرته إن له وطنا و إن له ثقافة و إن له تاريخا[1] ، فلقد ضاعفت في مجهوداتها دائما في إطار القانون الزجري و الردعي، و حاولت هذه الحكومة العنصرية المحافظة على تواجدها التمسك حوالي قرابة قرن من الزمن "، حرم الجزائريون المسلمون عمدا و علنا من حق التمتع بحريتهم الشخصية و الجماعية " [2] ،مستخدمة عدة أساليب قمعية يمكن إدراجها فيما يلي :

1- الاعتقال : تعتبر عقوبة الاعتقال جزءا بارزا من الترسانة العقابية التي خصصتها سلطات الإحتلال الفرنسي في الجزائر لقمع الأهالي المسلمين، و قد تميزت هذه العقوبة بطابعها الاستثنائي لأنها لم تولد من رحم القانون الفرنسي، و قد عرفه القاموس العالمي الكبير للقرن التاسع عشر المنشور سنوات " **1860 م – 1870 م** " كما يلي :" إرسالإلىإقامة مع منع الخروج "، و مع حلول سنة **1899** م " استحدثت لجنة تضم ستة أعضاء مهمتها إبداء الرأي في اقتراحات الاعتقال و لقد خضت عدة أماكن لاعتقال الأهالي منها :

– مستودع المعتقلين العرب في ***"كالفي"***بدأ عقب "ثورة المقراني"و تم تحويله إلى معتقل في حصن " ***توريتا*** " سنة **1888**م " و قد خصص هذا الحصن للمعتقلين الأهالي سنة **1884م**[3].

– مع حلول سنة **1902م و 1910م**أصبحت سرقة المواشي و السفر إلى مكة المكرمة ضمن المخالفات التي يعاقب عليها القانون، بالإعتقالات حيث كتب أحد المعجبين بنظام الحكم الاستبدادي " **لارشر (la rcher)** و زميله يقولان : **كل ما يهمنا هي النتائج التي توصلنا إليها بفضل تطبيق أحكام الاعتقال ، و الأهم من ذلك إن الإستعمال المنهجي**

[1] - أحمد توفيق ،حياة كفاح، ج1 ، دار البصائر ، الجزائر ، 2008 ، ص 52.
[2] - مصطفى خياطي ، مرجع سابق ، ص 232.
[3] - عبد الحفيظ قابلي ، النظام العقابي الفرنسي الخاص بالأهالي المسلمين في الجزائر المستعمر (1830- 1900) ، أطروحة لنيل شهادة دكتورة تخصص تاريخ حديث و معاصر ، كلية العلوم الإنسانية ، قسم التاريخ، جامعة قالمة ، 2019 – 2020 ، صص262 – 280.

للإعتقال على بعض الفئات من المجرمين يرهن فعالية ولاشك في أنه سيؤدي خدمة كبيرة للمستوطنة إذا بعيدا عن السعي بإلغاء هذه الأحكام نشعر أنه من الأفضل الترويج لاستعمالها و التوصية بها[1]" تميزت هذه الاعتقالات بطابعها الاستثنائي و الذي يكون فيها الاستئناف مستحيل، و ينفذ الحكم مباشر بالاعتقال و بالتالي لا مجال لالتماس العفو فقد شكلت هذه الاعتقالات انتهاكا خطيرا للحقوق و الحريات الخاصة بالأهالي [2] .

و لم تكتفي السلطات الإستعمارية بهذه التطبيقات فقط بل وسعت هذا المجال لتشمل المعاملة القاسية و عنف اتجاه الأهالي، و في هذا السياق يمكننا وضع ملخص مثير للمعاملة ضد الأهالي و التي تعكس كل أوجه العنف الاستعماري المتمثل في ما يلي :

العنف الجسدي: أي عنف الضرب المبرح و التوقيف التعسفي .

العنف العنصري: أي من خلال التمييز .

العنف السياسي[3]:من خلال منع الجزائريين في التمثيل النيابي .

2- الحجز: علاوة على عقوبة الاعتقال شرعت الإدارةالإستعمارية بإخضاع الأهالي المسلمين لعقوبة الحجز، وقد أخذت مكان ا بارزا في المنظومة العقابية الخاصة بالأهالي نظرا لطبيعتها الفريدة من نوعها و حجم ممارستها من طرف سلطات احتلال .

و قد أعطت المعاجم الفرنسية عدة مفاهيم للحجز يعرفه كما يلي : " هو تنفيذ إجراء مؤقت في سبيل ضمانالمصلحة العمومية و حماية الممتلكات التي تكون موضوع نزاع قانوني " و هناك عدة نماذج من عمليات الحجز، كلفت فترة الثمانينات القرن التاسع عشر تطبيق واسعا للحجز على أملاك الأهالي ففي **17 جويلية 1881م** حجز من ممتلكات قدر ب 46 [4]و أصبحت البضائع المحجوزة تحكمها إدارة المجالات التي يمكن تأجيرها للمستوطنين دون إمكانيةالسكان الأصليين .والتمتع بها كما قال "**ايرنستبيكارا**"أمام الجمعية

[1] - مصطفى خياطي ، مرجع سابق ، ص 234.
[2] - المرجع نفسه ، ص 235.
[3] - كلود ليزو ، العنف و التعذيب و الاستعمار من اجل الذاكرة الجماعية ، دار القصبة للنشر ، ص 204.
[4] - عبد الحفيظ قبايلي ، مرجع سابق ، ص 303.

الوطنية لدعم ما كان سيصبح قانونا للجمهورية الثالثة فإن إلا هذا الإجراء الخاص يجعل من الممكن فتح وسيلة أساسية للتنفيذ لتحصيل الغرامات الجماعية و الوصول إلى الجناة الحقيقين حسب رأيه يضيف " **ينتج عن المصادرة انطباعا كبيرا و ضروريا في أذهان السكان الأصليين من خلال اظهارهم أفعال مرئية قامت بها الإدارة و القدرة على اتخاذ إجراءات صارمة** "، و لذلك ترى الحكومة و المفروضة أنه ينبغي إدخال هذا النص المفيد في القانون أخيرا يمكن تأييد العقوبة بأمر المصادرة تتخذ بموجبه الأراضي المحجوزة بشكل نهائي و تتصرف فيها الدولة فهي ترمي إلى حرمان العرب من ممتلكاتهم كما يعد أسلوب الحجز شكلا من أشكال الإغارة والانتقام المبررة قانونيا[1].

يتضح لنا إن الحجز استعملته الإدارةالإستعمارية كأداة لسلب ممتلكات الأهالي و تجريدهم من أراضيهم .

3- الغرامة: الغرامة الجماعية هي عقوبة مالية لها طابع استثنائي مثلها مثل عقوبة الاعتقال و الحجز و تتميز بطابعها الجماعي، المستمد من مبدأ المسؤولية الجماعية حيث أنها تمس مجموعة سكان ية أهلية بأكملها سواء أكان ت قبلية أو فرع و تشمل المذنب و البريء على حد سواء، بدأ بالعمل بها سنة **1844** م إلى غاية **1944م**[2]، ثم عرفت هذه الغرامات إنخفاضا من **21** مليون سنتيم سنة **1887** م إلى غاية **15** مليون سنتيم سنة **1910م** و عام **1889** م كان مدخول ميزانية الجزائر أي بنسبة **80 %** من الضرائب العربية اي في حدود **45** مليون فرنك [3]، و ما يجدر الإشارةإليهإن هذه الغرامات أو الضرائب عرفت عدة أنواع أبرزها :

- **الضريبة على المحاصيل** :كانهذا النوع من الضريبة مفروضا على منطقة ***وهران***و مدينة الجزائر حيث كان ت تفرض الضريبة التي يفرض تقديرها على حسب عدد المحاريث و **10** هكتارات و أيضا حسب نوعية المحاصيل، و بلغ الحكر الضريبي في مدينة ***قسنطينة*** حوالي **36.75** فرنك بين سنتي **1883م- 1892م** فعل سبيل المثال بلغت هذه الضرائب

[1] - Oliver le cour grandmaison , coloniser exterminier sur la guère et l'état colonial , casbah éditions Villa n °6 , lat ; Saïd hamdine , Hydra , Alger ,2005,p 104.

[2] - عبد الحفيظ القبايلي ، مرجع سابق ، ص 332.

[3]- عمار بوحوش ، مرجع سابق ، ص 195.

في منطقة وهران حوالي **40** فرنك حيث أثقلت هذه الضرائب جموع الضعفاء و الخائفين و كان ت تشكل مصدرا للتجاوزات العديدة .

– **ضريبة الزكاة:**كان هذا النوع من الضريبة يفرض على الإبل و الخيول و الثيران و الخراف و الماعز ثم أصبحت هذه الضريبة قابلة للارتفاع بقوة، فعل سبيل المثال جراء الرسوم على أداء الخدمات الذي كان مفروضا على الرجال كما على الحيوان فعل السبيل المثال قدر الرسوم المفروض على الإبل بمقدار **488** فرنك سنويا و لم يتوقف المبلغ الإجمالي للضرائب عن الارتفاع، فقد ارتفع مجموع الضرائب في سنة **1901م** من **35.628.182** فرنك إلى **41.600.000** فرنك في سنة**1907**م و بهذا انخفضت أملاك العرب [1] و مواشيهم و قد تم فرض ضرائب جديدة على التبغ مثلا و أصبحت في تزايد مستمر فالضريبة التي كان ت تمثل **40%** من الضرائب العربية في سنة **1892 م** بلغت **60** % سنة **1937 م** .

كان المسلمين مدركين جدا إن الضرائب قد سحقتهم و هذا تناسقا مع المقولة الشعبية " **الغرامة أكلتنا** " [2]من هنا يتضح لنا إن الضرائب أثقلت كاهل العرب و المسلمين ، و أكثر ما يدل على ذلك إن " جريدة المنتخب " في عددها الخامس و الصادر ب **02** ماي **1882**م ذكرت إن الرسوم الزائدة على الهكتار الواحد قد كلفت قبائل قسنطينة لوحدها ب **2.538.000** فرنك سنة **1881**م و هذا ما سيكون له انعكاس سلبي على مداخيل الفلاح الجزائري و إن أعباء هذا القانون يتحملها الأهالي لوحدهم، اذا كلفتهم نفقات مالية لا تطاق حيث إن في عام **1884**م قدرت المصاريف العامة لتغطية الأعمال ب **80** مليون فرنك و لتغطيتها تم فرض زيادة مالية إضافة في الضرائب العربية يسددها الجزائريون بما فيهم سكان الجنوب [3] .

[1] - شارل روبير أجيرون ، مرجع سابق ، ص 312.
[2] - ، مرجع نفسه ، ص 312.
[3] - عمار عمورة ، الكبير الجزائر بوابة التاريخ (الجزائر الخاصة ما قبل التاريخ إلى 1962) ، ج2 ، دار المعرفة ، ص 397 .

الجدول رقم (03): يمثل الغرامات الجماعية المفروضة على الأهالي من قبل السلطات الإستعمارية في القطاع الوهراني .

التاريخ	القبيلة	المنطقة	الجرم	القيمة الغرامة
1888م	أولاد العيد اولاد منور	وهران	جريمة قتل	10568
1881م	أولاد بن عبد القادر	وهران	السرقة	1800 فرنك
1892م	أولاد سيدي خالد	تيارت	جريمة قتل	550 فرنك
1998م	بوسليمان	بسكرة	جريمة قتل	794 فرنك
1900	فيض لكحل	تلمسان	جريمة القتل	10618 فرنك

المرجع :عبد الحفيظ القبائلي ، مرجع سابق ، صص 346 ، 347.

يوضح لنا الجدول قيمة الغرامات التي فرضتها السلطات الإستعمارية علىالأهالي كما نلاحظ إن الغرامات كان ت جد باهضة و كان ت في تزايد مستمر خلال السنوات و هذا على حسب كل منطقة .

ثالثا :أهداف قانون الأهالي

منذ مصادقة الهيئة التشريعية على قانون الأهالي و تثبيته تم إخضاعالأهالي المسلمين و إذلالهم و هذا ما تم إدراجه في بنوده و موارده و محتواه السالفة الذكر فإن أبرز ما يتبادر إلى ذهن الدارس هو التساؤل التالي :**ما هي الأهداف التي سعت الإدارةالإستعمارية تحقيقها من وراء تطبيق هذا القانون** ؟ و عليه يمكننا إجمال الخطوط العامة للسياسة الفرنسية لتحقيق هذه الأهداف في النقاط التالية :

أ –إدماج المجتمع الجزائري :

لقد كانت سياسة الاحتلال منذ البداية تخطط لدمج الجزائر في فرنسا بعد فرنستها و تنصيرها عن طريق ربطها سياسيا و إداريا بفرنسا، و إذابة كيانها الثقافي و الحضاري في الشخصية الفرنسية و من هنا أرادت فرنسا تحقيق هذه الغاية بعد إن أخضعت الجزائريين لقوانين استثنائية صارمة في مقدمتها قانون الأهالي، و هنا قد يعتبر الركيزة الثالثة و الأخيرة بعد كل من الفرنسة و التنصير[1]، و لتحقيق هذا المبتغى وراء هذا القانون الاستثنائي الأهالي علينا توضع تحت نظام قوانين البلد الأم (فرنسا) [2] ، و إن أردنا إعطاء مفهوم للإدماج فهو يشغل عدة تعريفات من الناحية السياسية : يعني جعل الجزائريين سياسيا و اقتصاديا و اجتماعيا فرنسيين يتمتعون بالحقوق السياسية الفرنسية التي يتمتع بها الفرنسيون داخل بلادهم و خارجها، و يتلقون التعليم الذي يتلقونه و يرقون إلى وظائف عامة بالطرق ذاتها التي فحواها القوانين الفرنسية للفرنسيين ، كما إن لهم نفس الميزات الاجتماعية .

– من الناحية الإدارية : يعني أن تكون الجزائر إقليما فرنسي بشكل من المقاطعات و يتجزأ إلى مديريات كما تتشكل إداريا كل الأقاليم الفرنسية في فرنسا، و من الإدماج يتطلب تحقيق التماثل الكامل و في جميع الميادين بين الجزائر و فرنسا، غير إن هذا الإدماج لم يطبق في الجزائر إلا على الأرض دون إنسان، فاعتبرت الأرض الجزائرية فرنسية في حين أعتبر الإنسانالجزائري من حسن يجب إجلاءمن أرضه و القضاء عليه [3]، فكثيرا ما رفع "لافيجري" صوته مناديا بذلك، كما اتخذ بعضهم من الإدماج نتيجة التي يجب على السلطات الاحتلال بلوغها في الجزائر ، روي إن الخيار لا يكون إلا لأمرين : إما الاندماج أو الهدم أي إن يقبل الجزائري الذوبانفي المجتمع الفرنسي مع بقائه مواطنا من الدرجة الثانية أو إن تهدم مقوماته الشخصية [4] ،إن الجزائري في الواقع الأمر مهدم في كلتا الحالتين في نظرنا لأنه إذا ندمج و تفرنس تكون قد داس على أصله و دينه و كرامته، و في الحالة الثانية إذا حاول المبشرون و سلطات الاحتلال عموما هدم مقوماته الشخصية ضاع منه السلاح الذي يمكنه

[1] - عبد القادر حلوش ، سياسة فرنسا التعليمة في الجزائر ، شركة دار الأمة للنشر ، الجزائر ، 2013 ، ص 75.
[2] - رحيم محياوي ، مرجع سابق ، ص 40.
[3] - عبد القادر حلوش ، مرجع سابق ، ص 75.
[4] - محمد الطاهر و علي ، " التعليم التبشيري في الجزائر من 1830 إلى 1904" ، دراسة تاريخية تحليلية، منشورات دحلب ، 2016 ، ص 71.

القيام بالدفاع عن نفسه وفقد حصانته [1]، و في هذا السياق يعرف المؤرخ " ***غوتيه*** " الاستعمار الفرنسي في الجزائر بقوله "لقد حاولنا نحن الفرنسيون في الجزائرإن تحول إلى بلد غربي زاوية من الشرق"[2]،أما نحن فنقول في تعبير أوضح إن الاستعمار الفرنسي اتخذ من قانون الأهالي أداة الاستعباد الجزائريين و تحويلهم عن هويتهم دون إن يوفر أي جهدلذلك و إذاأردنا الاندماج في منظور المبشرين نجد أنه إفراغ للجزائري من الداخل أي التخلي عن دينه الإسلامي ، و عن لغة العربية ، و الاحتفاظ بنمط معيشته و بلغته و تجنيد دين المستعمر و لغاته و عاداته[3]، حيث إن الإدارة حاولت تحقيق فكرة أنه لا يمكن الخروج من قانون الأهالي هذا بأية فكرة عامة اللهم إلا الرغبة في مراقبة نشاطات حياة المسلمين بصورة واسعة و إخضاعهم للطاعة الصارمة، و لقد شرح مجلس الحكومة بوضوح أنه " لابد إن يكون الأهالي خصا في قبضة الإدارة و من ذلك الحين يصبح قانون في نفس الوقت قانونا تهديب صياغته و أداة تسخير واستغلال [4]، حيث إن هذا القانون كان ليسير في اتجاه إدماجي واضح و في هذا السياق يوضح "رامبول"(**A.RAmboul**) قائلا:" لقد انتهى الغزو الأول للجزائر الذي تم بالسلاح في **1871م** بتهدئة منطقة القبائل ، و يتطلب الغزو الثاني حمل الجزائريين لتقبل إدارتنا و قضائنا ، أما الغزو الثالث فيتم بالمدرسة : يجب إن المدرسة الفرنسية تفوق لغتنا على مختلف اللهجات المحلية و توسع ... و لتخسير و تجسيد فترة الإدماج أكثر أصدرت فرنسا قرار الإلحاق الذي يهدف إدماج الجزائر كليا في فرنسا بإلحاق كل المصالح الإدارية بالوزارات الباريسية [5].

فإذا وضعت مقاربة بسيطة بين مضمون القانون و هدفه فإننا نجد ان المسلمون أصبحوا يجدون أنفسهم معاقبين إذا هم رفضوا القيام بأعمال الدوريات أو الحراسة الليلية أو وسائل النقل فإن هذه الترسانة، غالبا ما كان ت استبدادية حيث أنها تبقى بوقف الأهالي (الجزائري) بين أرجح أما التمسك بالمبادئ الأساسية للشعائر الإسلامية و الأحوال الشخصية و إماإن يبقى إن يعيش كل أنواع الرقى و العبودية، و إماإن يمجد و يعظم فرنسا (الأم) مقابل

[1]- شارل روبير أجيرون ، مرجع سابق ، ص 38 .
[2] - رحيم محياوي ، مرجع سابق ، ص 49.
[3]- محمد الطاهر و علي ، مرجع السابق ، ص 70.
[4] - شارل روبير أجيرون، مرجع سابق ، ص 36
[5] - المرجع نفسه ، ص 38.

التخفيف عنه في بعض الحالات . و هذا ما أدركته فرنسا إن الجزائري يرى الدين الإسلامي هو الدرع الذي يحميهم من حملات التنصير المسلطة عليهم و أنه بمثابة الينبوع الذي يستمد منه الجزائريون دوافع ثواراتهم ضد الاحتلال ، كان ه مصدر قوتهم في إعادة الكرةكلما هزموا [1]، لذلك أسرعت فرنسا إلى سن أبشع القوانين بهدف سلخ الأهالي فكريا من محيطهم الاجتماعي و الثقافي، و سعت جاهدة إلى جعل الأهالي يواجهوا أنظارهم كليا نحو فرنسا و عظمتها و أمجادها ، و إن ينشأ جيل على حبها و الإشادة بمفاخرها و الاستسلام إلى حكمها و خدمة مصالحها عن طوعية في المستقبل، و في نهاية المطاف لن يعتبروا فرنسا كبلد تبناهم و إنما كوطن طبيعي [2]، فقط كان يهدف هذا القانون بالدرجة الأولى إلى تحطيم الشعب الجزائري اقتصاديا و اجتماعيا بقصد تدعيم النظام الإستيطاني و تمكين الاستعمار في ظل الظروف و العوامل الجديدة التي هيئتها و أعدتها الجمهورية الثالثة [3]، فقد حاول هذا الاستعمار محاربة القومية العربية بنفس القوة و الضعف الذين نشر بها الفكر الفرنسي و اللغة الفرنسية و لم يتوقف الأمر هنا فقط،بل استهدفت كذلك المعالم الدينية من أجل إن يترك أي مجال لفكر الوطنية تتسرب إلى الأذهان و تدفعها إلى معرفة واقعها الوطني الأصيل [4].

ب – فرنسة المجتمع الجزائري :

إن الأهداف التي كان ت ترمي إليها الحكومة الفرنسية من وراء سياستها هي بصورة رئيسية القضاء على الشخصية الجزائرية عن طريق محو مقوماتها الأساسية لإذابتها في المجتمع الأوروبي و سلخها نهائيا عن انتمائها العربي الإسلامي، فقد قال أحد خريجي الجامعات الفرنسية " أنه عندما يتكلم الجزائريون لغتنا (اللغة الفرنسية) يصبحون نصف فرنسيين"[5]فإذا فرنسيين"[5]فإذا كان فتح أي مؤسسة دينية أو تعليمية يعد عقوبة أو مخالفة يعاقب عليها القانون و ممارسة أي مدرس بدون رخصة عقوبة، و كذا الاقتصار على التعليم الديني

[1] - محمد الطاهر وعلي ، مرجع سابق ، ص 68.
[2] - مرجع نفسه ، ص 71.
[3] - عميراوي أحميدة ، المرجع السابق ، ص 86.
[4]- يحي بوعزيز ، الموجز في تاريخ الجزائر ، ج 1 -2 ، (الجزائر القديمة و الوسيطة الجزائر الحديثة) , طبعة خاصة ، دار البصائر ، 2009 ، ص 04 .
[5] - عبد القادر حلوش ، مرجع سابق ، ص 63.

العربي فإن الهدف من هذه المخالفات واضح و الذي يشير بالدرجة الأولى إلى فرنسة المجتمعالجزائري و لم تقتصر هذه العقوبات بالضرائب أو السجن فقط، بل حتى إلى هدم المراكز الثقافية المتمثلة في المدارس الرئيسية والمعاهد والمساجد والزوايا، و تنفيذ السياسة الفرنسية تسرعت فرنسا لتنفيذ هذه الخطة و إدراج كل ما له علاقة بتعليم الجزائريين و تنفيذهم ضمن المخالفات المعاقب عليها ، و فبعض المراكز هدمت و منها ما تحول إلى معاهد الثقافية الفرنسية و بعضها سلمت إلى الفئات السرية المسيحية التي اتخذته مركزا لنشاطها في هدم عقيدة الجزائريين. و لقد اعترف "**الدوق دومال**" (الوالي العام على الجزائر سنة 1847م في تقريريه إلى الحكومة فرنسا حيث قال : " **قد تركنا في الجزائر حربا و استولينا على المعاهد العلمية و حولناها إلى الدكاكين و الثكنات**"[1]فنجد إن المعلمين أحرارا و كان التعليم في الجزائر مزدهر تم من بعض البنود الجائرة لتقييده و لتخلف جيل حامل معالم الأمة الإسلامية فحسب التقارير إن المعلمين كانوا أحرار فهم لا يخضعون إلى أية ترقية و شهرتهم فهي التي تدل عليهم ، و هذه الشهرة تكون في المعلم و الأخلاق الكريمة و السلوك الجيد ، كما أنهم كان وا يحصلون على الشهادة الإجازة من أشاد معروف و كان ت المدارس كثيرة و رواتب المعلمين مضمونة من مداخيل المساجد (الوقف)، و كان مشاهير الأساتذة يأتيهم المعلمون من أماكن بعيدة و قد أقيمت الزوايا بالمجاورة للمساجد للإيواء أمثال هؤولاء الغرباء [2]يفهم من هذا التصريح إن التعليم في السابق عرف بوفرة المدارس و حرية الانتقال من مكان إلى مكان قصد التعليم، لكن بموجب هذه الترسانة يصبح الجزائري سجينا خلال أكثر من قرن حيث أعتبر التعليم العربي و اللغة العربية لغة أجنبية مناهضا بشكل منظم لأي تقدم يمكن إن تحققه حضاراته و شخصيته، و ينكر أنه حول شعبا إلى أشخاص من رماد و ينكر أنه جعل من هؤلاء الأشخاص قناة من الخارجين عن القانون حسب تعبير الاستعمار [3]. و بهذا تم اعتبار اللغة العربية هي لغة أجنبية فلا يجوز تعليمها إلا كلغة أجنبية و في ظل هذه السياسة ستنشأ الأجيال الصاعدة،نشأة ممسوحة من كل شيء

[1] - سعيد بوخاوش ، مرجع سابق ، صص 56 – 57.
[2] - أبو قاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي ، 1830 – 1954 ، ج3 ، ط1 ، دار الغرب الإسلامي ، 1998 ، ص 22.
[3] - رحيم محياوي ، مرجع سابق ، ص 43.

و مقطوعة عن جذورها الأصلية [1] ، و من هنا فقد كانت تسعى هذه السياسة لمحو الهوية العربية الإسلامية للجزائريين و في هذا الإطار نجد " البشير الإبراهيمي " يصرح قائلا : " إننا كلما ذكرنا فعلت فرنسا بالدين الإسلامي في الجزائر ، و ذكرنا فضائحها في معاملة المسلمين، لا شيء إلاأنهم مسلمين ، كلما ذلك احتقرنا أنفسنا و إحتقرنا المسلمين ، و جعلنا من الله إن يرانا و يراهم مقصرين في الجهاد لإعلاء كلمته " [2] فقد لاحظت لجنة التحقيق أثارالبعث الإسلامي في الجزائر بهذا العبارات : أنه لا يمر يوم دون إن يحدث في مكان ما على الأرض الجزائرية حوادث و أضرار و حتى الضرب مما يجعل المسلمين و الأوروبيين في مواجهة لبعضهم البعض، و كان ت الاستفزازات و التهديدات لا تعفى حتى النساء و الأطفال : فهناك كمشة من الأحجار يرمي بها شبان من الأهالي على الفرنسيين عند الخروج من المدارس ، و الشتائم في الأسواق ... كما تلاحظ كلمات دون تغليف من الكراهية و التمرد ، و من ناحية أخرى أكدت اللجنة أيضا إن الأوروبيين من جهتهم كانوا يردون بعبارات الامتعاض و إن عبارة " **العنصر القذر** " كان ت تتردد بكثرة على ألسنتهم في حديثهم مع الأهالي، و لأن هؤلاء لم يكونوا دائما يعاملون حتى بالحد الأدنى من الإحترام [3].

ما يمكننا قوله في هذا السياق إن الجزائريون تعرضوا للمضايقة من كل النواحي حيث حاول هذا الاستعمار هدم مقومات المجتمع الجزائري،جراء تطبيق هذا القانون فكان ت كل الأساليب التي حملها هذا القانون تستهدف ضرب وحدة المجتمع وجعله غريبا في وطنه وسلخه من كل مبادئه .

ج- تنصير المجتمع الجزائري :

لقد كان ت بدايات التبشير في الجزائر سنة 1838 م بتأسيس أول كنيسة جزائرية بتعين الأسقف " ***أنطوان دوبوش*** " على رأسها إلاأن الأوضاعكان ت هادئة نسبيا و لم تحظى دعوة التبشير بذلك الزخم و القوة، و لكن تغير الوضع تماما مع مجيء الأسقف

[1] - سماعيلي زوليخة و المولودة علوش ، تاريخ الجزائر من فترة ما قبل التاريخ إلى الاستقلال ، ط 1 ، دار دزاير انفو ، 2013 ، الجزائر ، ص 380.
[2] - محمد البشير الإبراهيمي ، في قلب المعركة ، دار الأمة ، الجزائر ، 2007 ، ص 23.
[3] - أبو قاسم سعد الله ، أبحاث و أراء في تاريخ الجزائر ، ج4 ، ط1 ، دار الغرب الإسلامي ، 1996 ، ص 108.

"لافيجري" الذي تولى عملية التبشير سنة 1867م – 1892 م [1] ، فإن النشاط التبشيري على عهد الكاردينال ***"لافيجري"*** يعد حلقة مكملة للمسار التبشيري بالجزائر فقد أولى اهتماما بالغا بناء و تشيد الهياكل الدينية المسيحية بالجزائر و الهدف من كل هذا الإجراء هو إزالة الصبغة الإسلامية، و طمس المعالم الحضارية للمجتمع ، محاولا بذلك إرجاع عهد الكنيسة الإفريقية الرومانية و مواصلة عمل أجداده الرومان بالجزائر .

و قد استغلت السلطات الإستعمارية فرصة تطبيق المخالفات على الأهالي خاصة و إن عملية الإخضاع باتت سامحة، لهذا حاولت فتح باب التنصير أملا منها لتحقيق عدة نقاط تمثلت في توسيع رقعة الممارسة الدينية المسيحية بين المستوطنين و أفراد الجيش الفرنسي و حتى أعضاء السلطة الفرنسية بالجزائر، من أجل إنجاح عملية التنصير يعد ذلك تعميم النشاط التبشيري على مستوى المدن و القرى و المداشر الجزائرية ، فقد أنشأت مدرسة مثيلة في وهران و معاهد للمبشرين المبتدئين منها "**بالعطاف**" بسواحل شلف [2].

و أمام تطلعات "لافيجري" الرامية لجعل الجزائر بوابة لنشر المسيحية بإفريقيا فانه عمل على تشكيل و تأسيس منظمة لجمع شمل المبشرين، من أباء و الكهان أولي شغف كبير لنشر تعاليم الإنجيل و الدعاية في أوساط المسلمين و الوثنيين الأفارقة هذه الفرقة أرادها ن تكون شجرة تطلق أغصانها على كامل إفريقيا[3]، فقد تجندت الكنيسة لتبشير بناء الجزائر تماشيا مع مقولة : " **إن العرب لا يطيعون فرنسا إلاإذاأصبحوا فرنسيين و لن يصبحوافرنسيين إلاإذاأصبحوا مسحيين** "[4]، برغم من هذا إلاإن التعليم أبناء الأهالي في المدارس الابتدائية الفرنسية بقي محدودا ينطبق على أبناء الجزائريين المتعاونين مع فرنسا و المتجنسين بالجنسية الفرنسية، فقد طالب سكان مدينة الجزائر سنة 1900 م كغيرهم من مدن الجزائرية الكبرى بفتح مدارس لأبنائهم فقد كان الأهالي يعانون من عنصرية التعليم اتجاه أبناء المسلمين و هذا ما تم ذكره في المنشور الصادر ب 27 / 01 /1927 م على

[1] - سعيدي مزيان ، النشاط التنصيري للكاردينال لافيجري في الجزائر (1867 – 1892) ، ط 1 ، دار الشروق لنشر ، الجزائر ، 2009 مرجع سابق ، ص 75

[2] - المرجع نفسه ، صص 14 - 69.

[3] - ، المرجع نفسه ، ص 75.

[4] - محمد العربي ولد خليفة ، الإحتلال الإستيطاني للجزائر(مقاربة لتاريخ الاجتماعي و الثقافي) ، ط 3 ، الجزائر ، 2010 ، ص 257.

يد رئيس أكاديمية الجزائر قائلا : " **إن أبناء الأهالي لا يمكن لهم التسجيل في مدارس البلديات إلا عندما يجد كل الأوروبيين مكانا. بيداغوجيا لهم**"[1] .

و هذا ما قد يساهم في جذب الأهالي لاتخاذ موقف تجاه أحوالهم الشخصية أما التجنيس الذي قد يصبح في تلك الفترة الحل الوحيد لمشكلاتهم،أو الإحتفاظ و الإلتزام بهويتهم التي قد تكون سبب في معاناتهم أمام هذه الإجراءات التعسفية و الجائرة التي باتت المتحكم في شؤون البلاد ، إجتهد المبشرون خاصة بعد سنتي المجاعة التي مرت بها الجزائر نتيجة الاستيلاء على الأراضي و سياسة الأرض المحروقة و اجتياح الجراد، الذي انعكس سلبا على عدد السكان فقد عرف انخفاض حسب إحصاء 1872م من 2.65200 إلى 2.125.000 نسمة يعد هذا الأمر مكسب لسلطات الفرنسية من خلال استغلال "الكاردينال لافيجري charleslavigerie" لهذا الظرف الثمين، و أخذ بجمع الأيتام الذين تركهم أوليائهم في الملاجئ و لإنجاح هذه العملية قام تأسيس 68 كنيسة سنة 1892 م رغبة منه لمساعدة الجزائريين ظاهريا على أساس أنه مهتم بالأوضاع الإجتماعية و الإقتصادية التي يمرون بها تحت ستار المساعدة و الأعمال الخيرية، بينما كان الهدف التوغل بين السكان و تنصير أكبر عدد ممكن من الجزائريين و هو القائل : " **علينا إن نجعل من الجزائر مهدا لدولة المسيحية تضاء أرجاؤها بنور منبع وحيها الإنجيل تلك هي رسالتنا** " ،فكان الإجراء المتبع هو إدخالا لأهالي لديانة المسيحية الذي أعتبره واجب مقدس، فكان العمل هو فصل الأهالي عن العقيدة الإسلامية من خلال منع قراءة القران الكريم الذي يعد عماد الدين الإسلامي بإضافة إلى ترتيبات أخرى تمثلت في اهتمام بالصبيان لغرس تعاليم جديدة فيهم، و بذلك يتم دمجهم في الحياة الأوروبية و إن لم بنجح الأمر يقوم بطردهم إلى الصحراء بعيدا عن العالم المتحضر[2]، وهكذا سائت أحوال الجزائريين و تغيرت أوضاعهم الاجتماعية و هذا ما تطرق له ***أليكسي دوتوكفيل***"غداة مغادرة الجنرال "بيجو" للجزائر، في تقريره للجنة البرلمانية قائلا : " **إننا حولنا المجتمع الإسلامي أكثر بؤسا، أكثر فوضويا و أكثر جهلا مما كان عليه قبل إن يعرفنا** " [3].

[1] - محمد العربي ولد خليفة، المرجع السابق ، ص 255.
[2]- المرجع نفسه ، ص 258.
[3] - سعيدي بزيان ، جرائم فرنسا في الجزائر ، دار الهومة لنشر ، الجزائر ، 2009 ، ص 24.

خاصة بعدما تمكنت سلطات الاحتلال من أحكام قبضتها على الجزائريين و ضرب المجتمع من خلال الاستيلاء على المؤسسات الدينية، الأمر الذي كان مناقض لاتفاقية المبرمة بين الداي حسين حاكم الجزائر عام 1830م و الجنرال "دي بورمون" قائد الحملة الفرنسية التي جاء فيها حرية إقامة الشعائر المحمدية، فقد اعتبرت حبر على ورق و سرعان ما تم تحويل المساجد لكنائس بالرغم من معرفتها لقدسية الدين الإسلامي و شعائره عند الشعب الجزائري فقد أصدرت قانون فصل الدين عن الدولة سنة 1905 م و الذي فرض تطبيقه في 1907م، و بهذا كشفت السلطات الإستعمارية عن نواياها الحقيقية و هي استعمار الشعب في كل الميادين، و رفض كل نوع من الحرية ليتم تسلط على الجانبين الروحي و المادي بإضافة إلى التعامل مع الشعب الجزائري " الأهالي " عكس ما تتعامل به مع شعبها هناك و مع المستوطنين الأوروبيين هنا، فهي تحمي حقوق الإنسانو تسمح بحرية الأديان و لكنها تتعامل مع من تسميهم بالأهالي بالإرهاب و العبودية .فالدين الإسلامي تحت تصرف السلطات الفرنسية تتحكم بمساجده و تتصرف في رجاله و أوقافه حسب مصالحها [1].

إن السلطات الاستعمارية الفرنسية و من ورائها الكنيسة بزعامة "***لافيجري***" انتهكت بهذه السياسة كل حقوق الإنسانية، من أجل تثبيت القواعد الاستعمارية ذلك إن فرنسا لن تتورع عن استعمال جميع الطرق الممكنة لإحلال المستوطنين الفرنسيين محلا لأهالي لجعل الجزائر بلاد فرنسية و لكي تقضي على العناصر الأهلية[2] .

[1] - عبد القادر خليفي ، سياسة التنصير في الجزائر ، العدد 9 ، جامعة وهران ، صص 5 – 8 .
[2] - سعيدي مزيان ، مرجع سابق ، ص 70.

خاتمة الفصل الأول:

نستنتج في الأخير ان فرنسا الإستعمارية قد سارت وفق خطى تعسفية من خلال تطبيقها لقانون استثنائي أقل ما يمكن القول عنه أنه قمعي و خطير، و ذلك بهدف وضع يدها على كل ما يملكه الجزائريون قانونيا كما تدعي .

الفصل الثاني :

إنعكاسات قانون الأهالي على المجتمع الجزائري

أولا :الإنعكاسات الإقتصادية

ثانيا :الإنعكاسات الإجتماعية

ثالثا :الإنعكاسات الثقافية

تمهيد :

لقد رافقت عملية تطبيق ***قانون الأهالي***إجراءات عديدة تمثلت في السيطرة على البلاد و التجسيد لممارسات تعسفية و عقوبات غير منصوص عليها لا في القانون الدولي ولا في القانون الفرنسي الذي يعتبر أطول قانون من حيث مدة التطبيق فقد أظهر أثاره السلبية على البنية الإجتماعية و الإقتصادية و حتى السياسية للشعب الجزائري مست مختلف الجوانب و بما إن هذا القانون طبق على المجتمع الجزائري دون غيره فالمتأثر الأول هو هذا المجتمع حيث إن جل نتائج المترتبة عن هذا القانون كان ت وخيمة و سلبية ، فمن جراءه لم يصبح للأهالي لمكان يؤويهم ولا قوت يسد رمقهم و انطلاقا من هذا النسق إستغل المستعمر هذه الأوضاع السائدة اقتصادية كان ت أو إجتماعية فحاول جعل المجتمع الجزائري ألا يتحكم فيها و يسيرها وفق خطى تخدم مصالحه بدرجة أولى و بذلك تكون السلطات الإستعمارية قد غرزت حصانة المجتمع الجزائري العربي المسلم و قد خول هذا القانون لفرنسا امتلاك الأرض و شعب و لم تراعي خصوصيته بل تعددت أليا تها لتحطيم الأهالي من خلال تجويعهم كما ذكرنا و حرمانهم و تفقيرهم و قضاء على تعليمهم فنتج عنه فقد أسس الثقافة العربية و هذا ما سنوضحه في هذا الفصل الذي تمحور حول الإنعكاسات قانون الأهالي 1881 م على المجتمع الجزائري .

أولا :الإنعكاساتالإقتصادية:

لقد انتصب الاستعمار الفرنسي في الجزائر لغايات واضحة معلومة ، يأتي في طليعتها السيطرة الاقتصادية و استغلال ثرواتها و التعرف في إنتاجها الفلاحي و مواردها المنجمية و تسويق بضائعها الصناعية، التي تكدست في بلادها لجهود و انكماش سوقها الداخلية و الخارجية و لانسداد السوق الأوروبية ، هذا و قد انتهجت إدارة الاحتلال الفرنسي منذ البداية سياسة المصادرة و الإلحاق لأجود أراضي المسلمين الجزائريين [1] و زادت من تكثيف هذه العملية بعد سنة **1881م**أي منذ الإعلان عن "قانون الأهالي " الذي جاء ليقيم طبيعة العلاقة بين السيد و العبد أي بين الأهلي و المعمر وفق منظور اقتطاعي و لعل أهم ارتبط بلإنعكاسات الإقتصادية هو :

أ – تراجع الاقتصاد الجزائري :

في ضوء الأهمية التي إحتلتها الأرض الجزائرية بدأت عملية مصادرة الأراضي من أيدي أصحابها الجزائريين و قد اعتبرت هذه السياسة من خطط المستعمرين الفرنسيين المكشوفة وبهذا أصبحت مجمل النشاطات الإقتصادية الجزائرية موجهة لخدمة الاقتصاد الفرنسي والمستهلك الفرنسي [2]فقد يرى الرحالة الألماني ***"فاغنر"*** (مكتشف و عالم نبات و جغرافي ألماني ولد عام 1873م توفي في 1887 م) في دراسة وصفية لمدينة الجزائر و كذلك باقي المدن الأخرى أنها لم يكن بها سوقا رافيا كالذي عرفته "بغداد"أو "القسطنطينية" حث كان سوقا متواضعا به حجران منفصلة و إن السوق كان ت تنقسم إلى قسمين سوق أوروبية " حيث ان دكاكينها بما يتلائم مع واقع السوق العالمية في ذلك الوقت " و أخرى للأهالي " و هي تقع خارج إطار السوق الأوروبية و تميزت بالضيق و الصغر و بعد تنوع بضائعها و انطلاقا من هذا الوصف يتضح لنا إن وضعية الأسواق الخاصة بالأهالي إن دلت على شيء فإنها تدل على الجحود و النظرة الضيقة التي كان ينظر بها الأوروبي للأهالي و كلها

[1] - بن الشيخ حكيم ، مدينة الجزائر الأوضاع الاجتماعية و الأنثروبولوجية 1945 – 1954 ، دار هومة للنشر ، الجزائر ، 2013 ، ص221.

[2] - مساعد أسامة صاحب منعم، الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية 1830 -1962 و محاولات البحث عن النفط قبل الاستغلال، مجلة مركز بائل للدراسات الإنسانية، المجلد 4، جامعة بابل ، ص 223.

أحكام لا تقل عن نظرة المستعمر المتسلط الذي كان دائما يبرر وجوده [1]و إن فرنسا وضعت موارد الجزائر و اقتصادياتها تحت سيطرتها باسم القانون و الشرعية و نظمتها تنظيما يكفل لها الاستفادة منها و من مجهود الجزائريين إستفادة تامة و هذا هو أبرز انعكاس نتج عن هذا القانون، حيث خلف من الوطنين أداة استغلال للمعمرين الفرنسيين من ناحية، و خلق طبقة مميزة من العمال و المأجورين و العاطلين من ناحية أخرى و قد وصل استغلال فرنسا للجزائر إلى القمة بفضل المجهود الذي بذلته منذ وطئت أقدامها البلاد أدى إلى النتائج التالية :

- خلق أقلية من الملاك الفرنسيين (المعمرين) .

- خلق أغلبية من المفلسين الجزائريين .

- إيجاد زراعة ناقصة .

- عدم وجود صناعة ثقيلة .

- استغلال المناجم و الغابات إلى أبعد حدود [2]، و مما لاشك فيه إن الجزائر بلد زراعي أولا و قبل كل شيء كان يجب إن تعتني فيه السلطات بالزراعة و لكن ما حدث هو العكس ، فقد ألحقت بالأهالي ضررا بالغا فيما ورثوه عن أجدادهم من فلاحة الأراضي و العناية بالزراعة فقد لجأت الإدارة إلى الاستحواذ و خلق جاليات فرنسية و أجنبية من ذوي الإقطاعيات الواسعة تمكنهم و تمد لهم يد المساعدة بكل الوسائل المادية كان ت أو معنوية حتى إن في **18 ديسمبر 1900**م أصدر قانونا يسمح لهم الاستقلال المالي و الاقتصادي شجعهم على السيطرة و حتى مكنهم منتوجيه اقتصاديات البلاد و مواردها جسما تقتضيه مصالحهم و لعل من المفيد إن نؤكد ما جاء في " **قانون الأهالي**" الذي سمح للإدارة المدنية بمصادرة أملاك الأفراد دون حكم قضائي[3] و لكي لا يفوتنا إن ننوه إن هؤلاء الأجانب اهتموا

[1]- بن الشيخ حكيم ، مرجع السابق ، ص 224.
[2] - عبد العاطي جلال ، فرنسا في الجزائر ، منشورات حالة ، الجزائر ، 2013 ، ص52.
[3] - سما عيلي زوليخة المولودة علوش ، المرجع السابق، ص 374 .

بغرس الكروم و التي شغلت مساحات واسعة تملكوها بناءا على القانون السالف الذكر ، و يلاحظإن **غرس الكروم** ابتلع مساحات شاسعة حيث بلغ في الفترة الممتدة ما بين **(1929م -1935م)، 226.000 هكتار**إلى**400.000 هكتار** و مر إنتاج الخمور السنوي ب **9.265.000 هكتولتر** في سنوات **1920م– 1929م**إلى**17.1700.000**كان وا ينتفعون من تصديره فإنه كان يمثل شيئا لا معنى له اقتصاديا .

بالنسبة للشعب الذي لم يكن يستهلك الخمر في أغلبته و مساسا خطيرا بالدين أي انه لم ينتفع الجزائريون من مداخيل هذه الزراعة في الجزائر و بهذا تشكلت الزراعة الإستعمارية عن طريق الاستيلاء المتواصل و تطورت و احتفظت الزراعة الأساسية بأهميتها للمعمرين و على خلاف هذا التطور تزايد تدهور القطاع الفلاحي عند الأهالي فعوض إن يلعب دور المحرك المطور للزراعة الجزائرية تسببت هذه الرأسمالية الفلاحية في القروية و التدهور الاقتصادي و التفقير [1].

يلاحظ من خلال القراءة الأولية لما تم ذكره بان الأرض بصفة عامة و الثروة الحيوان ية و الحبوب على وجه الخصوص كان ت تشكل أغذية حيوية للأهالي لكن بعد سيطرة المستوطنين عليها أصبح إنتاج زراعي محلي عاجزا عن إطعام السكان و لسنا في حاجة إلى القول بأن التجارة الداخلية و الخارجية و الخدمات في يد الفرنسيين و الأجانب و يكفي إن يعرف تزايد نسبتهم في المدن على مر السنين لنتأكد من سيطرتهم حتى على الحركة التجارية و على مختلف الحركات الأخرى الإقتصادية[2]، و قبلإن نخرج من موضوع

الإنعكاسات الإقتصادية لابد لنا إن نشير إلى عبئ الضرائب الثقيل الذي أرهق الأهالي و لا مناص من القول إن "قانون الأهالي" استبدل المخالفات و العقوبات بالضرائب حيث كان ت من بين المصادر الأساسية التي تنتفع بها ميزانية الخزينة على سبيل المثال بلغت الغرامات

[1] - أحمد مهساس ، الحقائق الاستعمارية و المقاومة ، دار المعرفة ، الجزائر ، 2007 ، ص 167.
[2] - عبد الحميد زوزو ، الهجرة و دورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين (1919 – 1939م) ، ط2 ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، صص 42 -43 .

المفروضة على الأهالي عام **1883 م** حوالي **213.000 فرنك** و تنطوي وجهة نظر أحد أعضاء مجلس الشيوخ الفرنسي على هذا القانون في وصفه " بنظام العبودية " و في نفس السياق علق عليه ضابط جزائري متقاعد و عضو مجلس بلدي بقوله "**إن قانون الانديجينا ينهشنا و يقضي علينا فعدم إلقاء تحية الصباح أو المساء أو مستوطن يكلف السجن ثمانية لأيام و إذا عجز العربي عن دفع الضرائب يكون القصاص من زوجته ، و اذا باع كله إلى إطلاق أيدي أعوان الإدارة لتسليط العقوبات بشكل يتجاوز كل الحدود** " [1].

من زاوية أخرى يؤكد "**مسيوفيولت**"[2]على الضرائب الثقيلة المفروضة على الأهالي بقوله: "**وقع تقدير أداءات الأهالي ب 56.90600 فرنك من محصول الدخل الراجع نفسه للمستعمرة منه 22052050 أداءات قارة و 3485400 فرنك أداءات غير قارة عليه شاركهاالأهالي تكون على نسبة 12 في المائة في مبلغ الأداءات القارة** " ثم يضيف قائلا " **يجب علينا إن نقول الحق فإن العائلة الأهلية تعيش في وسط صحي يؤسف له غاية الأسف ، و ليس لها في الأكثر من مسكن غير كوخ من أغصان الشجر أو بيت حقير ابتنى بالحجارة المجففة ، يحيط به سور من شجرات التين الشوكي ، ليس لتلك العائلات البائسة عن أدوات في مساكنها غير ماعون الطبخ الذي يشتغل كل يوم بإحضار نوع وأحد من الغداء لا يكاد يكفي لسد حاجة الجسم ، فترى الانحطاط المادي و الأمراض تفتك بهذه الأوساط فتكا ذريعا** "[3] ، و من هنا نلاحظ إن بجانب هؤلاء المقطعين المسيطرين على الأراضي تعيش طبقة الفلاحين الجزائريين التي حرمت من أي امتياز و التي لا تزال تعيش عيشة البداوة إذا ما قارناها مع طبقات الفلاحين في البلاد الأخرى، هذا النظام المتبع من طرف فرنسا في الاستيلاء على الأرض حتى وجد الجزائريون أنفسهم بين عيشة وضحاها

---

[1]- محمد عباس ، مرجع سابق ، ص 234

[2] - سياسي فرنسي عاش ما بين (1870 -1960م) ، تقلد عدة من مناصب سياسة منها البرلمانية (1902- 1919 م) ، (1924 – 1930 م) ، (1945 – 1955 م) ، و عضو مجلس الشيوخ (1930 – 1939م) ، عين وزيرا للمعمرين سنة 1917 و عضو في اللجنة الشعبية (1936 – 1938 م) ، و حاكم عام في الجزائر 1925 / 1927م .ينظر إلى : (سعيد شيكدان ، مرجع سابق ، ص 31) .

[3]- أحمد توفيق المدني ، هذه هي الجزائر ، مصدر سابق ،ص 361

عبيدا في الأرض أبائهم و أجدادهم ، فمن شأن هذا القانون تدهور الاقتصاد الجزائري وتراجع النشاط الفلاحي و أصبحت أرض الجزائر مهددة بالمصادرة بين حين و أخرى فأضحى الطفل في المدن مساحا لأحذية و الطفل في الريف راعيا و خماسا عند الكولون [1].

ثانيا :الإنعكاسات الإجتماعية:

لم يكتف الاستعمار طول الحقبة التي قضاها في الجزائر باستغلال الأرض و ما فوقها وما تحتها و استعباد الإنسانبل سعى إلى تسخيره في شتى الميادين بتعدد الأساليب ، لقد كان "**لقانون الأهالي**" تأثير على الجزائريين بما انه قانون ردعي فالأمر الأكيدإن تكون له الإنعكاسات سلبية مست عدة جوانب أبرزها الجانب الاجتماعي و بعد الخوض في مسألة الأثارأو الإنعكاسات الإجتماعية فقد يتضح لنا إن أهمها تمثل فيما يلي :

أ – تدني المستوى المعيشي :

تدهور الوضع المعيشي للمجتمع الجزائري بسبب النصوص القانونية الجائرة التي حملها " قانون الأهالي " و قد ارتبط هذا الوضع المأساوي للمجتمع الجزائري بعدة مظاهر نوجزها فيما يلي :

1- البطالة :

لقد ارتفعت نسبة البطالة خاصة في السنوات الأخيرة من "خمسينيات القرن الماضي" حيث بلغت مليون شخص ، لاسيما في الريف الجزائري حيث انتشرت انتشارا فضيعا بما فيهم النساء الجزائريات العاطلات عن العمل و اللاتي لم يسجلن ضمن أية إحصائيات ، كما كان ت ظاهرة البطالة إحدى الأسباب الرئيسية في هجرة الجزائريون إلى الخارج و لقد ذكرت المصادر الفرنسية إن الحكومة في الجزائر قد أصدرت عدة تقارير و نصوص بما يتعلق بمشاكل العمل ووضعية المؤسسات في الجزائر خاصة في مجال الفلاحة و الأمن ناهيك عن الصناعة و التجارة و كان الهدف من وراء ذلك هو ترقية طرق العمل و محاولة القضاء على البطالة ليكون بالخصوص في صفوف الكولون [2]، لقد كان سبب هذه الظاهرة هو أبعاد

[1] - عبد العاطي جلال ، مرجع سابق ، ص 58.
[2] - بن شيخ حكيم ، مرجع سابق ، ص 229.

الجزائريون عن الأرض و عن الوظائف الحكومية و الإدارية و عدم وجود بضاعة في البلاد الجزائرية و تكاثر عددهم مع عدم توافر أسباب الحياة أوجد بين أهل البلاد طبقة كثيفة من العمال العاطلين الذين يقضون حياتهم عبثا ، بلإن حياتهم تعتبر معجزة من معجزات العالم الحديث ، حيثإن وجد في البلاد رسميا **1000000** رجل عاطل و هذا بسبب أنهم لا يجدون أدنى عمل في الأرض و لا حتى في الصناعة و التجارة ، فالعمال الذين يجدون ما يعملونه في الأرض يتقاضونأجورا لا تكفي حتى لسد الرمق و العمال الذين لا يجدون عملا يغدون و يروحون في جوع و إملاق يرتدون أسمالا بالية و يعيشونإن صح التعبير حالة على المجتمع معدم [1]. و لقد تم طرح شكل أخر يتمثل في تحفظ بعض المسؤولين في الإدارة الفرنسية عن توظيف الجزائريون رغمإن هؤلاء لهم مؤهلات وإن سبق لهم التوظيف لكن بعقود عمل لا تتعدى مدتها سنة و في حدود هذا الوقت كان الأوروبيون قد فرضوا أنفسهم على كامل قطاعات الحياة في الجزائر بينما ظل المسلمون الجزائريون في المرتبة الدنيا تتجاذبهم الأمراض و المجاعات[2] .

لقد كانت تساهم المهن الحرة في امتصاص نسبة الممتهنين من اليد العاملة في توظيف **11304** نسمة أي بنسبة **40.54 %**من مجموع العمال وهي مهن بسيطة جدا لا يمكن أصحابها إلا من الحصول على قوت يومهم، و منها مسح الأحذية، بيع الصحف، مسح البيوت [3] و إذا أشرنا إلى التفاوت في العمل بين المستوطنين و الأهالي فإننا نجد مثل **2000 موظف** فرنسي من بينهم حوالي **08 موظفين** مسلمين فقط أما عدد المستوطنين الذين كانوا يتقاضون رواتب بانتظام إلى غاية سنة **1954م** فقد تم إحصاؤهم حوالي **250.000 عامل** أي بنسبة تساوي **45%**في حين نلاحظ أنه لم يكن يربط المسلمين الجزائريين أي رابط بنظام الحماية الجماعية ، كالذي معمول به في فرنسا رغم صدور عدة مراسيم تنظيمية منذ سنة **1941م** و حسب الإحصائيات أنه قدر عدد البطالين الجزائريين

[1] - أحمد توفيق المدني ، هذه هي الجزائر ، مصدر سابق ، ص 11.
[2] - بن شيخ حكيم ، مرجع سابق ، ص 229.
[3] - بوشنافي محمد ، أثارالسياسة الإستيطانية الفرنسية على المجتمع الجزائري ،أطروحة دكتوراه ، كلية الأدب و العلوم الإنسانية ، جامعة الجيلالي يابس ، سيدي بلعباس ، ص 118.

حوالي**1000000**شخص من بينهم **800.00** يسكنون الأرياف و منهم **100.0000**يقطنون حول الأحياء و المدن و 100.000 كانوايسكنون العاصمة [1].

نلاحظ إن الأقلية الأوروبية كان لها الأولية حتى في مجال العمل و الأجور وأن الطابع الإستعماري كان غير منصف و على الرغم من التفاوتات الحقيقة التي نجدها داخل المؤسستين (**الأوروبية** ، **الجزائرية**) بين درجة الاستغلال و السيطرة التي كان يعيشها المجتمع الجزائري [2]،بعد إن توالت أزمة العمل على البلاد تم اللجوء في "عمالة الجزائر"إلى اليد العاملة العربية أو القبائلية لأنها كان ت أرخص**1.50** فرنكلليوم في الثناء و **1.47فرنك** لليوم في الصيف و **فرنكين اثنين** في موسم قطف العنب) أما العمال الأوروبيين فقد كانوا يطلبون حينذاك **أربع فرنكات** بل و أكثر و سرعان ما أصبح في "منطقة الجزائر" يد عاملة من الأهالي دائمة و لكنها لم تكن كثيرة العدد و بحلول التاريخ المحدد كان ت بعض المراكز الإستعمارية المسيطرة من طرف المعمرين و الإقطاعيين تعرف وصول (القبائل الحشاشين) و مناجلهم في أيديهم وقرع الماء تتدلى على أطرافهم حيث كان وا يشغلون كعمال حاصدين و كان يطلق عليهم بحسب مناطقهم القادمين منها (قبالة ، شراقة...) حيث كانوايأتون إلى سوق العمل جماعات جماعات و معهم قائدهم يفاوض على التشغيل و حجم العمل [3].نظرا لتفاقهم الأحوال الإجتماعية و اشتداد نسبة البطالة دفع بالأهالي أصحاب الوطن الأصليين إلى عرض أنفسهم أمام المعمرين الكولون الأجانب لطلب العمل في أملاكهم التي هي الأصل ملك للأهالي و هنا يظهر لنا جلياإن الجزائريون عانوا من مرارة الهزيمة و الإهانة جراء السيطرة الإستعمارية و لقد كان هؤلاء العمال يعملون بالكد ولا يطالبون إلا بالقليل و كان وا يكتفون بالأجور الزهيدة ،حيث كان هناك جيوشا احتياطية كمخزون لليد العاملة من شأنها التمكين من خفض الأجور ، و في حدود **1900م**كان ت الأجور اليومية ما تزال هي الأجور اليومية إذكان ت النسوة و الأطفال يتقاضون بين**0.5 فرنك إلى فرنك وأحد** و لم يكن يتم إطعام الإجراء عموما باستثناء الخدم [4]، و تم تقييم **225.000 عامل** الذين يحملون الكتلة العاملة (اليد العاملة) كالأتي : **145.000 بناء، 55.000 عامل مؤهل**

[1] - بن شيخ حكيم ، المرجع السابق ، ص 230.
[2] - أحمد مهساس ، المرجع السابق ، ص 151.
[3] - شارل روبير أجيرون ، مرجع سابق ، ص 349.
[4] - مرجع نفسه ، ص 350.

و 25.000 خادم حيث كان ت تضم المؤسسات الحرفية الصغيرة **40.000 عامل**و المؤسسات من النوع الرأسمالي حوالي **160.000 عامل** ،أما في بعض الدخل كان يتمتع **90.0000 عامل** أي بنسبة تقدر ب **20 %**من اليد العاملة أكثر من الآخرين ،تتراوح مداخيلهم بين **200.000 فرنك** هذا فيما يخص أصحاب الحرف أي التجار الصغار و أصحاب المهن الحرة أما الإطارات المتوسطة و قد قدرت **30 %**من اليد العاملة المستخدمة و تمثل كل من الإطارات **السامية و أصحاب المؤسسات 7.000 إلى 8.000 شخص يمثلون فئة قليلة و يتقاضون دخل يتراوح بين 1**إلى 1.5 مليون في السنة الواحدة مقارنة مع دخل السكان المسلمين فإن دخل الأوروبيين هو أربع مرات أزيد من دخل المسلمين [1].

إتضح لنا بعد استعراض الاختلاف و التفاوت في مجال العملإن عدد السكانغير الفلاحين المسلمين لقد بلغ **3.4 مليون شخص** من بينهم **460.000** نشطون ، أي شخص وأحد نشط على **7.4 شخص** أخر ومع إدماج المساعدات العائلية التي تقدرب**100.000** لا يوجد إلا فئة صغيرة تشغله بين عدد السكان و لكن إذاأضفنا إلى ذلك عمل الشباب و النساء تصبح النسبة تعادل شخص ذكر نشط على **8 أو 9 اشخاص** ، ولا يبقى إلا البناؤون الذين لا يعملون طول اليوم بسبب الطابع الفصلي للنشاط ، قرابة ربع القوة العاملة الغير فلاحية المسلمة تتواجد في حالة بطالة [2]أيإن فئة الفلاحون هي الفئة المعنية التي عرفت نوع من النشاط و خرجت نوعا ما من دائرة البطالة أما الفئات الأخرى فلقد عانت من البطالة ، و لقد عرفت هذه الفئة الفلاحية ارتفاع سريعا ما بين **1900مإلى 1914م** و هي الفترة التي تزامنت مع شراء المعمرين للأراضيأو بالأحرى السيطرة عليه و انتزاعها منأصحابها حيث أصبح الملاك الصغار الذين انتزعت منهم ملكياتهم هو من يقومون بالعمل اليدوي لدى المعمرين[3]بأجور زهيدة يتضح لنا من كل الإحصائيات المذكورة أعلاهإن التفرقة العنصرية ظهرت في أجل صورها فأصبح الجزائري يشعر و في وطنه أنه غير مكرم و أنه يعيش عيشة كريهة [4].

[1] - أحمد مهساس ، مرجع سابق ، صص 148 – 149.
[2] - مرجع نفسه ، ص 147.
[3] - شارل روبير أجيرون ، مرجع سابق ، ص 351.
[4] - عبد العاطي جلال ، مرجع سابق ، ص 72.

2- المجاعة و الفقر :

عرف الفقر على أنه ظاهرة عبر عنها " البشير الإبراهيمي " في كلمات حين وصف موارد الجزائريين بأنها أوشال من الرزق يبض بها الكد المرهق و يتضح بها العرق المتصبب و ينظف بها دم المهج و تنتزع من أنياب الأفاعي ، ولا عجب فقد سلبوا معظم مواردهم و تحولوا إلى بطالين **(أكتوبر60 %)**أو رعاة بؤساء أو خماسين مسترزقين .أو عمال أرض يوميا أو موسمين مستعبدين لقد فاق عدد الخماسين منهم عشية الحرب "العالمية الأولى" على سبيل المثال "مليون خماس" و كان معظمهم محرومين لا يملكون كفافهم ، و كان أشدهم فقرا يهلك جوعا ببساطة ، حتى أنه صرح بعضهم لأحد الفرنسيين بإن الخنازير أسعد منهم " لأنها تأكل البلوط الذي حرم علينا التقاطه [1] ، إذاكان الأهالي يرونإن الحيوانات أفضل منهم فهذا يدل على حالة البؤس و الفقر الذي كان وا يتخبطون فيها و لقد صرح أحد الفرنسيين الذين وقفوا على حجم المأساة التي أصابت الجزائر من جراء المجاعة في الجزائر قائلا : " **لقد رأيت الموتى بنسبة عالية حتىإن الناس استعملوا الحمير لنقل موتاهم و أباء يبيعون أبنائهم ، و رجال يزوجون نساءهم و كان هم إخواتهم ، و أطفال يركضون وراء قوافيل الجمال لقاء بعض حبات القمح** .... " كما كتب قنصل فرنسا كذلك قائلا : " **قرر الجزائريون خلال هذه الفترة التنقل إلى منطقة الشرق فارين من هول المجاعة التي أصابتهم ، لاسيما وإن الظاهرة تكررت كثيرا** ... "[2]فإذا كانتالأرض التي هي المصدر الوحيد لسكان الأهالي قد سلبت منهم غصبا و إذاكان ت الغابة دوما منطقة رعي بالنسبة للسكان حيث كان ت تسمح أيضابإيواء قطعان الماشية و تغذية الأنعام و كان الكثير من الرعاة يعيشون كليا من المنتجات الفرعية للغابة التي كان ت تمدهم بالعديد من الموارد القابلة للاستهلاك و مختلف المنتجات الخشبية (قشور الأشجار للدباغة ، و الفحم الخشبي) والكثير من الأراضي القابلة للزراعة فإن الغابة كان ت الحامية تغذي الأنعام والإنسان[3]، فهذه الثروة هي الأخرى سلبت بل و أصبحت ملك الأجانب فهذا القانون الذي أعتمد في نصوصه على مبدأ المسؤولية الجماعية و كذا الحراسة الليلية و كان هذا مقابل اتهامات

[1] - بشير بلاح ، مواقف الحركة الإصلاح الجزائرية من الثقافة الفرنسية ، عالم المعرفة للنشر ، الجزائر ، 2013 ، ص 52.
[2] - بن الشيخ حكيم ، مرجع سابق ، ص 231.
[3] - شارل روبير أجيرون ، مرجع سابق ، ص 330.

موجهة للأهالي بغية التضيق عليهم من مباشرة نشاطاتهم التي تمكنهم من سد قوتهم اليومي إنجرعن هذه الظروف حدوث عدة مجاعات و قحوط حادة تركت أثارسيئة على سكان الجزائر،ومن أهم هذه الأثارالتي خلفتها نشر الأوبئة الفتاكة و ضياع الثروات المدخرة و بيع العقارات و الأراضي تحت الضغوط المختلفة و التي تراكمت و كان ت سنوات المجاعة سنوات عسيرة و سيئة من شأنها ظل الجزائريون يعانون من البؤس و الحرمان و انتشار الأوبئة [1]، و لقد كان سبب هذه المجاعة هو عبئ الضرائب التي كان يدفعها الفلاح الجزائري و لقد طرح الحاكم العام الفرنسي "**أبال(ABEL)**" **في ماي 1920م**أمام مجلس الأعلى الفرنسي بأن الأهالي و الفلاحين الجزائريين هم المسؤولين عن حالة المجاعة التي أصابت "الجزائر" و كذلك صرح المسؤولين الفرنسيين بما فيهم اليهود في إحدى البلديات في مارس **1933 م**إن من بين أسباب تفشي المجاعة يعود إلى طبيعة النظام الفلاحي المنتهج ، من قبل إدارة الاستعمار ، حيث ضربت المجاعة سنة **1932م** المجتمع الجزائري يقول أحدهم " **لقد رأيت أطفال يذهبون إلى المدارس و لم يتناولوا شيئا منذ 24 ساعة و هم تحت رحمة الجوع** .... " و المتبع لنسب العائدات في المواد الزراعية يلاحظإن هذا التراجع الملحوظ فيه أدى إلى تفشي ظاهرتي سوء التغذية ، المجاعة خاصة في السنوات التالية : **1897 م و 1920م و1935 م و 1940 م 1945م**[2] و رغمإن الحاكم العام (ABEL) صرح بغرفة النواب في **23 ديسمبر 1920م** بأن "**لا وجود للمجاعة في الجزائر و أنه لا ينبغيإن يعمل الناس على الاعتقاد بإن فرنسا أخلت بواجبها الأساسي و هو واجب ضمن عيش رعاياها** " إلاإن الصحافة المحلية لم تنشر على الوقائع و نشرت صحيفة صدى الجزائر **L'écho d'Alger**على التوالي في **10 و 20 أكتوبر**" المجاعة على أبوابها " و" لقد حلت المجاعة " كما كاتب صحيفة صدى و وهران**L'écho d'oran** في **27 أكتوبر**عن " الجثث المرمية في الشوارع " ونشرت المجلة الجزائرية **la dépêche algérienne** " حالات موت المحتاجين " بعد تفاقم هذه الأوضاع و التي ازدادت سوءا تم تنظيم عمليات الإنقاذ للوقوف أمام انتشار هذه المجاعة و فتحت مخيمات في جميع تلك المناطق لاستقبال التائهين من الجياع و النساء و الأطفال المرهقين ، كما فتحت في

[1]- صالح فركوس ، تاريخ الجزائر مما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال ، ط 1 ، دار القافلة للنشر ، الجزائر ، صص 464 ، 465.

[2] - بن الشيخ حكيم ، مرجع سابق ، ص 233.

الأخير ورشات عمل لتوفير العمل و تقديم الغذاء للرجال لقد تأخر وصول الإعانةإلاأنها صارت مكثفة [1]،هذا الفقر و المجاعة اللذان اجتاحا البلاد دون ذكر مساكنهم التي لم تكن سوى الكوخ (القربي) أو الخيمة [2]، و خيام من الصوف و الوبر لأهل الوسط و الجنوب بالإضافة إلى الإحياء القصديرية التي كان ت تجمع مئات ألاف من الناس يسكن كل عائلة منها **(لمعدل 5 نفوس في العائلة)** فلقد شيدت هذه الجدران و الأسقف من بقايا صفائح القصدير تجمع إلى بعضها بأخشاب بالية و مسامير لا تتجاوز مساحته **ستة أمتار** فكان بمثابة قبر جماعي حيث يحسد الإحياء الأموات على قبورهم الانفرادية فقد ضاقت المنازل و أصبحت الغرفة الواحدة تقسم على عائلتين أو أكثر و يدفع المساكين أجورا مرتفعة جدا ففي المقابل كان الأوروبيين يسكنون الدور و القصور و المقاصف الجميلة [3].

يقول السيد "**فليب ميناي philipeminay**" في تقرير وصفي للجزائر منتصف الخمسينات: "إن الظاهرة الثابتة بين الأهالي هي البؤس ، و قد يندهش الفرنسي القادم لتوه من " الميتروبول " من طوابير المتسولين و البيوت القصديرية و الأكواخ و منظر العديد من الناس و هم يهمون على وجوههم بدون هدف و يمشون حفاة في الوحل و الغبار ، و قد يعجب ذلك الفرنسي الوفد أكثر عندما يلاحظإن الأوروبيين المتوطنين لا يبدوا عليهم أنهم يرون شيئا من ذلك " [4]

تعكس لنا هذه الأوصاف الأوساط البائسة و الأحوال المأساوية التي كانالأهالي عرضة لها نساء وأطفال و رجالا .

أما النائب "***داستي***" فقذ ذكر في تقرير له مقدم للجند الإصلاح عام في **5 يوليو عام 1944 م** هذه الحقائق :

[1] - شارل روبير أجيرون ، مرجع سابق ، صص 469 – 470.
[2] - بشير بلاح ، مواقف الحركة الاصلاحية الجزائرية من الثقافة الفرنسية ، مرجع سابق ، ص 52.
[3]- أحمد توفيق المدني ، هذه هي الجزائر ، المصدر سابق ، صص 111 – 112..
[4]- بن شيخ حكيم ، مرجع سابق ، ص 239.

" يعيش الجزائري عيشة منحطة بسبب سوء التغذية ، و يمكن الوقوف على مدى سوء حالة الفرد ، عندما نلقي نظرة عابرة على الأسواق التي يغشاها هؤلاء المساكن الذين لا يستروا أجسادهم سوى ثوب مهلهل مرقع " [1]

الجدول رقم (01) : الحالات الكارثية التي كان يعيشها المسلمون الجزائريون ابان فترة الإحتلال الفرنسي .

عدد الاشخاص في كل سنة	مساحة الغرفة	الدخل اليومي	الكراء
05 أشخاص	07 م ^{2}	يومين من العمل 600 فرنك	4000 فرنك
06 أشخاص	08 م ^{2}	700 فرنك (عمل مؤقت)	5000 فرنك
12 شخص مؤلف من (عجوز . امرأة ، 08 اطفال أقل من 16 سنة و رجال	14 م ^{2}	متسول	5000 فرنك

المرجع :بن شيخ حكيم ، مرجع سابق ، ص 152.

نلاحظ من خلال الجدول بأن الظروف التي كان يعيش فيها الأهالي بعيدة عن شروط الحياة العادية كما نلاحظ إن هذه المنازل المستأجرة كان ت تنعدم فيها قنوات الصرف الصحي و النوافذ و من هنا يتضح لنا إن الجزائريين عاشوا أوضاع جد مزرية .

لقد كانت المجاعة و سوء التغذية سببا مباشرا في انتشار الأوبئة في الجزائر و أصبح الجزائريون منذئذ يصارعون أعباء الحياة اليومية في ظل الارتفاع الفاحش في أسعار الموارد الأساسية في السوق ناهيك عن تزايد المضاربات و انتشار ظاهرة السوق السوداء ، مما بات ينذر تفشي خطر المرض في الأوساط الجزائرية و تراجع المواد الغذائية ، إن رب الأسرة

[1] - عبد العاطي جلال ، مرجع سابق ،ص 59.

أصبح لا يقوى على مواجهة التقلبات التي تفرضها الحياة خاصة إذاكان مريضا أو بطال[1] وليس بالأمر العجيب تجاه هذه الحالة أي إن تكون أغلب الأمم الجزائرية في حالة مرض مزمن بل العجيب أنها ضحية الجوع و المهانة و قضاء الحياة بين أحضان البأس و الشقاء، فقد أصبح المرض و الموت يحصد صفوف الجزائريين إذ أننا نجد في الإحصاء الرسمي إن معدل حياة الأوروبيين في قطر "الجـزائر" هو **72 عاما** بيـنما نجـد معـدل حيـاة الجزائري لا تتجاوز **50 سنة** و الواضحان الشعب الجزائري و بخاصة المسلمين الجزائريين كان لا يتغدون بشكل كاف و نوعا مما جعلهم لا يؤمنون لأنفسهم صحة جيدة أي أنهم كاموا يعانون الجوع و قلة الغذاء و بعبارة أخرى فإن الفرد الجزائري البسيط لم يتح له تكوين الأجسام الضدية (les anticorps) و هي العنصر الفعال و الأساسي للقضاء و مقاومة الأمراض و يتوفر بشكل كبير في نوعية الأغذية ذات الأصل الحيوان ي كاللحوم و الحليب و الأجبان و الأسماء و البيض بالإضافة إلى بقية العناصر الأخرى كالفاصولياء و العدس و النشاء [2] و لعل من بين الأمراض الفتاكة التي كان ت منتشرة حين ذلك هي : **الكوليرا ، و التفوس ، مرض السل** ، لقد كان هذا المرض أكثر انتشارا في البادية و القرى و مساكن العمال في المدن و بصفة سريعة وقد قال أحد الأطباء الأخصائيين الإداريين عن ذلك "إن **قصار الجزائر بملايينه العشرة من السكان يحتوي على نفس العدد من المتسولين الموجودين بفرنسا ذات الأربعين مليون و عدد المسلولين بقطر الجزائر يناهز 400.000 دج**"[3] ، لقد كان هذا الكامن دوما لا يأخذ طابع الوباء إلا في حالة حدوث المجاعة ففي عام 1921 م قضى تقريبا على كل السكان المستضعفين جدا ، و كان ت صحيفة الأقدام تنشر في كل عدد منها قوائم طويلة بأسماء المتوفين نقلا عن سجلات البلديات ، و تضاف هذه النسبة المرتقبة في وفيات عام **1921 م** المستعصية على تحديد عدد الموتى فيها بدقة (قدر معهد باستور عدد **80.000** من المسلمين الذين أصيبوا بالتيفوس و نسبة **22 %** في المتوفين منهم بهذا الداء) .

– **الزكام الاسباني**:كانت نسبة الوفاة بهذا المرض مرتفعة جدا خصوصا في عام**1918 م**[4].

[1] - بن الشيخ حكيم ، مرجع سابق ، ص 239.
[2] - المرجع نفسه ، ص 239.
[3]- أحمد توفيق المدني ، هذه هي الجزائر ، المصدر سابق ، ص 112.
[4] - شارل روبير و اجيرون ، مرجع سابق ، ص 471.

- **مرض العيون:** لقد عانى الجزائريون من هذا المرض فهي تذهب نحو بصر ثمانين ألفا من السكان المسلمين [1].

بالإضافة إلى الأمراض الجلدية حيث ارتفعت نسبة وفيات للأطفال إلى**50%** بل ذكرت المصادر الفرنسية أرقاما مذهلة بهذا الخصوص و على سبيل المثال عجز **64 %**من المجندين المسلمين (و هم زهرة المجتمع) في الثلاثينات على أداء الخدمة العسكرية لأسباب صحية [2].

إذا ما وضعنا مقاربة بسيطة بين المؤسسات الإستشفائية في الجزائر و فرنسافإننانجدإن في فرنسا **900 مستوصف** صحي خاص بأمراض " السل " أما في أرض الجزائر فلا يوجد إلا**28** فقط أما بخصوص مصلحة مرض العيون فإننا نجد مصلحة واحده و أنشئت حديثا.

ففي قطر الجزائر كله توجد مستشفيات**25.600 سرير**لاتكاد تكفي حتى للسكان الأوروبييناًما في الجنوب فلا يوجد إلا**600** سرير فقط أما بخصوصالأطباء فقط كانوايستقرون في المدن الكبرى أما في المدن الأخرى فليس بها لا طبيب ولا قابلة ولا صيدلي ولا أية وسيلة من وسائل الصحة [3]، تلك الصورة للحالة الصحية بين مسلمين الجزائر، و كان ت النتيجة الرهيبة لتلك الحالة الصحية الكدرةإن أطفال الأهالي يموتون في مقتبل العمر بنسبة خارقة كما نشرت دائرة الإحصاء الصحي في الجزائر تقريرها سنة **1925م** جاء فيه أنه في سنة **1919م**كان ت أموات الأطفال قبل بلوغ العامين في "عاصمة الجزائر"**44.66**في الألف للأوربيين و **138.17** في الألف للمسلمين أما في "وهران" فقد سجلت السلطة بعض الإحصائيات و النسب للأمراض التي مست الأهالي كالتالي :

- **1651** :أمراض العيون و **253** لأمراض السل و **368** لأمراض الزهري .

[1] - شارل روبير و اجيرون ، مرجع سابق ، ص 448-449
[2] - بشير بلاح ، مواقف الحركة الاصلاحية الجزائرية من الثقافة الفرنسية ، مرجع سابق ، ص 53.
[3]- أحمد توفيق المدني ، هذه هي الجزائر ، المصدر السابق ، ص 113.

– **218** :في البحر الأبيض المتوسط و **253** بسبب خلل خلقي في الجسم ينشأ من عدم كفاية التغذية [1].

نستنتج في الأخيران هذه الأمراض الفتاكة لم يسلم منها لا نساء ولا أطفال.

ب– الهجرةإلى الخارج :

نظرا لسوء الأحوال الإجتماعية للجزائريين التي تمثلت في الفقر و البطالة التي تطرقنا إليها في السابق بالإضافة إلى ظاهرة المجاعة فمما لا شك فيه أنها ليست أخر الانعكاس يظهر جراء السياسة الفرنسية التي طبقتهافي الجزائر فقد برز لنا مظهر جديد يكمن في الهجرة .

قد عرفت الجزائر انتقال للعديد من الأفراد و الجماعات هروبا من القمع و الاضطهاد السياسي الذي ظهر خلال فترة الإحتلال الفرنسي 1830 م إلى غاية 1962 م و على وجه الخصوص مع **بداية قانون الأهالي 1881 م** الذي ساهم هذا الأخير في تفاقم ظاهرة الهجرة فقد أدت حالة الفوضى و عدم الاستقرار بالإضافةإلى حالة البؤس و الحرمان لمغادرة الكثير من العائلات لأراضيهم و التنقل لمواطن جديدة بحث عن حياة اجتماعية مستقرة فقد تعددت الوجهات فكان منها ما هو داخلي و أيضا خارجي الذي تمثل في "البلاد العربية" و "المشرق"بالإضافة إلى فرنسا .

فقد أعتبرت الهجرة من أعقد المشاكل التي واجهتها الجزائر، و قد اتفق أراءالباحثين الاجتماعين علىإن الهجرة لابدإن تقوم على سببين رئيسيين :

أولهما:انتصبح الحالة في الموطن الأصلي بحيث لا يطبقها الفرد أو يبدو له على الأقل أنها تفوق احتماله .

ثانيهما:انيبدو لطالب الهجرة بلد أخر يتخذه مؤهلا له مزعمابينه و بين نفسه أنه سيجد فيه ما عز عليه وجوده في موطنه الأصلي .

[1]- أحمد توفيق المدني ، هذه هي الجزائر ، المصدر السابق ، صص 448 – 449.

و هذا ما نفته السلطات الإدارية الفرنسية فاعتبرت الهجرة ما هي ألا مظهر لطبيعة الارتحال البدوي التي تكمن في طبيعة الجزائري .

لكن من وجهة النظر التاريخية نجدإن هناك عدة دوافع أفرزت إلى هذا النوع من الإنعكاس [1] تمثلتأبرزها فيما يلي :

1- العوامل السياسية :

لقد اتبع الاستعمار في الجزائر سياسته الظلم و الاستعباد و تماشيا مع الأساليب الإستعمارية العامة التي تهدف إلى تمكين الاستعمار من البقاء لمدة أطول [2]،و لكن المحير في الأمرإن الإدارة الفرنسية اتبعت سياسة يمكنإن نقول أنها مغاير عن باقي المستعمرات فقد سلطت على الجزائر أخطر قانون مكنها من إهانة الجزائر ليس فقط كفرد بل حق إنسان بما أنها تتحدث في مجالسها عن حقوق الإنسان، يعد قانون الأهالي الذي هو عبارة عن إجراءات ونصوص استثنائية أصدرتها فرنسا لقمع الجزائريين الصادر في **1881** م كما أنه الباب الذي يمنح السلطة الفرنسية الشرعية في تنفيذ جرائمها وفق تطبيق قانون ظالم [3] طعن في سيادة الجزائر و كراماتها فهو بهذا الفعل تمكن من سلب الشعب الجزائري من كل ما يملك على غرار ما يملك من أراضي و خيرات التي أصبحت هي الأخرى في يد الاستعمار[4]. فلطالما كان ت التشريعات القانونية التي طبقت على الشعب الجزائري هي أصل قوانين الأنديجينا مثل حشد القبائل و سياسةالأرض المحروقة و المصادرة و غيرها و إنما التغيير فيالمخالفات التي كانت تظهر في كل مرة للحد من أي وضع جديد يحدث في الجزائر [5]، فالواضحإن الإدارة الفرنسية عملت بشكل دقيق فيما يخص الجانب السياسي بداية بتغير وضعية الجزائريين إلى أهالي أي سكان من الدرجة الثانيةم البدء بتحويل تسميته فرد جزائري إلى أنديجينيا ثم تلتها إصدارأحكام و مراسيم تمنع أي فعل دون رخصته مثل التنقل

[1] - عبد العاطي جلال ، المرجع السابق ، ص 69.
[2] - يحي بوعزيز ،سياسة التسلط الإستعماري ، المرجع السابق ، ص 59.
[3] - بختاوي خديجة ، التحولات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية في عمالة وهران (1870 -1939) أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر ، قسم التاريخ و علم أثار، كلية العلوم و الإنسانية ، 2011 – 2012 ، ص 388.
[4] - المرجع نفسه، ص388.
[5] - بختاوي خديجة ، المرجع السابق ، ص 389.

أو إقامة ولائم أو فتح مدرسة دون سابق إنذار ، فهذا يفسرإن فرنسا هدفها يتمثل في تقليص مكان ة و دور الجزائريين في المجتمع و الأكثر من ذلك القضاء الكلي على حرياتهم وشيئا فشيئا يفقد كل حقوقه حتى البسيطة[1] ، فالجدير بالذكرإن فئة المستوطنين جراء هذه التطبيقات ضد الأهالي أصبحوا يطالبون بمنحهم الصلاحيات التامة خاصة مع عدم المساواة في الحقوق و الواجبات بينهم و بين الجزائريين فقد أصبحوا يتعاملون معهم باحتقار و إساءة دائمة بإضافةإلىإن مجالس العملاء أصبحت ترفض تقديم خداماتها للأهالي فقد طبقت هي الأخرى اتجاها عنصريا و تم أبعادهم عن الحياة السياسية و أقصى الجزائريون من ساحة السياسة فلابد الأوروبيين في تمثيل الشبه المعدوم في النيابات المالية التي تأسست سنة 1898 م و المجالس العامة و انعدامه تماما في البرلمان الفرنسي و هي بدورها تؤثر على الحياة الإجتماعية و الدينية للجزائريين [2].

إن العوامل الإقتصادية تؤدي عادة إلى هجرات طوعية بخلاف العوامل السياسية فهي تؤدي إلى هجرات اضطرارية فالتنظيم الإداري الجديد كان له أثر بالغ على المجتمع بكل تشكيلاته ما نتج عنه انتشار الهجرة وسط الأهالي [3].

2- العواملالإجتماعية و الإقتصادية :

لاشكأن الأوضاعالإقتصاديةللشعب الجزائري مرهونة بالسياسة الفرنسية في القطاع الاقتصادي منذ سنة 1881م – 1939م التيكان ت تخدم مصلحة المستوطنين بشكل عام من خلال مصادرة ممتلكات الجزائريين من أراضي و أملاك عقارية بالإضافة إلى ثقل الضرائب الذي فرضه قانون الأهالي مما أدى إلى ظهور فئة اجتماعية من الفلاحين بدون أراضي و هذا ما سرع من عملية الهجرة إلى المدن ثم نحو الخارج .

أما بخصوص المدن فقد ظهرت تغيرات عديدة في العمالة مست المناطق الشمالية مثل "معسكر" "***وهران***"مستغانم" و "تلمسان" و سبب التخريب الذي طالما عرفت تراجع في مؤسساتها الإقتصادية المحلية و هذا ما دفع بالأسر العريقة إلى الهجرة و كمثال على ذلك

[1] -بختاوي خديجة ،المرجع السابق ، ص 388.
[2] - بشير بلاح ، مواقف الحركة الاصلاحية ، المرجع السابق ، ص 87.
[3] - عبد الحميد زوزو ، المرجع السابق ، ص 46.

مدينة تلمسان التي تراجعت مكانتهاالإقتصادية ما انعكس هذا سلبا على كل النشاط الصناعي و الحرفي للمدينة و هذا ما لم تستطيع تقبله الأسر النافذة في المنطقة و في هذا الصدد نجد قول "أبو القاسم سعد الله" الذي يدعم الفكرة بقوله: "إن الحياة الإستعماريةكان ت من بين الأسباب التي قادت إلى الهجرة الجزائرية ، فقد كان ذلك يعني أنه لم يعد في استطاعة الجزائريينإن يتمتعوا بحياتهم القديمة كما كانواسابقا " [1].

في ظل هذه الظروف الإقتصادية المزرية نجد أن الحالة الإجتماعية لا تختلف كثيرا عنها فالجدير بالذكرإن تدهور الاقتصاد يعني بذلك انهيار المجتمع فتطور الجانب الاجتماعي مرتبط بمنحنى التطوري للاقتصاد .

فخلال هذه الفترة عرف المجتمع الجزائري تحولات عميقة مست جميع نظمه و أنساقه[2]فأصبح الأهالي عرضة للفقر والحرمان مما ترتب عليهم مشكلات جمة أدت إلى انتشار الأمراض و الأوبئة جراء عدة ممارسات استغلالية ألحقتها بهم الإدارة الفرنسية يعطي مثال عن ذلك مشروع فيفري 1897م الذي جرد الفلاحين الجزائريين أدى إلى ذلك بدوره إلى تحويل عدد كبير منهم إلى عمال إجراء ، و من ثم هذا التحول أدى بسرعة إلىإفقار المجتمع الجزائري و تحوله إلى بروليتاريامبؤوس من أمرها تعاني الإساءة و العنصرية جراء هذه المشاكل الإجتماعية و الضغوطات النفسية المتمثلة في الشعور بالظلم والاستعباد التي أصبح يعيشها الفرد الجزائري ولدت له قناعة بخصوص حتمية الهجرة و هذا ما حدث فعلا [3]. حيث توجه الجزائريون لمواطن جديدة يمكن إدراجها على النحو التالي :

1- الهجرة نحو البلاد العربية الإسلامية :

بدأت الهجرة الجزائرية نحو العالم الإسلامي في نهاية القرن التاسع عشر فقد تنوعت بين ما هي فردية و جماعية للكثير من العائلات من مختلف مناطق الوطن فقد شهدت "مليانة "

[1] - بختاوي خديجة ، المرجع السابق ، ص 383 .

[2] - رشيد زوزو ، الهجرة الريفية في ظل التحولات الاجتماعية الجديدة في الجزائر 1988 ، أطروحة دكتوراه في علم اجتماع التنمية ، قسم علم الاجتماع ، كلية العلوم الإنسانية ، جامعة قسنطينة ، 2008 ، ص 329.

[3]-صالح حيمر ، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر (1830 – 1930) ، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر، قسم تاريخ و علم أثار، كلية العلوم الاجتماعية ، جامعة باتنة ، 2013 ،2014 ، ص 293.

سنة 1899م و "سطيف" 1910م بإضافةإلى"قسنطينة" 1911م و كمثال على " ***القطاع الوهراني***" عرفت مدينة "تلمسان" 1911 م لهجرة أكثر من 1200 عائلة مهاجرة [1].

فقد عرفت سوريا لاستقبال نحو 20.000 مهاجر جزائري سنة 1911م و يمكننا ذكر العديد من الدوافع التي ساهمت في الهجرة إليها من بينها الهروب من الحكم الاستعماري النصراني الذي حال دون ممارسة طقوس و شعائر الإسلامبالإضافةإلى سياسة التنكيل الفرنسية المتبعة مما جعل الجزائريون يحلمون بحياة أفضل في الخارج فتوجهواإلى"المشرق الأدنى"[2]. كماإن هذه الهجرات كان ت تزداد و تتسع بعد أي خطوة يقوم بها المستعمر ضد الشريعة و القضاء [3]،و مما لاشك فيهإن دعوة الجامعة الإسلامية التي نادى بها "جمال الدين الأفغاني"كان لها صدى بالغ على الجزائريين و على وجه الخصوص أصحاب الطرق الصوفية المضرة لفكرة الهجرة إلىأرض الإسلام[4] باعتمادهم على ما جاء في كتاب الله الحكيم فقد ورد مصطلح الهجرة في القران الكريم حيث قال الله تعالى في سورة النساء"**ومن يهاجر في سبيل الله يجد في الأرض مرغما كثيرا وسعة و من يخرج من بيته مهاجرا إلى الله و رسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله و كان الله غفورا رحيما** "[5]و قد دعم ذلك"ابن العربي" في أحكام القرآن بقوله الهجرة هي خروج من دار الحرب إلى دار الإسلام و أنها في الشريعة أشهر منإن نحتاج إلى بيان أو تختص بديل[6] .

كماأنها شهدت سنوات 1912م – 1913 م بداية الهجرة من ***قسنطينة***" و "بلاد القبائل" باتجاه ***"الإسكندرية"*** و بيروت بالرغم من كل تحركات سلطات فرنسية للحد من انتشار الهجرة الذي يدخل هذا الأمر في إطار منع التنقل الذي فرضه قانون الأهالي رغبة منها لتحقيق هدف استعماري متمثل في فصل الجزائر عن "المشرق" و السعي لدمجها بالعالم "الغربي"لهذا

[1] - أبو قاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية ، ج 2 ، المرجع السابق ، ص 123.
[2] - المرجع نفسه ، ص 121.
[3] - عثمان سعدي ، المرجع السابق ، ص 655.
[4] - أبو قاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي ، ج 5 ، المرجع السابق ، ص 74.
[5] - سورة النساء ، الأية 100.
[6] - محمد عبد الكريم ، حكم الهجرة من خلال ثلاث وسائل جزائرية ، دراسات ووثائق ، الشركة الوطنية للنشر ، الجزائر ، 1981، ص 20 .

بغية تنفيذ مخططها أغلقت الحدود الجزائرية "نحو المشرق"ألاإن الهجرة الجزائرية نحو" المشرق""دمشق" بأخص حوالي 4 ألاف مهاجر لسنة 1883م [1] .

و بحكم حديثنا عن عمالة "وهران"نجدأن هناك هجرة إلى"المغرب الأقصى" من "***مستغانم***" و "***معسكر***" و حتى "***وهران***"إلى مناطق مغربية "***تازة– فاس–وجدة***" و قد إشتدت حركة الهجرة منذ بداية تطبيق نظام الأهالي إلى غاية 1930م فقد أخدوا في ممارسة المهن المختلفة ووجدوا ظالتهم في المنطقة [2].

و هكذا أعتبرت الهجرة نحو "***المشرق العربي***" و البلدان العربية الأخرى المتنفس الوحيد للجزائريين من الحياة السياسية و الإجتماعية الخانقة الذي يعد المتسبب الوحيد فيها هي الإدارة الفرنسية المطبقة لتشريعات قانونية قاسية في حق الأهالي ، بهذه الحالة ما يمكن قولهإن الهجرة إلى البلاد الإسلامية ساهمت في الحفاظ على الروح الإسلامية في المجتمع الجزائري الذي سعت "فرنسا" لنسخه لمجتمع مسيحي .

2- الهجرة نحو فرنسا :

ظهرت الهجرة الجزائرية نحو الأراضي الفرنسية خلال القرن "التاسع عشر" و بداية "القرن العشرين" و يمكنإن تكون سابقة لذلك لكن بلوغ نسبة ذروة في هجرة الشعب الجزائري نحو "فرنسا"كان مع بداية سنة ***1881***م التي عرفت فيها لتطبيق أخطر تشريع قانوني في المستعمرات الذي تمثل في قانون الأهالي فالحكم الفرنسي لم يكن تعاونيا ولا متقبلا للوضع الجزائري بل كان قاسيا و إضطهاديا [3].

لقد وجد الجزائري رغم كل ظروف التي تمر بها "فرنسا"إلاإن الحياة فيها تتسم بالحركية و النشاط في ظل الحرية و كثرة الفرص فهنا نجد مفارقة بين البلدين ما أدى إلى مقارنة

[1] - صحراوي عبد القادر ، الجزائريون و الرحلة إلى الحجاز خلال العهد الاستعماري الفرنسي ، العدد 7 ، جامعة جيلالي اليابس ، صص 70 -71 .
[2] - بختاوي خديجة ، المرجع السابق ، صص 394 – 395.
[3] - أبو قاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية ، ج 2 ، المرجع السابق ، ص 119.

الجزائري بين حياته القاسية و التعيسة في بلده و بين الأطر و الحقوق السياسية الموجودة في المدن الفرنسية [1].

فلقد أكدت الملامح الإضطهادية للحكم الفرنسي الذي كان " ***قانون الأهالي*** "أسوأهاللجزائريين بأنه لا يمكن البقاء في هذا الوطن بأيةحال .

و بالتالي يكون قانون الأهالي قد أفرغ المجتمع الجزائري و عمل على تحقيق رغبته في استبدال الجنس العربي بالأوربي وهنا نجد قول الكاتب الفرنسي "مارسي" "إن الحياة الإستعمارية الجديدة كان ت من بين الأسباب التي قادت إلى الهجرة الجزائرية " [2]

المقصود أنه بعد سنة ***1881***م بداية للتغير الاجتماعي بالجزائر الذي أسس له نظامالأهالي [3] الذيانجر عنه عدم ممارسة الجزائريين لحياتهم القديمة كما كان وا سابقا[4]فالأمر من ذلكأن "فرنسا"إعتبرت هجرة الأهالي ما هي إلا مظهر لطبيعة الارتحال البدوي و التي تكمن في طبيعة الجزائري [5].

فقد عرفت سنة **1900**مأي بعد تسع سنوات من تطبيق قانون الأهالي الذي عجز الحياة في الجزائر إلى مهاجرة ما يقارب 1300 مهاجر و من هنا بدأت ترتفع النسبة ففي عام 1930م ، 250000 مهاجر برغم من كل الظروف التي تفرضها "فرنسا" على المهاجريين الجزائريين في أراضيهم منها الأجر الزهيد في العمل و الممارسات القاسية من طرف الفرنسيين [6] ، فالواقع أنه لم يسلم الجزائريون من تسلط السلطات الإستعمارية عليهم حتى وهم خارج الجزائر .

---

[1] - قراوي نادية ، الحركة الوطنية و الثورة الجزائرية في منطقة مستغانم (1945 -1962) ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث و المعاصر ، قسم التاريخ ، كلية العلوم الإنسانية ، وهران ، 2018 -2019 ، ص 54.

[2] - أبو قاسم سعد الله ،الحركة الوطنية الجزائرية ، ج 2 ، المرجع السابق ، ص 120.

[3] - سامية بن فاطمة، الهجرة الجزائرية إلى فرنسا خلال فترة الإحتلال الفرنسي 1830 –1962 ، قراءة في الأسباب و الدوافع ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد 27 ، جامعة تبسة ، الجزائر ، 2017 ، ص 125.

[4] - أبو قاسم سعد الله ، المرجع السابق، ص 122.

[5] - عبد العاطي جلال ، المرجع السابق ، ص 134.

[6] - علي زين العابدين ، الهجرة الجزائرية نحو فرنسا و انعكاساتها الاجتماعية و الثقافية على المجتمع الجزائري (1914- 1962) ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الاجتماعي و الثقافي المغاربي عبر العصور ، قسم علوم إنسانية ، كلية العلوم الاجتماعية ، أدرار ، 2013 - 2014 ، ص 22.

عرفت سنة 1936 م وصول الجبهة الشعبية إلى الحكم فتغيرت الأوضاع السياسية و الإجتماعية لفرنسا ما نتج عنه الرغبة في تنمية ظروف العمال المهاجرين من خلال إصدار تعليمة بإلغاء مرسوم 1926 م الذي ينص على وضع ترخيص بالسفر الذي يحمل شروط قد لا تخدم الجزائريين و بذلك قد تكون قد ألغت كل القيود المفروضة على الهجرة ، الملاحظ في ذلك ارتفاع عدد العمال المهاجريين إلى"فرنسا" بحثا عن العمل فهذا الأمر انعكس إيجابا على الإدارة الفرنسية التي هي بأمس الحاجة إلى اليد العاملة الجزائرية لتعويض النقص الذي تسبب فيه الإحتلال الألماني لفرنسا[1] .

ما يمكن قوله على الهجرة الجزائرية نحو "فرنسا"أنها هجرة اضطرارية نتيجة السياسة التعسفية وجد الجزائري نفسه بين نارين إما البقاء في وطنه و مواجهة الآلةالإستعماريةأو التوجه إلى"فرنسا" المتسبب الوحيد في معاناته و أصل البلاء الذي وقعت فيه "الجزائر" .

ثالثا :الإنعكاساتالثقافية :

أدت السياسة الفرنسية على رأسها ***قانون الأهالي***1881م في تدهور الوضعية الثقافية في الجزائر كما أنها أدت إلى نتائج رهيبة تمثلت في تراجع اللغة العربية و انتشار الأمية[2] ، فقد عملت الإدارة على تجهيل الأهالي فهدمت معظم المدارس و أغلقت الكثير ، وسعت لمنع التحاق الأطفال الجزائريين بالمؤسسات التعليمية الذي تجسد في رفض المستوطنين لمشروع 1883م الذي ينص على تشريع مدرسي في الجزائر لمن سموهم " ***جماهير صعاليك***" من الأهالي بالإضافة لتحججهم وإن تعليم الأهالي يعني بذلك تحقيق الجزائر العربية [3] ، كما أنه طغى الطابع الفرنسي على أكثر مناحي الحياة الجزائرية بالتدرج على حساب الطابع الإسلامي الذي يعتبر أصالة الثقافة فقد عبر "**مالك بن نبي**"إن لافتة " نادي توقي " قد تكون اللافتة الأولى بالخط العربي في العاصمة آنذاك [4]، فقد سار التعليم الفرنسي بصياغة

[1] - عمار بوحوش ، العمال الجزائريون في فرنسا ، دراسة تحليلية ، وزارة المجاهدين ، الجزائر ، 2008 ، صص 138 – 139.

[2] - بشير بلاح ، تاريخ الجزائر المعاصرة ، المرجع السابق ، ص 282.

[3] - يحي بوعزيز ، سياسة التسلط الاستعماري ، المرجع السابق ، ص 43.

[4] - بشير بلاح ، مواقف الحركة الإصلاحية الجزائرية من الثقافة الفرنسية ، المرجع السابق، ص 66.

الأفكار و القيم يحرك توجهات المجتمع و ثقافته ، كما أنه اعتبر الوسيلة الأساسية لتحقيق فرنسةالأهالي .

و على خلاف ما كان ت تعيشه"تونس " من ثقافة عربية قادمة من "المشرق"أغلقت أبواب الثقافة العربية أمام الجزائر التي نفي علمائها وتعرضوا للسجن وعوضت مدارسها بإسطبلات و أصبحت زاوياها مستشفيات للجيش بعدما كان ت رمز من رموز الدين الإسلامي حتى المساجد لم تسلم فقد حولت لكنائس ، و لذلك يجب الأخذ بالحسبان إن لم يبق للجزائر مؤسسة علمية تدافع عن العربية و الإسلام على غرار بعض النوادي و مدرسة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين [1]. بناءا على ذلك نجد إدعاءات فرنسية تصرح بأن المسلمين جهلة بالرغم منأن كل السياسة التي إتبعتها كان ت ترمي إلىذلك [2].

فقد أثمرت السياسة الفرنسية في تشويه خطير للثقافة و طمس الهوية بالقضاء على معالم الثقافة فقد عبر "البشير الإبراهيمي" في وصفه للاستعمار "إن الاستعمار شرو و محالإن يأتي الشر بالخير ، و محالإن يجني من الشوك العنب" و أضاف: " قد أتى إلى هذا الوطن كما تجر الأمراض الوافدة تحمل الموت و أسباب الموت و الاستعمار سل يحارب أسباب المناعة في الجسم الصحيح ..." [3] ، لم يترك الاستعمار مجال للجزائريين في التعبير عن " ثقافتهم فقد حاول بشتى الطرق التأكد علىإن الثقافة الجزائرية عبارة عن عادات قديمة و بدع و خرافات و زيادة على ذلك دائما كان ت ترمي إلىأفكار تشوه هوية الشعب الجزائري و أنه شعب غير متحضر لا يمكن التعايش معه لهذا أعتبرتأنه ليس هناك تسامح اجتماعي مع الأهالي الأكثر من ذلك من تسامح ديني " [4].

[1] - يوسف مناصرية ، أراء و مواقف في تاريخ الجزائر المعاصر ، دار الهومة ، الجزائر ، 2013 ، ص 54.
[2] - شريف بن حبليس ، الثقافة الفرنسية كما يراها أحد الأهالي ، تر : عبد الله حمادي ، دار المسك ، 2012 ، ص 178.
[3] - لكميل ريسيلور ، الثقافة الفرنسية بالجزائر اهدافها و حدودها (1962 – 1830) ، تر : نذير طيار ، ط 1 ، دار الكتب ، 2016 ، ص 11.
[4] - ألبرت مامي ، صورة المستعمر ، تر: ميشال سطوف ، طبعة خاصة ، دار ANEP ، 2007 ، ص 77.

خاتمةالفصل الثاني:

نستخلصان هذا القانون تمخض عنه عدة أثارو نتائج من مختلف الجوانب اقتصاديا ، إجتماعيا ، ثقافيا ، حيث أعتبرأخطر سلاح لقهر الجزائريين و إذلالهم و نظاما ردعيا كان مبرمجا لتفقير الأهالي و جعلهم يعيشون أوضاعا مزرية و لعل الوازع الذي دفع لوضع هذا القانون هو الوازع العنصري حيث أننا نشاهد تمييز بين العنصر الأوروبي و الجزائري ظل دوما يشتكي من نبد سياسي ، و اجتماعي ، و اقتصادي و ثقافي و لم يسمح له حتىإن يطمح في التمتع بحقوقه الشرعية و مزاولة أعماله المعتاد عليها و بذلك تكون فرنسا قد فرضت على الجزائر نظام الأبارتايد (A portheid) القمعي العنصري قبلأن يطبق في "***جنوب إفريقيا***" .

الفصل الثالث :

ردود الأفعال المختلفة من قانون الأهالي

أولا : ***ردود الفعل السياسية***

ثانيا : ***ردود الفعل المسلحة***

تمهيد :

لقد عبر الجزائريون عن رفضهم للسياسة الإستعمارية بمختلف الأساليب السلمية كان ت أو مسلحة قصد التخلص من هذا النظام الاستبدادي، التي من شأنه أصبحت أرض الجزائرييونأملاكهم عرضة للغزو و الانتهاك، و لقد سبق و ذكرنا وحشية الاستعمار" بقانون الأهالي " الذي يمكن إدراجه ضمن مسميات الرق و العبودية كل هذا جعل الجزائريين يتخذون عدة مواقف و ردود أفعال، كلها يمكن اعتبارها مرجعية تاريخية حضارية رسخت روح الصمود من جهة و الوقوف في وجه المستعمر من جهة أخرى برغم من اختلاف القوى، إلا أنها ظهرت طبقة تأكد على ضرورة الإلتفاف حول قضية واحدة تجمع جميع الأطراف سواء بفكرة السلاح أو اختيار المسار السياسي ، الأهم في ذلك هو اختيار موقف محدد في اتجاه هذا القانون بشكل خاص و كل ما يفرضه الاستعمار الفرنسي على الشعب الجزائري بشكل عام لهذا يمكننا تقسيم ردود أفعال الجزائريين إلى ما يلي :

أولا : ردود الفعل السياسية

أ –الشكاوي و العرائض:

جراء تزايد الممارسة التعسفية من قبل السلطات الإستعمارية في حق الشعب الجزائري الأمر الذي اضطر الجزائريين، لتبني حركة الشكاوي و العرائض كجهاز للمقاومة ضد التشريعات القانونية، المتمثلة في ***"قانون الأهالي"*** 1881م الذي يتجدد حسب ما يخدم مصالح إدارةالإحتلال .

عند دراستنا لتاريخ الجزائر و الإحتلال الفرنسي نجدإن حركة الشكاوي و العرائض ليست بالمفهوم الجديد على الجزائريين ، فقد مارستها عدة شخصيات جزائرية منددة بالأساليب الجائرة المطبقة على الأهالي ، و من أبرز تلك العرائض نجد التي كان يقودها "***حمدان خوجة***"منذ سنة 1830م ، التي أدرجت فيها مطالب برفع الظلم عن الجزائريين ومنع ارتكاب الجرائم في حقهم فقد عاشت الجزائر سنوات دم خلال تلك الفترة [1] ، فقد كان في كل مرة يتقدم الجزائريون بعريضة إلى الحكومة الفرنسية مطالبين بوضع حد لسلطة المعمريين ، بسبب التجاوزات المرتكبة منها الاستيلاء على الأراضي التي تعود للأهالي، خاصة أن في كل مرة تطرح القضية للسلطات الفرنسية و لكن بدون استجابة و من بين هذه العرائض نجد :

1- عريضةالأهالي إلى المجلس الوطني الفرنسي 1887م :

عرفت سنة ***1887***م إغتنام الجزائريين لفرصة مناقشة المجلس الوطني الفرنسي لمشروع تجنيس الأهالي بطريقة جماعية ، بعد ما كان محدود فقد في الأفراد فأرسلوا عريضة باللغة العربية و الفرنسية إلى المجلس الوطني الفرنسي طرحت فيها مطلب المعارضة المطلقة للمشروع[2]، وقد أوضحوا فيهاإن الدخول الجنسية الفرنسية بالطريقة الجماعية لا تخدم الشعبالجزائري بالإضافة لذلك ، نحن نعلمإن هذه الفكرة منافية تماما مع الاتفاقية التي عقدت بين "الداي حسين" و الجنرال "ديبورمون" في سنة ***1830***م ، التي تنص على عدم تدخل

[1] - عثمان سعدي ، المرجع السابق ، ص 645.
[2] - أبو قاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية ، ج2 ، المرجع السابق ، ص 175.

فرنسا في عادات و تقاليد الجزائريين و أحوالهم الشخصية ، مع ذلك يجب الأخذ بالحسبان إن العريضة من أهم ما ستتطرق له رغبة الأهالي في التخلص من قانون الأهالي ، فإن عريضة 1887م قد احتوت على المطالب التالية :

- إلغاء قانون الأهالي .
- حق الجزائريين في مشاركة انتخابات رؤساء بلديات .
- إسترجاع العمل بالقضاء الإسلامي ، الذي كان ألغي بقرار سنة 1866م .
- وضع حد للضرائب الثقيلة .
- تنظيم المدارس العربية و نشر التعليم بالعربية [1].

2- عريضةالأهالي إلى لجنة جول فيري 1892م :

قد عرفت حركة العرائض و الشكاوي منحنى متزايد سنة ***1892*** م بقدوم لجنة "***جولفيري***" [2]إلىالجزائر ، التي شرع فيها الجزائريون بالمطالبة بالحقوق السياسية و الوطنية و التعبير الشديد عن معارضتهم لقانون الأهالي مع منع التدخلات الفرنسية في الشؤون الثقافية والإجتماعية للسكان ، فقد استمعت اللجنة إلى كل الشكاوي و استقبلت ممثلين من مختلف الطبقات و استجوبت عدد كبير من شخصيات المختلفة في مدن و قرى ، و قد اشتملت هذه العرائض و المطالب على ما يلي [3] :

- المحافظة على الأحوال الشخصية .
- معارضة التجنيد الإجباري .

---

[1]- أبو قاسم سعد الله ،الحركة الوطنية الجزائرية ، ج2 ، المرجع السابق ، ص 175.

[2] - عاش في فترة (1832– 1893) شغل منصب رئاسة الحكومة الفرنسية ما بين 1880 و 1881 و 1883 و 1885 قاد لجنة إلى الجزائر سنة 1892 لدراسة أوضاع الجزائريين ينظر إلى: (دحو ، جول فيري مهندس الإمبراطورية الفرنسية ، مجلة الفصول الجديدة ، العدد 1 ، 2011 ، ص 111.)

[3] - أبو قاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية ، المرجع السابق ، ص175.

ومن البديهيأن الجزائريين الذينكان وا يشكون من سياسة التفقير و التدهور للحياة المعيشية طالبوا :

– إلغاء قانون الأهالي .

– إنهاء عملية جمع الضرائب .

3– عريضة الشباب الجزائري إلى بوان كاري 1912م :

بالإضافة إلى كل هذه الشكاوي و العرائض نجد مذكرة بيانالشباب الجزائري التي قدمها الوفد إلى رئيس المجلس "***بوان كاري***" (poincaré) سنة 1912م، التي نصت هذه الأخير على جملة من المطالب التي قدمت على شكل برنامج لإصلاحات السياسية تمثلت فيما يلي :

– ضرورة تغيير النظام القمعي بإلغاء قانون الأهالي و المحاكم القمعية و المجالس القضائية الجبائية ،وهذا المطلب لطالما حاول الجزائريون تحقيقه لما أصبح يعيشوه الأهالي جراء هذا التطبيق.

– ضرورة انجاز عادل للضرائب و موارد الميزانية [1] ، و عند الحديث عن الجهاز الضريبي الذي سلطته السلطات الإستعمارية على الجزائريين فإننا نجد أنها شكلت ، بالنسبة للمسلمين أعباء إضافية و هي جزية على المغلوبإن يدفعها للغالب و الأكثر من ذلك اللامساواة في تطبيقها، المسلم يدفع و الأوروبي معفى من ذلك [2].

– تمثيل المسلمين الجزائريين في البرلمان الفرنسي و ذلك ليتم منح لهم الفرصة في التعبير عن حقوقهم المضمونة .

[1] - أبو قاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية ، ج2 ، المرجع السابق ، ص 176.
[2] - محفوظ قداش ، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919 – 1939 ، ج 1 ، تر: أحمد بن البار ، دار الأمة ، الجزائر ، 2012 ، ص 35.

– و بخصوص تحسين الخدمة طرح الشباب الجزائري بأن يكون لمن قام بأداء واجب الخدمة العسكرية اختيار صفة المواطنة [1].

4– عريضة الأمير خالد إلى ادوارد ايرو :

و الجدير بالذكرإن الأمير خالد لم يتوقف عن تقديم العرائض فعند وصول كتلة تيار اليسار لسلطة ، عاجل الأمير خالد بتقديم عريضة إلى رئيس الحكومة الفرنسية بباريس ***إدوردإيروا*** " في***17 سبتمبر 1924*** م و قدم له لائحة المطالب الأساسية :

– التمثيل في البرلمان بنسبة تماثل الأوروبي .

– إلغاء القوانين و الإجراءات الاستثنائية و المحاكم القمعية و المحاكم الجنائية الإشراف الإداري و العودة لنظام القانون العام بشكل تام .

– الحق في الارتقاء بالنسبة الأهالي لكافة الرتب المدنية و العسكرية .

– تطبيق قوانين العمل و الرعاية الإجتماعيةلأهالي .

– الحرية التامة للعمال و الأهالي من كافة الأصناف في التنقل إلىفرنسا .

– تطبيق مبدأ الفصل بين الكنيسةو الدولة .

– العفو الشامل .

– حرية الصحافة و تأسيس الجمعيات [2].

لقد ساهمت العرائض و الشكاوي بشكل واسع في رفع مستوى الوعي القومي كما أنها أظهرت ، قوة الفئة المثقفة في التعبير عن الواقع المعاش .

[1] - شارل روبير أجيرون ، المرجع السابق ، ص 379.

[2] - محفوظ قداش و محمد قناش ، نجم شمال إفريقيا 1926 -1937 وثائق و شهادات لدراسة التيار الوطني الجزائري، تر: أوذانية خليل ، ديوإن المطبوعات الجامعية ، 2013 ، ص 27.

ب – الجمعيات و الصحف :

عرفت عمالة *"وهران"* على غرار بقية العملات الأخرى ، تأسيس جمعيات تنويرية اجتماعية بالإضافة إلى مجموعة الصحف المختلفة ، للعمل على تحسين أوضاع المواطنين و تشجيع على تغيير الوضعية الإقتصادية و الإجتماعية للجزائريين في ظل التطبيق القانون السياسي، الذي أصبحت تفرضه السلطات الإحتلال منذ صدور قانون الأهالي 1881م .

1- الجمعيات :

تعريفها :

لغة : كلمة مشتقة من دلالة الجماعة و التي تعني فرقة من الناس ، و المجتمع الذي يعني مكان الاجتماع و جماعة من الناس الذين يخضعون لقوانين و نظم عامة .

و تعرف أيضا : على أنها مجموعة من الأشخاص الذين يجتمعون بطريقة دائمة .

و تعرف أيضا :أنها جماعة من الأفراد ينظمون في عمل جماعي مشترك ، حسب قانون داخلي لهدف و مقصد معين [1].

اصطلاحا : الجمعية هي الوحدة الإجتماعية المستقلة ، أي المنظمة التي تتكون من مجموعة الأفراد لها قواسم محدد تحكم علاقات الأفراد ، و لها أهداف مشتركة [2].

– **الجمعية الراشدية:** أسسها فئة من الشباب الجزائري المثقف خرجي المدارس الجزائرية الفرنسية سنة 1834 م ،كان ت تصدر نشرة بالعربية و الفرنسية و تعمل على عقد سلسلة من المحاضرات الهامة ،كما أنها تساهم في نشر التعليم إذ دعت إلى التحرر و التقدم و تطوير المجتمع الجزائري و جعل منه مجتمعا حديثا[3].

[1] -arwww .almany – dirct/ar / ar. com قاموس معاني ، يوم 29 مارس 2023 ، على الساعة 14.52.
[2] - بشار راضية ، الجمعيات الثقافية من اجل الحفاظ على القضية الجزائرية ، رسالة نيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، جامعة الجزائر ، 2002 – 2001 ، صص 13 – 14.
[3] - كمال بيروم ، الحركة الوطنية لمنطقة مسلية (1900 – 1954) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2013 ، ص 15.

و بما أننا ندرس حركة الجمعيات و الصحف في القطاع الوهراني ، فإن الجمعية الراشدية قد فتحت فرع لها في القطاع الوهراني سنة 1909م [1].

– **الجمعية الخاصة** : تأسست في بادئ الأمر في ***1924*** م أسسها عون شؤون الأهالي ***زروقي مصطفى***في ***غليزان***، كان ت تهدف إلى المطالبة بحقوق الجزائريين فقد كان ت الجمعية تتعرض لاحتمالية الغلق في كل مرة لأنها كان ت تنشط بشكل غير قانوني ، لأنها لم تكن مرخصة و مع ذلك كان ت تسعى من أجل تشجيع الجزائريين على تعليم أبنائهم ، و تمكنت من ضم ثلاثون عضو من الجزائريين، و الهدف منها تمكينهم من المشاركة في الانتخابات التشريعية التي كان ت من المقرر إجرائها في أبريل 1934م [2].

– **جمعية تطوير الأهالي:** تأسست في جوان ***1930*** م***"بوهران"***لها أهداف اجتماعية محضى، و هي جمعية تسعى من أجل النهوض بذهنيات الشباب الجزائري من خلال محاربة ظواهر الإجتماعيةالسلبية ، التي أسست لها الإدارةالإستعمارية في المجتمع الجزائري التي تسعى لإضعاف و القضاء على مقاومات الأهالي ، كما أنها تعمل على تحسين [3]الحياة المعيشية للسكان عن طريق جمع تبرعات من كامل التراب الوطني بالإضافة إلى خوضها غمار السياسة ، من خلال مطالبها بتوقف الممارسات التعسفية في حق الأهالي .

– **جمعية المدرسة القرآنية:** عانت منطقة ***غليزان***كغيرها من جهات الوطن من سياسة التعسف الاستعماري ، التي استهدفت الإنسانو الأرض و تعدت إلى مقومات الهوية الوطنية ، حيث بالغت السلطات الإستعمارية في سياسة تجهيل الشعب و محاربة كل الشعائر الدينية [4].

و هي جمعية خاصة تهدف إلى تأسيس المدارس القرآنية تأسست على أثرها مدرسة ***غليزان***، وضعت أوراق اعتمادها في نوفمبر 1932م فقد عاشت مضايقات في الجوانب الدينية لهذا كان ت تهدف هذه جمعية ،إلىالوقوف ضد هذه الممارسات ، من خلال نشر

[1] - بختاوي خديجة ، مرجع سابق، ص 485.
[2] - المرجع النفسه، ص 487.
[3] - المرجع نفسه ، ص 483.
[4] - ملاح الهواري ، المدارس الحرة لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين مدرسة الفتح بغليزان انموذجا (1943 - 1957)، مجلة (لغة – كلام) ، العدد 1 ، المجلد 08 ، جامعة غليزإن ، 2019 ، ص 152.

التدريس باللغة العربية و العمل على المحافظة على البنية الشرعية للمجتمع الجزائري المسلم، و كان اتجاه هذه المدرسة يميل لفكر جمعية العلماء المسلمين [1].

– **التعاضدية الشبانيةللمسلمين:** هي جمعية تأسست في **09 جوان 1936** م في منطقة ***باريقو*** (معسكر) تهدف إلى :

– تقديم المساعدات المادية للمسلمين حسب إمكان ية الجمعية .

– تدعيم اللغة العربية .

– دراسة المشاكل الإقتصادية و السياسية و الإجتماعية الخاصة بالجزائريين و التكفل بالأهالي المحتاجين .

تعمل هذه الجمعية بالتعاون مع العديد من الجمعيات الأخرى مثل مدرسة الأهلية و غيرها و كان ت تابعة لإدارة الحاكم العام موريس فيوليت [2].

فدرالية الفلاحين بوهران :

تأسست سنة ***1937*** م تهدف إلى الدفاع عن المصالح المادية و المعنوية للفلاحين خاصة ، بعد تطبيقات الإدارة الفرنسية الجائرة في حق أصحاب الأراضي . بالإضافة إلى العمل على مواصلة النشاط الاقتصادي ، الذي كان مرهون لما تسمح به السلطات الإستعمارية من جهة و من جهة أخرى مواصلت المستوطنين في عملية الاستيلاء و الحجز على الأراضي ، لهذا كان يجب التضامن و اتفاق حول رفع الظلم و التعسف عن الفلاحين الجزائريين [3]، الذي كان يحاول الخروج من أزمة بدون أي مساعدة من سلطات الفرنسية [4].

[1] - بختاوي خديجة ، المرجع السابق ، ص 484.
[2] - المرجع نفسه ، ص 485.
[3] - بختاوي خديجة ، مرجع سابق ، ص 487.
[4] - ثابتي حياة ، الإستيطان الريفي و الزراعة الكولونيالية عمالة وهران نموذجا (1924- 1939) ، مجلة الحضارة الإسلامية ، العدد 17 ، المجلد 13 ، جامعة تلمسان ، 2012 ، ص 89.

2- **الصحف :**

لقد لعبت الصحف و المجالات دورا بالغا في كشف ندالة النظام الاستعماري و مناهجه الاستغلالية ، التي كان ت دائما موجهة لتطبيق ضد الأهالي ما انعكس عنه ردود فعل الصحافة الجزائرية ، و من أهم الصحف التي كان لها أثر بالغ نجد ما يلي :

- **جريدة المنتخب :**

ظهرت هذه الصحيفة في سنة *1882*م أي بعد سنة من إصدار قانون الأهالي ، الذي غير حال المجتمع الجزائري و قضى على كل مكوناته و سلط أشد العقوبات على أفراده ، تأسست في ***"قسنطينة"*** فقد تبنت هذه الجريدة لسياسة التقريب بين المسلمين الجزائريين و الحكام الفرنسيين لتحسين الأوضاع و تعتبر هذه الصحيفة من أحباب الأهالي أصدرت لأكثر من 10 صحف في الفترة الممتدة ما بين ***1900 م – 1962*** م ، و قد تعرضت أغلبها لمضايقات من طرف الإدارةالإستعمارية جراء دفاعها عن مصالح الجزائريين و مطالبة بإصلاح أحوال الفرد الجزائري الأهلي [1].

- **جريدة المصباح :** تأسست في ***"وهران "*** سنة ***1905*** م صحيفة أسبوعية تصدر باللغة المزدوجة الفرنسية و العربية ، تأسست بمدينة وهران تحت مسؤولية ***العربي فخار***، تعد كل من مدينة ***"تلمسان ووهران "*** من بين المدن الجزائرية التي حققت انتعاشا تاريخيا منذ سنة 1880 م حيث ظهرت مجموعة من المثقفين عرفت ***باسم الشباب الجزائري*** و من هؤلاء المثقفين ***العربي فخار"*** ، اللذين قرروا و إنشاء جريدة و كان ت من هنا البداية الأولى لجريدة المصباح في ماي 1904 م ، بوهران و هي أول جريدة جزائرية ملهمة لشباب الجزائري و هي صحيفة أسبوعية تصدر باللغة المزدوجة الفرنسية و العربية هدفها خلق منصة تجمعتشكيلة معنية تمثلت في النخبة ، تعمل على نشر مواضيع في مختلف الميادين سواء السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية[2].

[1] - الحاج تيطواني ، وسائل الاعلام في الجزائر تحت الإحتلال الفرنسي بداية الصحافة المكتوبة الإذاعة و التلفزيون ، مجلة الاتصال و الصحافة ، العدد 2 ، المجلد 6 ، جامعة ملياانة ، 2019 ، ص 161.

[2] - صادق بن قادة ، المصباح أول جريدة لشبان الجزائري وهران تلمسان (1904 -1905) ، المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا و العلوم الاجتماعية ، جامعة وهرإن ، 2018 ، ص 44.

– **صحيفة الحق الوهراني:** صدرت سنة ***1911*** م بمدينة ***"وهران"*** و تعد صحيفة أسبوعية قادها"أحمد رحال" و***"أحمد بورا"***، مزدوجة اللغة العربية و الفرنسية حققت في مشوارها حوالي 46 عدد كان تجل كتاباتها حول قضية الإدماج التي يرفضها الجزائريون ، دفاعا عن تقاليدهمالإسلامية التي تعتبر تعريف لهوية المجتمع الجزائري، كماأن هذه الجريدة تمتاز بتيار فكري الأكثر ديمقراطي و الأكثر وطني فيأن واحد ، كما أنها سعت لتحقيق عدة مطالب و أهداف منها تأسيس لتنظيم سياسي للجزائريين من أجل جمع الصف داخل وحدة واحدة ، لتمكن من وقوف في وجه الاستعمار لأن في اعتبارها الجماعة تساوي القوة ، بالإضافة إلى ذلك تحقيق مطالب اقتصادية اجتماعية خاصة مع الوضع الذي أصبحت تعيشه الجزائر جراء السياسة المطبقة في ظل نزع الملكية ، فقد حاولت الصحيفة الدفاع عن مصالح الفلاحيين الجزائريين و الاهتمام بمساعدة الأهالي .

تعد من بين أهم الصحف التي ظهرت في القطاع الوهراني التي إستمرت في الكفاح ضد المستعمر [1].

ج– التيارات السياسية :

تعرض المجتمع الجزائري لتطبيق قانوني أقل ما عرف عنه أنه من أسوء القوانين ، ما انعكس عن هذا الأخير رد فعل عسكري قوي تمثل في المقاومات الشعبية المختلفة السابقة الذكر ، ليتم اتخاذ مسار من نوع أخر على عكس العسكري هذه المرة بطابع سياسي ، ظهر هذا الاتجاه نتيجة تواصل بين المجتمع الجزائري و الإدارة الفرنسية بالإضافة إلى عامل الهجرة إلى دول عربية و الأوروبية التي مكنت من اكتساب الوعي السياسي ، فقد أسس لهذه المقاومة السياسية مجموعة الشباب المثقف تحت ما يسمى " بالنخبة " و قد أخذت هذه المقاومة أبعاد جديدة منها : الإنتقال إلى المدينة على عكس المقاومة السابقة التي كان ت جلها في الأرياف نظرا لتغير العام الحاصل في العمالة .

فقد إعتبرت النخبة القائد و الممثل الشرعي للمجتمع الجزائري لما كان ت تسعى له من التعبير عن مطالب الشعب و محاولة تطوير لأوضاعه الخاصة ، وإن الأمر أصبح يتطلب

[1] - شارل روبر أجيرون ، المرجع السابق ، ص 199.

من الجزائريين تأسيس تيارات سياسية وطنية تخدم مصلحة الوطن ، و كان من الضروري في بداية العمل السياسي خاصة و أنها تعد التجربة أول من نوعها في الجزائر بتشكيل أحزاب سياسية ، فكان لابد من مرحلة تمهيدية تكون عبارة عن تجهيز القوة البشرية المتمثلة في الطبقة من الجيل المثقف القادرة على طرح انشغالاتها بشكل سلمي ، قبل الخوض في أعمال المجال السياسي الذي ظهر بشكل رسمي خلال بروز الاتجاهات الوطنية مختلفة اتسمت بحدة مطالبها وجديتها في العمل السياسي ، فقد عرفت الساحة السياسية ظهور حركة وطنية جراء الأوضاع التي كان يتخبط فيها الشعب الجزائري ، فكان لابد من تجهيز قائمة المطالب التي ينبغي تحقيقها خاصة مع زيادة الإجراءات التعسفية ، التي أصبحت في كل مرة تضيف مواد جديدة للائحة ***قانونالأهالي***1881م ، فتشكلت أحزاب سياسية تمثلت في ما يلي :

1- حركةالشبان الجزائريين :

بعدما تفننت فرنسا في تطبيق هذا القانون الإستثنائي (الأهالي) بمختلف بنوده و مواده، الذي أعطى للكولون سلطة كاملة للإشراف على المداخيل و المصاريف المتعلقة بالميزانية الجزائرية أي الجزائريون فقد كان وا المصدر الرئيسي لدفع الضرائب التقيلةكانوا دائما يشكون من الكولون، فهم يقولون بأن هؤلاء أهملوا حاجات الأهالي الإقتصادية و الإجتماعية ووجهوا المصاريف المدفوعة من طرف الأهالي إلى مشروعات لا تفيد إلا أنفسهم و بسبب هذا الحمل الثقيل من المدفوعات و إجراءات أخرى تعسفية لذلك فإن الموطنين الجزائريين قد وضعوا قضية الضرائب ضمن مطالبهم المنادية بتصحيح الأوضاع و هناك شكوى أخرى دائمة و لكنها أكثر أهمية ، و هي تختص بقانون الأهالي البغيض .

حيث كانت " ***حركة الجزائر الفتاة*** " نموذجا لمعارضة القانون الاستثنائي و من حق المرءإن يسأل عن معنى الجزائر الفتاة و عن تاريخ ميلادها و هي تعني حركة وطنية تهدف إلى تحرير البلاد بطرق شرعية سياسة أرادت التخلص من الحكم الفرنسي بطرق جديدة [1] ، تعود المحطة الأولى لانطلاق هذه الحركة بعدما حذر الجنرال ***شانزي*** الذي تم تعينه حاكما

[1] - أبو قاسم سعد الله ، الحركة الوطنية ج2 ، مرجع سابق ، ص96.

عاما على الجزائر سنة **1873م** السكان الأوروبيين من غضب و ثورة أبناء البلد الأصلين إذأنه طلب منهمإن لا يتوغلوا و يستمروا في احتلال أراضي الجزائريين و ذلك خوفا من ثورة الأهالي و خلقهم الفوضى حسبه ، لكن بالرغم من ذلك لم يجد أي أذان صاغية بل واصلوا ضغوطاتهم . و لذلك سيظهر أسلوب جديد بالسير وفق أسلوب النضال السياسي و كان أول انطلاق لهذا النضال في حركة الشبان الجزائريين أو حركة الجزائر القناة المتكونة من مجموعة النخبة الذين تعلموا في المدارس الفرنسية و أصبحوا يحسون و يشعرون بإنعدام المساواة بين الجزائريين و الأوربيين منذ سنة **1892م** بدأت هذه الحركة تقوم بالاتصالات مع المسؤولين الفرنسيين و تنقل إليهم هموم الأهالي و تقترح عليهم ما ينبغي عمله الإنصافهم [1] و إعطاهم قسط من الحريات و الحقوق التي سلبت منهم بعدة أساليب تعسفية أبرزها ***قانونالأهالي*** " الأنديجينا " .

– لقد تزعم هذه الحركة مجموعة من الشخصيات الوطنية التي كان ت تشتغل في مجالات مختلفة (الترجمة . التعليم ، السياسة و الطب) و في واقع الأمر يمكنإن يقال بأن قادة حركة الشبان الجزائريين كانوايقومون بنشاط هائل في الميدان الثقافي حيث كانواعن مبادئ تتمثل في التقدم و الرقي و حصول الجزائريين على حقوقهم السياسية و الإقتصادية و في شهر **أكتوبر1908 م** قدمت حركة الشبان الجزائريين احتجاجا إلى الحكومة الفرنسية تطالب فيها بما يلي :

1– تعديل قانون الأنديجينا و إلغاء بعض بنوده و تخفيف العقوبات الواردة فيه .

2– المساواة بين المسلمين و الأوروبيين[2].

لقد كان هؤلاء الشخصيات (أعضاء الحركة) يقتبسون نموذجهم عن طيب خاطر من الشباب التونسي الذين كانواقد تسبقوهم بعدة سنين و كانوا أكثر عددا و أحسن تمثيل في الجمعيات كما كان الشبان الجزائريين هم أيضا منتظمين في الجمعيات داخل و خارج الدائرة الإقليمية و لاسيما في وهران [3] ، لقد لاحظ الكثير من الكتاب المعاصرين في أواخر

[1]- عمار بوحوش ، تاريخ الجزائري السياسي ، مرجع سابق ، ص 203.
[2] - مرجع نفسه ، ص 203.
[3] - شارل روبير أجيرون ، مرجع سابق ، ص 374.

القرن 19 أعراض ميلاد الجزائر الفتاة " حركة الشبان الجزائريين" فالمؤرخ الفرنسي ***لوري بوليو*** " كتب في سنة **1882 م** عدة مقالات عن المشكل الجزائري النيابي في المجلس الوطني، كما نادى بإنهاء الاستعمار فيها و إلغاء قانون الأهالي كما لاحظ " جول فيري " رجل الدولة الفرنسي المعروف ، الذي قاد لجنة مجلس الشيوخ سنة **1892 م** الوضع في الجزائر أعراض الجزائر الفتاة التي كان ت ما تزال في طور التكوين لاحظ فيري بأن التعبير الشائع بين الجزائريين عندئذ هو " **اتركونا لوحدنا** "و بعد سنة لاحظ الكاتبان الفرنسيان ميلاد الجزائر الفتاة التي لم تعد في هذا الوقت(فتاة) فقط و لكن وطنية أيضا[1].

و ما يمكن ملاحظتهإن هذه الحركة إتخذت من مطلب إلغا***قانون الأهالي*** ضمن مطالبها الأولية و كذا الدفاع عن حقوق أبناء الوطن المهضومة ضمن المبادئ الأولية كما يمكن اعتبارها أنها ساهمت و إلى حد كبير في تطوير الحياة الثقافية و السياسية في الجزائر ولا يمكن القولإن حركة الفتيان الجزائريين كانت تشكل حزبا سياسيا ، بقدر ما كان ت عبارة عن تجمع بعض المثقفين الذين كان ت لهم مطالب اجتماعية أولا ، تم سياسية لاحقا مستمدة من فكرة المساواة في الحقوق مع الفرنسيين على حد سواء و كذا تمثيل المسلمين في الهيئات الجزائرية و الفرنسية [2].

2- حركة الأمير خالد :

ظهرت هذه النخبة منذ مطلع القرن العشرين من التطلع إلى الثورة على السياسة الكولونيالية متمثلة في عدة شخصيات مخلصة قدمت دعوة حارة إلى نشر التعليم بين كل الجزائريين و لعل أبرز هذه الشخصيات هي شخصية "الأمير خالد" الذي بدأ إصلاحيا و انتهى استقلاليا ثوريا كما تذهب إلى ذلك الوثائق المكتسبة و المدروسة من خلال مطالبه إلى مؤتمر الصلح [3]. لقد بدأت مجرى الحياة المهنية لأمير خالد و مساره بعد ما رصد له مهام نضالية فبعد المرحلة الدراسية تحت إشراف كبار علماء" ***دمشق*** " و أخرين في***باريس*** " دخل مدرسة

[1]- أبو قاسم سعد الله ، الحركة الوطنية ، ج2 ، مرجع سابق ، صص 97 ، 98.

[2] - حميد عبد القادر ، دروس التاريخ و مقالات في تاريخ الحركة الوطنية و ثورة نوفمبر 1954 ،دار القصبة للنشر ، الجزائر ، 2007 ، صص 162 – 163.

[3] - محمد الأمين بلغيت ، تاريخ الجزائر المعاصر دراسات ووثائق جديدة و صور نادرة تنشر لأول مرة ، دار ابن كثير ، ط 2 ، بيروت لبنان ، 2007 ، ص 139.

سانسير (saintsyr) العسكرية لكنها دخلها بصفة (أهلي indigén) و بصورة استثنائية ريثما يتجنس بالجنسية الفرنسية لكنه إختار وجهته و هويته من قبل إذ صرخ قائلا : " **إني عربي و أريدإن أبقى عربي لا أتخلى أبدا عن قناعتي و مطامحي** "كان ذلك سنة ***1893*** م و هكذا استقال من المدرسة سنة ***1895*** م ثم إستأنف الدراسة في السنة الموالية [1].

اتصل الأمير خالد بحركة الشبانالجزائريين الذين سعدوا كثيرا بوجود حليف طيب السمعة، و كان تمرد خالد عن الجيشو طلب صرفه من الخدمة في **1912 م** و عاود ذلـك في **1913 م** و قد أعطى لطلبه معنى سياسيا مؤكدا " **سأقطع الجيش ما دامت القرارات لم تطبق و لم تصبح حقيقية** " لقد ال على نفسهإن يعرف فرنسا الحقيقة للأهالي الذين منعوا من تخليها من خلال السحب الحقيقة التي تخفيها عنهم لبعض المعمرين الجشعين و الركن و أشار لمرارة إلىأنه إذكان كل الفرنسيين القادمين إلى الجزائر محبين للعرب فإن نصفهم يصبحون بعد وصولهم معاديين للعرب باسم القومية الإسلامية الناشئة [2].

برنامجه السياسي :

– منذ عام **1919 م** بدأ كفاح السياسي بصورة منهجية و حكيمة لقد اختار خالد ميدان الشرعية في مواجهة الاستعمار و منذ سنة **1919 م** بدأ في ضبط قائمة رغبات الجزائريين المستعجلة و المتمثلة فيما يلي :

1– إلغاء القوانين الاستثنائية .

2– تساوي الجميع أمام الحق العام .

3– تمثيل الجزائريين في المحلين (مجلس النواب و مجلس الشيوخ) .

4– إجبارية التعليم باللغتين الفرنسية و العربية [3].

[1] - بوعلام بسايح ، إعلام المقاومة الجزائرية ضد الإحتلال الفرنسي بالسيف و القلم ، 1830- 1954 ، سحب الطباعة الشعبية للجيش ، الجزائر ، 2007 ، صص 222 – 223.
[2] - محفوظ قداش ، الحركة الوطنية ج1 ، مرجع سابق ، ص 119.
[3] - بوعلام بسايح ،المرجع السابق ، ص 226.

– إلغاء نظام جواز البلديات المختلطة [1].

لقد ظهر ***الأمير خالد*** عند الحرب كقائد لحركة الشبانالجزائريين ، و قد شد انتصاره في الانتخابات المحلية لمدينة الجزائر انتباه الإدارة لذا نص المجلس الفرنسي على قرار الذي طعن في تلك الانتخابات حيث احتوت حيثياته على اتهام خالد أنه أقام دعايته على أرضية و بنية و قومية و أنه دعىالأهالي إلى إتباع " نهج النبي صلى الله عليه و سلم " و من هنا ...الأمير خالد على أنه قومي و حسب تقرير الحاكم العام، " كان النقيب خالد البطل الوحيدفي عالم الأهالي و انتصاراته المدوية قد فاقت الخيال، ما نحت له مكان ة معتبرة في المقاطعات الثلاث و تم بهذه المناسبة استذكار مباشر للجد الأمير عبد القادر " [2]لم يكن ضمن البرنامج السياسي للأمير خالد إشارة واضحة للاستقلال و إكتفى في أفريل 1916 م بالمطالبة بتشغيل اليد العاملة الجزائرية بفرنسا، و حقها في الوقاية الصحية و الإجتماعية و بإلغاء القوانين الاستثنائية ، و أثناء مؤتمر السلام الذي أعقب الحرب العالمية الأولى تقدم خالد برسالة إلى الرئيس الأمريكي "ولسن" يطالب فيها بضرورة تمثيل الجزائر ضمن عصبة الأمم ، و هو ما يعني سياسيا و قانونيا قيام دولة جزائرية لها شخصيتها السياسية المستقلة عن فرنسا .

و في عام 1922 م طالب بالمواطنة الفرنسية في ظل إحترام الأحوال الشخصية الإسلامية تم بحق النيابة في البرلمان الفرنسي، و في عام 1924 م اكتمل البرنامج السياسي للأمير خالد و الملخص في الرسالة الموجهة لرئيس "**هريو** " بمناسبة انتخابه رئيس جديدا للجمهورية الفرنسية ، و ما يمكننا قوله في الأخيرإن النشاط السياسي للأمير خالد في الفترة الممتدة بين (1919 م – 1925 م) ذو أهمية قصوى في تطور الحركة الوطنية الجزائرية إذأنه كان الشغل الشاغل و المحور الأساسي للطبقة السياسية آنذاك هو شكل " الهوية الوطنية " لذلك تمكن الأمير خالد من تأكيد إسلامية الشخصية الجزائرية [3] وإن النبرة التي استخدمها الأمير خالد تكشف لنا تهجمه على النظام الاستعماري و تكشف لنا رجل ذو شخصية لا يقبل توجهات الصمت الذي يلتزم به المنتخبون ولا الاعتدال و لهذا لن تخطأ الصحافة الأوروبية

[1] - بوعلام السايح، المرجع سابق ، ص 226.
[2] - محفوظ قداش ، الحركة الوطنية ، ج1 ، مرجع سابق ، ص 119.
[3] - بشير بلاح ، تاريخ الجزائر المعاصرة ، مرجع سابق ، ص 397.

عندما رأت في كتابات الأمير خالد و رفاقه تجليا للتيار الوطني السياسي الجزائري حيثإن من خلال كتاباته التي كان ت الأكثر حدة للتيار الوطني الجزائري أصبح جموع المسلمين و الشباب خاصة يجدون أنه يعبر عنهم و هذا ما يؤكد لنا من خلال **قوله " لم يقم المحتل بأي شيء من أجلنا و المجاعة لا تزال تهددنا،لا نستعمل السكك الحديدية والطرقات و المراكز المعدة ليستخدمها كبار المستوطنين صحيح ، تبني لنا بعض المدارس على شكل أكواخ و لكن أراضينا تنتزع من يختطف أبناؤنا و تسلب مدخراتنا و نعلم استهلاك الكحول و لعب القمار ، أمراض و عيوب الناس الذين يزعم أنهم متحضرون** " ماذا يمكن القول عن حقوق الأهالي أنها غير مقرة ، لا يصلح الأهالي إلا ليكونوا جنودا ولدفع الضرائب، و لو اضطروا لبيع أخر ما بحوزتهم .... " الاضطهاد الفرنسي ليس عليهإن يحسب مطلقا ما يقوم به الألمان أو الانجليز: " بعد هذا القدر من الظلام لا يمكن سوىإن نتمنى الموت .إنكان ت سياسة الإدارة المحلية تستند على تفويض اللغة ، و الدين و تفقير الشعب فقد نجحت بشكل تام لأن الشعب غير متعلم الدين تراجع و الفقر أصبح شبه عام تقريبا " [1].

يلاحظ من تصريح الأمير خالدإن الأفعال الوحشية التي ارتكبت في حق الأهالي و خصوصا بعد تطبيق قانون الأهالي بلغت ذروتها، و من هذه المرجعية يمكننا اعتبار حركة الأمير خالد كأول خطوة عبدت الطريق نحو ترسيخ فكرة النضال دون الخشية من العواقب الدفاع عن الهوية و الحقوق الفردية، التي انتهكت من طرف هذا المستعمر حيث سعى الأمير خالد جاهدا لتجسيد مبدأ إسترجاع الشخصية الجزائرية التي حاول المستعمر القضاء عليها بشتى الطرق .

[1] - محفوظ قداش ، محمد قنانش ، نجم شمال إفريقيا (1926 – 1937) ، مرجع سابق ، صص 29 -30.

3- كتلة المحافظين :

يقصد بها كل الطبقات الجزائرية التي قبلت المحافظة على الأوضاع كما هيكانت تضم المثقفين التقليدين أو العلماء المحاربين القدامى و زعماء الدين بعض الإقطاعييونالمرابطين[1]، بالإضافة لذلكإن أعضاء هذه الكتلة تجمع بينهم أوجه تشابه العديدة فقد كان وا جميعا داعمين لفكرة الوطنية كما أنهم رافضين لتجنيس، و العمل بتطبيق الخدمة العسكرية تحت العلم الفرنسي[2]و نبذها فكرة التجديد الذي تصاحبه عادات و تقاليد غريبة داخل المجتمعالجزائري ، الذي يعتبر محافظ على أحواله الشخصية [3] ، بدأ تشكيل هذه النخبة سنة ***1900 م*** و كانتالهيئة المشكلة لها تتمثل في الشيخ عبد "***القادر مجاوي–عبد حليم بن سماية*** ، ***مولود بن موهوب–حمدان الونيسي***" و بعض المثقفين و الصحفين ***محمد بن أبي شنب–عمر راسم***[4] ، و قد إهتمت هذه الكتلة بأحوال المجتمع الجزائري و كل ما يخص وضعيته الإجتماعية والإقتصادية ، فقد عملت في هذا الجانب على تحسين مستوى الفرد الجزائري فيما يخصالتعليم ما يقصد به ، التعليم الإسلامي في المساجد و الزوايا ، التي لطالما حاربته السلطات الفرنسية من خلال تجهيز قاعدة من الإجراءات القانونية للقضاء عليه ، و حتى نزع منه كل ما هو إسلامي بفرض العمل بالقضاء الفرنسي المتمثل في مجلس الفرنسي بدل القضاء الإسلاميبالإضافة لذلك العمل على التخلص من كل ما يعرف و يشير للجزائر كبلد .

للإشارة فقد ذكرناإن ***"كتلة المحافظين"*** قد ضمت مثقفين جزائريين بثقافة فرنسية على غرار المرابطين ، و إنقسمت هي الأخرى إلىقسمين كان شعار القسم الأول من الكتلة التغير و لكن داخل الإطار العربي الإسلاميلأن كان تخوفهم من التغير الذي قد يؤدي إلى دمج الجزائر بفرنسا ، و قد كان أغلب الأعضاء ينتمون إلى هذا الطرح فقد ذهب القسم الثاني إلى حد تشجيع التعليم بالفرنسية للجزائريين و العمل بوسائل فرنسا الحضارية برغم من ذلك ، إلا إن هذه الفئة رفضت التجنيس و الخدمة العسكرية الإجبارية لا يعني أنها وافقت على كل

[1]- أبو قاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية ، ج 2 ، المرجع السابق ، ص 141.
[2] - بشير بلاح ، تاريخ الجزائر المعاصرة ، المرجع السابق ، ص 329.
[3] - أبو قاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية ، ج2 ، المرجع السابق ، ص 145.
[4] - بشير بلاح ، تاريخ الجزائر المعاصرة المرجع السابق ، ص 328.

ما هو فرنسي فقد عبرت عن رأيها بمنظور أحزاب ، يمكن مصادقة على بعض الإصلاحات الفرنسية لكن دون المساس بالواقع الجزائري ، فقد جهزت الكتلة برنامجا اشتمل على النقاط الهامة التالية :

1- المساواة في الضرائب و الفوائد من الميزانية .

2- إلغاء قانون الأهالي و كل الإجراءات الأخرى التعسفية .

3- إسترجاعالعمل بنظام القضائي الإسلامي .

4- معارضة التجنيس و التجنيد العسكري الإجباري .

5- الدعوةإلى الجامعة الإسلامية .

6- إحترامالتقاليد و العادات الجزائرية .

7- نشر الإصلاح و تعليم اللغة العربية .

8- حرية الهجرة و لاسيما نحو المشرق الأوسط .

9- عدم استعمال العنف [1].

4- جماعة النخبة :

نجد لها عدة تعاريف مثل تعريف ***"شريف بن حبليس"*** الذي يقول : " ***أنها ثرياتالشبان المتخرجين من الجامعات الفرنسية و الذي كان وا قادرين بأعمالهمإن يصعدوا فوق الجماهير، وإن يضعوا أنفسهم في مصاف ناشري الحضارة الحقيقيين*** " [2].

فقد كان لهم مطالبهم الخاصة من بينها إلغاء قانون الأهالي ، و ظهرت صفوف النخبة جماعة كان ت أقرب إلى الحزب السياسي ، هي لجنة الدفاع عن مصالح المسلمين

[1]- أبو قاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية ، ج 2 ، المرجع السابق ، ص 372 .

[2] - لهلالي سلوى ، ظهور النخبة الجزائرية و مرجعياتها ، مجلة الحكمة لدراسات التاريخية ، العدد 1 ، المجلد 1 ، 2013 ، جامعة الجزائر ، 2013 ، ص 78.

1908مطالبت كذلك بإلغاء القانون ، و من عناصر النخبة التي حاربت هذا القانون نذكر الشريف ***بن حبليس*** خضع الجزائريون الأهالي لقانون خاص بعيد عن القانون المعاصر الذي شكل انتهاكا لمبدأ لفصل بين السلطات [1].

5- نجم شمال إفريقيا :

أنشئ نجم شمال إفريقيا في مارس 1926 م في***"باريس"*** على يد جماعة من أهالي إفريقيا الشمالية ، و كان أكثرهم من الجزائر و قد أعلن عن الأمير خالد رئيسا شرفيا له بعد قضية نفيه من الجزائر ، و لكن مع الوقت انسحب الأعضاء المغاربة و التونسين و أصبح النجم هيئة جزائرية محظى ، و كان أعضاء مسؤولي الإدارة هم "محمد جفال"- حاج علي عبد القادر- مصالي الحاج -أحمد بغلول - محمد بن أكحل - عمار ايماش"[2]، قد ظهر له أول فرع في عمالة***وهران***سنة 1935 م على يد مجموعة طلاب ثانوية "دوسلان***تلمسان*** كما وجد ترحيب في كل من "***غليزان-تموشنت-سيدي بلعباس-وهرانتيارت*** "[3] ، و قد إعتمد النجم بقيادة***الأمير خالد*** على الجانب الصحفي كمجال لاتصال الجزائريين بين الداخل و الخارج ، و قد أسس لصحيفتان تمثلت في جريدة الأقدام سنة 1919 م ، التي كان ت لسان حال الحزب [4]، عرفت بدفاعها عن الحقوق السياسية و الإقتصادية للجزائريين [5].

و يعد النجم أول حركة سياسية جزائرية منظمة ، تنظيمها حزبيا عصريا بأفكار استقلالية منذ تولي***"مصالي الحاج"*** رئاسته سنة ***1927*** م [6] ، فقد تم الاعتماد على برنامج سياسي تمثلت مطالبه في قسمين :

- القسم الأول :

1- الإلغاء الفوري لنظام قانون الأهالي المشؤوم و كل الإجراءات الاستثنائية .

---

[1] - أبو قاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية ، ج 2 ، المرجع السابق ، ص-372 .

[2] - المرجع نفسه ، ص 372 .

[3] - ابراهيم مهديد ، نجم شمال الإفريقي و حزب الشعب الجزائري (1920 – 1930) ، منشورات دار الأديب ، وهران ، 2007 ، صص 41 – 42 .

[4] - أبو قاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية ، المرجع السايق ، ص 372 .

[5] - لهلالي سلوى ، جوانب من ممارسة السياسة في نضال نجم شمال إفريقيا حزب الشعب الجزائري (1926 – 1939)، المجلة الدراسات الاجتماعية ، العدد 2 ، المجلد 4 ، سطيف ، 2021 ، ص 373.

[6] - محمد قناش و محفوظ قداش ، نجم شمال إفريقيا (1926 – 1937) ، المرجع السابق ، ص 44.

2- العفو عن كل المساجين أو الموضوعين تحت الإقامة الجبرية أو المبعدين بسبب خرقهم لقانون الأهالي أو ارتكابهم لجرم سياسي .

3 - الحرية التامة في السفر إلى فرنسا و الخارج .

4- فتح المجال لصحافة و الاجتماعات و الحقوق السياسية و النقابية .

5- تحويل المفوضيات المالية المنتخبة بواسطة الأقلية في برلمان الوطني الجزائري المنتخب بواسطة الاقتراع العام .

6- إلغاء البلديات المختلطة و الأقاليم العسكرية و تعويض هذه الأجهزة بمجالس البلدية المنتخبة عن طريق الاقتراع العام .

7- قبول كل الجزائريين في كل الوظائف العمومية دونأي تمييز. المساواة في الوظيفة تقابلها مساواة في الراتب للجميع .

8- التعليمالإجباري باللغة العربية الاستفادة من التعليم في جميع المستويات إنشاءالمدارس عربية جديدة كل العقود الرسمية يجبإن تنشر في وقت وأحد باللغة العربية و الفرنسية .

9- فيما يخص الخدمة العسكرية. الإحترام الكامل لسور القرآنية القائلة:" و من يقتل مسلما بغير حق فجزاؤه جنهم خالدا فيها و عليه لعنة و عذاب من الله " .

10- تطبيقالقوانين الإجتماعية للعمالية : حق البطالة للعائلات الجزائرية في الجزائر و المنح العائلية : المنح الفوري لتأمينات الإجتماعية .

11- توسيع القرض الفلاحي للفلاحين الصغار ، و تنظيم الري بعقلانية أكثر تطوير وسائل الاتصال ، إغاثات مجانية من الحكومة لضحايا المجاعة [1].

- القسم الثاني :

1- إستقلال الجزائر .

[1] - محفوظ قداش ، الحركة الوطنية ، ج 1، المرجع السابق ، ص 451.

2- جلاء الجيوش الإحتلال الفرنسي و تأسيس جيش وطني .

3- مصادرة ممتلكات الفلاحين الكبرى المحتكرة من طرف الإقطاعيين و عملاء الإمبريالية و الكولون و الشركات الرأسمالية الخاصة و تسليمها إلى الفلاحين الذين انتزعت منهم .

4- إحترامالملكية الوسطى و الصغرى و إرجاع الأراضي و الغابات المحتكرة من الدولة الفرنسية إلى الجزائر .

5- إلغاءالفوري لقانون الأهالي و الإجراءات الاستثنائية و العفو عن المساجين و الخاضعين للإقامة المحروسة .

6- تبديل اللجان المالية المنتخبة بالاقتراع المفيد للبرلمان الجزائري بالاقتراع العام و تكوين المجالس البلدية منتخبة بالاقتراع العام .

7- حرية التعليم في جميع المستويات و تأسيس المدارس باللغة العربية . و تطبيق القوانين الإجتماعية[1].

6- جمعية العلماء المسلمين الجزائريين :

ظهرت بوادر النهضة العلمية الإصلاحية الحديثة في الجزائر في مطلع القرن العشرين على يد جماعة من العلماء أمثال "***صالح بن مهن*** و ***محمد بن مصطفى*** و ***عبد الحليم بن سماية***" غيرإنمحاولات هؤلاء الرواد كان ت جزئية و فردية إذ لم يكتسب العمل الإصلاحي صيغة العامة إلا بعد الحرب العالمية الأولى ببروز أعلام النهضة و الإصلاح الذين اكتسبوا تعليمهم من المعاهد الإسلامية بتونس و مصر و الحجاز [2].

تعود البوادر الأولى لنشأة جمعية العلماء المسلمين كما يذكر "الإبراهيمي" في روايته في اللقاءات المتكررة التي جمعته مع الإمام"***ابن باديس***" في مدينة سطيف ***1924*** م الذي تقرر فيها تأسيس جمعية تعرف باسم الإخاء العلمي تكون مركزها "***قسنطينة***" تجمع شمل العلماء و

[1] - لهلالي سلوى ، جوانب من ممارسة السياسية في نضال نجم ، المرجع السابق ، ص 373.
[2] - سعيد بوزيان ، نشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في فرنسا (1936 – 1954) ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر ، قسم التاريخ ، كلية العلوم الاجتماعية ، 2008 – 2009 ، الجزائر ، ص 39

الطلبة ، عرف القرار موافقة البشير الإبراهيمي الذي ذهب هذا الأخير إلى قسنطينة الإعلانعن فكرة تأسيس الجمعية و المصادقة على قانونها الأساسي [1] ، لقد مرت جمعية العلماء المسلمين في بداية تأسيسها بأوضاع صعبة فقد تزامنت مع احتفال فرنسا بمرور قرن على الإحتلال و انتشار فكرةإن الجزائر أصبحت فرنسية و إن اللغة العربية و الإسلامية قد إنتهى أثرها في هذا الوطن فالهذا فإن مهمة أعضاء الجمعية لن تكون سهلة [2].

لطالما سعت الجمعية لتحقيق المبادئ التي أعلنت عنها في هذا الصدد نجد قول ***الشيخ محمدخير الدين*** وهومن رفاق الشيخ"***عبد الحميدبن باديس*** " وأحد من رجال جمعية علماء المسلميين ، يحدد أصول هذه المبادئ التي تمثلت في إحياءالإسلام الصحيح بإحياء الكتاب و السنة و نشرها بين الناس حتى يرجع لهما سلطانها في نفوس المسلمين و نشر فضائلها و آدابهماو إحياء اللغة العربية و آدابها و إحياء التاريخ الإسلامي[3].

أما الأهداف التي ركزت عليها الجمعية في بدايتها فيمكن حصرها حسب "***عبد الكريمبوصفصاف***" في قسمين :

1- قريب المدى يتمثل في :

- تصفية ***الإسلام*** مما علق به من الشوائب و محاربة جمود الزوايا .
- إحياء اللغة العربية و معالم التاريخ القومي و الإسلامي .
- إنشاء المدارس و المساجد الحرة .
- فصل الكنيسة عن الحكومة .
- التوعية و تثقيف الشعب الجزائري .
- محاربة الآفاتالإجتماعية .

[1] - محمد بشير الإبراهيمي ، سجل مؤتمر جمعية علماء المسلمين المنعقد بمركزها العام بنادي الترقي بالجزائر ، ط2 ، دار الكتب ، 1982 ، ص 83.
[2] - عمار بن مزوز، عبد الحميد بن باديس و منهجه في الاصلاح ، ط 2 ، دار الأمل ، تيزي وزو ، 2015 ، ص 126.
[3] - المرجع نفسه ، ص 126.

– الوقوف ضد محاولة نسخ الشخصية الجزائرية .

بمإن الجمعية وافقت على قرارات السلطات الفرنسية و عدم الخوض في السياسة فإنها لم تعلن عن هدفها السياسي الذي هو الهدف البعيد المدى المتمثل في :

– إسترجاع استقلال الجزائر .

– تكوين دولة عربية إسلامية[1].

ثانيا : ردود الفعل المسلحة .

تحول يأس الأهالي إلى سخط تمثل في استمرار المقاومة الشعبية في شكل ثورات طيلة القرن 19 م حيث لم تكن مجرد حركة تعصب كما تدعي بعض الدراسات بل كان ت ثورات شعبية أيدها الشعب لأنالجهاد أصبح الهدف الذي يسعىإليه كل عربي، باعتباره الوسيلة الوحيدة لاستعادة أراضيه[2] و التعبير عن غضبه جراء السياسة الإستعمارية التعسفية المطبقة على الأهالي ، هذا و قد اندلع لهيب المقاومة الشعبية المسلحة منذ الوهلة الأولى التي وطئت فيها اقدام الغزاة الاستعماريين الفرنسيين أرض الجزائر فمإن انهار الحكم المركزي في الجزائر حتى أخذ شيوخ القبائل و الزوايا من الأعيان و العلماء على عاتقهم مهمة تنظيم صفوف الشعب الجزائري و شحذ هممه للذود عن أرضه و عرضه و دينه ،لقد كان لهذا التحرك مفعول في تنظيم الكفاح و قد عبر الشعب الجزائري عن رفضه للاستعمار بأشكال مختلفة بالانتفاضات و الثورات و الحط دوما ميز هذه الثورات و الانتفاضات أنها مشاكل جهات الوطن بالرغم أنها عرفت بعدم التنسيق فيما بينها و تعددت القيادة فيها،إلاأن تم الإتفاق على أمر وأحد ألا و هو الدفاع عن الوطن و أبنائه و لهذا مرت هذه المواقف بمراحل و تطورات يمكن إجمالها فيما يلي:

– المرحلة الأولى ما بين (1830– 1848 م) .

[1] - عبد الكريم بوصفصاف ، جمعية علماء المسلمين الجزائريين و دورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية ، ط 1 ،دار البهت ، قسنطينة ، 1981 ، ص 128.

[2] - ابراهيم مياسي ، مقاربات في تاريخ الجزائر (1830 -1962) ، دار الهومة ، الجزائر ، 2007 ، ص 127.

- المرحلة الثانية (1848 -1870م) .

- **المرحلة الثالثة :** إمتدت هذه المرحلة إلى أواخر القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين[1] و لعل أبرز ما يهمنا من بين هذه المراحل هي المرحلة الأخيرة حيث كانت انتفاضات و ثورات عرفتها البلاد تزامنا مع صدور قانون الأهالي، لذا يمكننا إدراجها ضمن ردود الفعل الشعبية على هذا القانون الذي مس العرض و الأرضإلى درجة كبيرة من شخصية الجزائري و لعل من أبرز ثورات هذه المرحلة هي :

أ – ثورة الشيخ بوعمامة :

يمكن وصف ***الشيخ بوعمامة*** " أنه ذلك الشخص الثائر بعد الأمير عبد القادر و ذلك بسبب قدرته على محاربة الفرنسيين لمدة تفوق (23 سنة) ينتمي هذا الأخير إلى عائلة عريقة و ذات سمعة شعبية و قد اشتهر " ***بوعمامة*** " بقدراته على مواجهة الفرنسيين و فشل فرنسا في إلقاء القبض عليه [2] و يعد السبب الأول المباشر لهذه الثورة هو الإحتلال الفرنسي الغائم للجزائر و توسعه نحو الجهات السهلية و الصحراوية، و بغض بوعمامة للمحتلين الكفرة ، و حرصه على تطهير البلاد من دنسهم دائرتي أفلو و البيض من الارتحال جنوب لطلب الكلاءلموشيهمو تجنيبها برد الشتاء القارس ما أدى إلى تفوق قسم هام منها ، أما السبب المباشر للثورة هو إرسال فرنسا قوة بقيادة نائب رئيس المكتب العربي بمدينة البيض الملازم" ***وانبرير*** " (WENBRENNER) لإعتقال الطبيب الجرماني أحد أقرباء بوعمامة و مقدمه ، فقام المجاهدون بقتلة و أربعة من مراقبين يوم **22 افريل 1881 م**فاشتعلت هذه الثورة [3]، لقد امتدت ثورة بوعمامة إلى ناحية وهران في شمال البلاد ، لكن نجاحه الكبير كان في الصحراء حيث أسر الجزائريون في عهد البعثة العسكرية فرنسية كانت متواجدة في ***الهقار*** " بقصد اكتشاف مجاهل الصحراء و قتلوا قائد البعثة الكولونيل ***فلاتير*** " و في معركة أخرى إستطاع بوعمامةأن يأسر ثلاثة مائة فرنسي .

[1] - ابراهيم مياسي ، المقاومة الشعبية ، دار مداني للنشر ، الجزائر ، 2008 ، صص 13 -14 .
[2] - عمار بوحوش ، تاريخ الجزائر السياسي من البداية إلى غاية الاستقلال ، مرجع سابق ، ص 150.
[3] - بشير بلاح ، تاريخ الجزائر المعاصر ، مرجع سابق ، ص 306.

وفي الأخير استطاع الفرنسيونأن يحاصروا بوعمامة في" الصحراء " بحيث لا تتسرب أخبار مقاومته إلى شمال البلاد و لعل السبب الوحيد لتفوق الفرنسيين على بوعمامة هو تفوقهم في السلاح خصوصا المدفعية و قد توفي بوعمامة في خذا اليوم يوم**07 أكتوبر 1908 م** في دائرة وجدة بالمغرب ***الأقصى***" [1]بعد جهاد الشيخ بوعمامة في محاربة الاستعمار إلى غاية وفاته لناإن هذه الثورة كان لها عدة نتائج يمكن إجمالها أهمها في النقاط التالية :

1- تجديد و تأكيد رفض الشعب الجزائري الاستعمار الفرنسي .

2- تعرض الجزائريين المؤيدين للثورة للفضائح الفرنسية .

3- تعبير الشعب الجزائري عن تعلقه بانتمائه العربي الإسلامي[2].

ب- ثورة عين التركي 1901 م :

تعرف أحيانا بثورة **مارغريت** (**MARGUERITTE**) قام بها يوم **26 أفريل 1901 م** سكان قرية " ***عين التركي***" (11 كلم إلى الشرق من مليانة التابعين لقبيلة ريغة) و دامت 46 يوما و لعل من أبرز أسباب هذه الثورة هي :

- تدهور الأوضاعالإقتصادية و الإجتماعية لسكان المنطقة و هذا ما كان يعاني منه عامة الجزائريين نظرا لفقدهم معظم مصادر دخلهم الأساسية و كذا إيغال فرنسا في إضطهاد الشعب الجزائري و ذلك بالتمادي في إصدار الأحكام الزجريةلأبسط الأسباب بلغت **325** حكما زجريا خلال العقد السابق للثورة ضد سكان منطقة" ***ريغة*** "و حدها و كذا إصدار حراس الغابات مئات من محاضر العقوبات ضد السكان خلال سنة **1900م**[3] و قد أكدت الصحف الإستعمارية على رأسها (صحيفة الرقبة الجزائرية)إن العامل الاقتصادي هو سبب هذه الثورة حيثأرجعتها

[1]- عمار بوحوش ، المرجع سابق ، ص 151.
[2] - بشير بلاح ، تاريخ الجزائر المعاصر ، المرجع السابق ، ص 310.
[3] - مرجع نفسه ، ص 310.

إلى اغتصاب المعمرين لأراضي الأهالي و احتكارهم للغابات التي كان ت تشكل مورد رزق هام بالنسبة للأهالي لذا أطلقت عليها بثورة الأهالي [1].

لقد كان يحاول قائد هذه الثورة و هو " ***يعقوب بن الحاج*** " ينوي التحرك بأنصاره نحو "***غليزان*** "للانضمام إلى بوعمامة الذي كان محل بحث من طرف السلطات الإستعمارية و قد انطلق الجزائريين نحو مليانة معترضين طريق الفرنسيين و تم قتل خمسة من الفرنسيين لكن تدخل نجدة فرنسية قوية قادمة من "***مليانة*** " حسمت الموقف سريعا لصالح المحتلين و انتصروا على الثائرين أما نتائج الثورة فقدكان أبرزها هو إنشاء محاكم الردعية بمقتضى قراري " 29 مارس و 28 ماي 1900 م" و حولت محاكمة الجزائريين دون حضور محامين و عدم استئناف معظم أحكامها[2] و لقد عملت السلطات الإستعمارية كل جهدها من أجل القمع الجيد لهذه الثورة و أخمادها و هي في المهد و هذا ما نشرته صحيفة برقية الجزائر حيث أشادت بصرامة السلطات الإستعمارية في التصدي لهذه الثورة حتى لا تتكرر مثل هذه الأحداث مستقبلا [3].

بالرغمإن هذه الثورة لم تدم طويلاإلاأنها تعد منأبرز ردود الفعل الأهلية على السياسة الزجرية مؤكدة رفضتها لهذا الاستعمار و أساليبه مهما كان ت الظروف .

ج- ثورة عين بسام 1906 م بعد معاناة سكان المنطقة من الأحوال الإجتماعية و الإقتصادية السيئة بسبب القوانين التعسفية [4] اندلعت ثورة عين بسام بتاريخ 1906 م و ذلك بسبب الاضطهاد الأمني و الإداريو الثقافي الفرنسي ، متمثلا في تطبيق القوانين الاستثنائية و الذي يعد " قانون الأهالي " رمز من رموزها بدأت هذه الثورة بعدإن هاجم الثوار مراكز الدرك الفرنسي بعين بسام ثم مراكز المستوطنين و مختلف المصالح الفرنسية في المناطق المجاورة

[1] - سبيحى عائشة ، ثورة عين التركي 1901م في الصحافة الاستعمارية (صحيفة البرقية الجزائرية la dépécheAlgerinne أنموذجا) ، الساورة للدراسات الإنسانية و الاجتماعية ، العدد 7 ، جامعة الجيلالي ، بونعامة ، خميس مليانة ، 2018 ، ص 35.

[2] - بشير بلاح ،تاريخ الجزائر المعاصرة ، المرجع السابق ، ص 311.

[3] - سبيحي عائشة ، مرجع السابق ، ص 36.

[4] - https://www.djelfa.info ، منتديات تاريخ الجزائر ، مقاومة عين بسام 1906 ، 2011 ، يوم 10 أفريل 2023 ، على الساعة 15.38.

مطالبين بالعدالة لكن بحقوق القوات المعادية تمكن الفرنسيون من التغلب على هذه الحركة بطريقة سريعة و ثم القضاء عنها[1].

د- ثورة بني شقران :

حركة بني شقران هي حركة احتجاجية عام**1914 م** حيث كانت ثورة منظمة ضد الاستعمار الفرنسي للجزائر و ليست مجرد أحداث طائشة، كما تدعي سلطات الإحتلال الفرنسي جائت نتيجة السياسة الإستعمارية التعسفية المطبقة على الجزائريين و التي مست أهل المنطقة و هي تعتبر من بين المقاومات الكبرى في ***القرن العشرين*** من حيث خصائصها و تعد بمثابة حلقة استمرارية لسلسلة المقاومات و الانتفاضات والثورات التي شهدتها الجزائر في الغرب الجزائري خصوصا بعد قانون الأهالي الذي تميز بالجور و التعسف و الظلم في حق سكان المنطقة خصوصاإن العقوبات المتعلقة به و القرارات القهرية كان ت تصدر بين موظفين الإداريين و أعوان كما سبق الذكر، و حسب المصادر الفرنسية بأن منطقة معسكر كانت تحتل المرتبة الأولى في ***عمالة وهران***من حيث العقوبات المسجلة بين عامي **1913 م – 1914م** ، من جراء هذه الممارسات العنصرية، برزت روح المقاومة من جديد لدى سكانالمنطقة هذه المقاومة التي لم تندثر منذ مقاومة "***الأمير عبد القادر***"[2] ، و مع تطور الأحداث الإستعمارية بدأ تقلص أراضي المنطقة نتيجة التوسع الإستيطاني و ألحق الخراب بالفلاحين بعد فقدانهم لأراضيهم الزراعية، و هو الأمر الذي أدى إلى ظهور ، موجة من الغضب في صفوفهم و قد بدا الاستعداد الفعلي للثورة و العصيان خلال يوم **22 /08 /1914 م**أثناء انعقاد اجتماع لأعيان مجموعة من القبائل أبرزه قبيلة بني شقران ، أهل مجاهر ، أهل البرج إجتمع كل هذه القبائل و في **06 /10 / 1914 م** أشعلوا النيران في قمم الجبال للإعلان عن الانتفاضة المسلحة و في صباح يوم **06 /10 / 1914 م** شرع جيشالإحتلالفي قمع هذه الانتفاضة و في هذا السياق صرح الجنرال "***لايت***" معترفا بجرائمه" **لقد أحرقت عشرين كوخا شاغرا . و أكواما من التين في طريقنا . و أمام القمع الشديد أرغم أهالي الفرقيق ، و بني نسيخ على**

[1] - بشير بلاح ، تاريخ الجزائر المعاصر ، المرجع السابق ، ص 312.

[2] - أحمد زربو ،https:// khlohbladi ، سجل منذ 17 /05 /2011 ، يوم 10 /04 /2023 ، على الساعة15:38

إرسال بعض الرهائن ، و بعض المطلوبين من قبل الإدارةالإستعمارية " . بالرغم منإن هذه الثورة اتسمت بطابعها الجهادي إلا أنها لم تصلإلى النتائج المرجوة،و ذلك لعدة أسباب أبرزها:

– عدم وقوف شيوخ الزوايا و العائلات الأرستقراطية في المنطقة إلى جانب الإنتفاضة وضعف التضامن القبلي بحيث امتنعت بعض القبائل عن المشاركة في هذه الانتفاضة [1].

[1] - عدة بن داهة ، ثورة بني شقرإن (1914) و موقعها من المقاومة الوطنية الجزائرية للاحتلال الفرنسي ، العدد 11 – 12 ، خريف شتاء (فبراير) 34 / 14 - 1435 هـ (2013 – 2014 م) ، صص 304 – 306 صص 310 -313.

خاتمةالفصل الثالث :

بالرغم من صرامة السلطات الإستعمارية في تطبيق سياسة القوانين على رأسها قانون الأهالي إلاإن الساحة الجزائرية لم تبقى مكتوفة الأيدي، فقد ساهمت ردود الفعل السياسية و الشعبية في كشف بشاعة الاستعمار الفرنسي، بالإضافة لذلك رفع نسبة الوعي القومي و تعزيز الروح الوطنية لدى الشعب الجزائري، كما أنها أضافت نوع من القوة و الاستعداد لمواجهة الألة الإستعمارية التي اعتبرت نفسها الوصية على الجزائريين، و لكن بفضل الحركات الشعبية و السياسية تأكدت فرنسا من وجود شعب يدافع عن نفسه ووطنه .

الخاتمة

الخاتمة :

من خلال دراسة موضوعنا المتمحور حول***قانون الأهالي***" 1881 م و إنعكاساتهعلى المجتمع الجزائري و الذي قمنا بإحاطته من مختلف الجوانب، و تحليل مضمونه و أهدافه في إطار القوانين السابقة لصدوره التي تعد نقطة الإنطلاقة الأولى نحو الممارسات الإستعمارية التعسفية الفرنسية على الجزائريين و في ظل الترسانة التشريعية جاء ***قانون*الأهالي**لتحقيق ما عجزت عن إتمامه القوانين السابقة ، ليكون أسوؤهاكونه ساهم في تجريد الفرد الجزائري من أبسط ما يملك و هذا ما تم الكشف عنه من خلال تحليل مضمونه و أهدافه ، و في هذا السياق يمكننا إبراز جملة من النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة أهمها ما يلي :

– كان هدف فرنسا منذ تواجدها بالجزائر محاولة إلحاقها مباشرة و جعلها قطعة فرنسية و لشرعنة عملها سعت لإصدار مجموعة القوانين .

– حققت السلطات الفرنسية من خلال مجموعة التشريعات القانونية الصادرة في بداية الإحتلال من إحداث تحولات عميقة في المجتمع الجزائري على المستويين الاقتصادي و الثقافي .

– في ظل إصرار فرنسا على تنفيذ مخططاتها و مشاريعها، إصطدمت بمجموعة من المقاومات الشعبية أخذت الطابع السلمي ة كذا المسلح كلها كانت على شكل ردود أفعال و مواقف .

– عرفت سنة 1881 م ظهور ***قانون الأهالي***الصادر في 28 جوان 1881 م الذي سلط أحكام عقابية ضد الشعب الجزائري .

– ضم قانون الأهالي 1881 م جملة من المخالفات التي تجاوزت الحق العام فقدفرض على الجزائري إجراءات تمثلت في الحجز و الإعتقال و الغرامات .

– بموجب قانون الأهالي تولى الحكام الإداريين زمام السلطة القضائية التي تقضي بتنفيذ عقوبات على الجزائريين .

– تقرير مبدأ المسؤولية الجماعية في تطبيق الإجراءات فقد تحملت الجماعة المخالفة برغممن أن مرتكبها هو الفرد الواحد .

– يعد ***قانون الأهالي***البداية الفعلية لتأسيس القوانين التعسفية في الجزائر من طرف الإدارة الفرنسية تكمن في التجنيد الإجباري – قانون الغابات – قانون الحالة المدنية .

– إستطاع ***قانون الأهالي***تجسيد فكرة العنصرية و العبودية كونه حمل في طياته ممارسات تتنافى و تتعارض مع الحقوق و الحريات الفردية التي تدعو لها مؤسسة حقوق الإنسان.

– عانى المجتمع الجزائري من عدة تغيرات طرأت على مختلف الجوانب(إقتصاديا– إجتماعيا – ثقافيا) .

– تمكنت السياسة الفرنسية الإستعمارية من ضرب عمق المجتمع الجزائري و إحداث خلل في توازنه الاجتماعي بمقتضى قانون الأهالي .

– أدت المصادرة التي مست أملاك الجزائريين إلى تدهور و تدني المستوى و سوء الأحوال المعيشية .

– سعى الإستعمار الفرنسي لخلق جيل فارغ فكريا مجرد من كل المقومات الوطنية يؤمن بفكرة الجزائر فرنسية يجهل تاريخ وطنه الأم .

– و في الأخير حاولنا إدراج جملة من التوصيات هي كالأتي :

– إنشاء مؤسسات علمية خاصة تهتم بالبحوث التاريخية يشرف عليها مختصين .

– تسهيل عملية الاطلاع على الوثائق الأرشيفية التي لها علاقة مباشرة بالتاريخ المحلي و فتح المجال أمام الطلبة و الباحثيين .

– إجراء دراسات معمقة حول الجانب القانوني المطبق في الجزائر إبان فترة الإحتلالالفرنسي .

– التشجيع على تأسيس ملتقيات و ندوات علمية وطنية و دولية لكشف حقيقة القوانينالزجرية التي طبقتها فرنسا و على رأسها قانون الأهالي .

– إحياء الذاكرة التاريخية من خلال الأفلام و الأشرطة الوثائقية التاريخية توضح مدى معاناة الشعب الجزائري .

الملاحق

الملحق رقم (01) : اصدار قانون الأهالي 28 جوإن 1881م

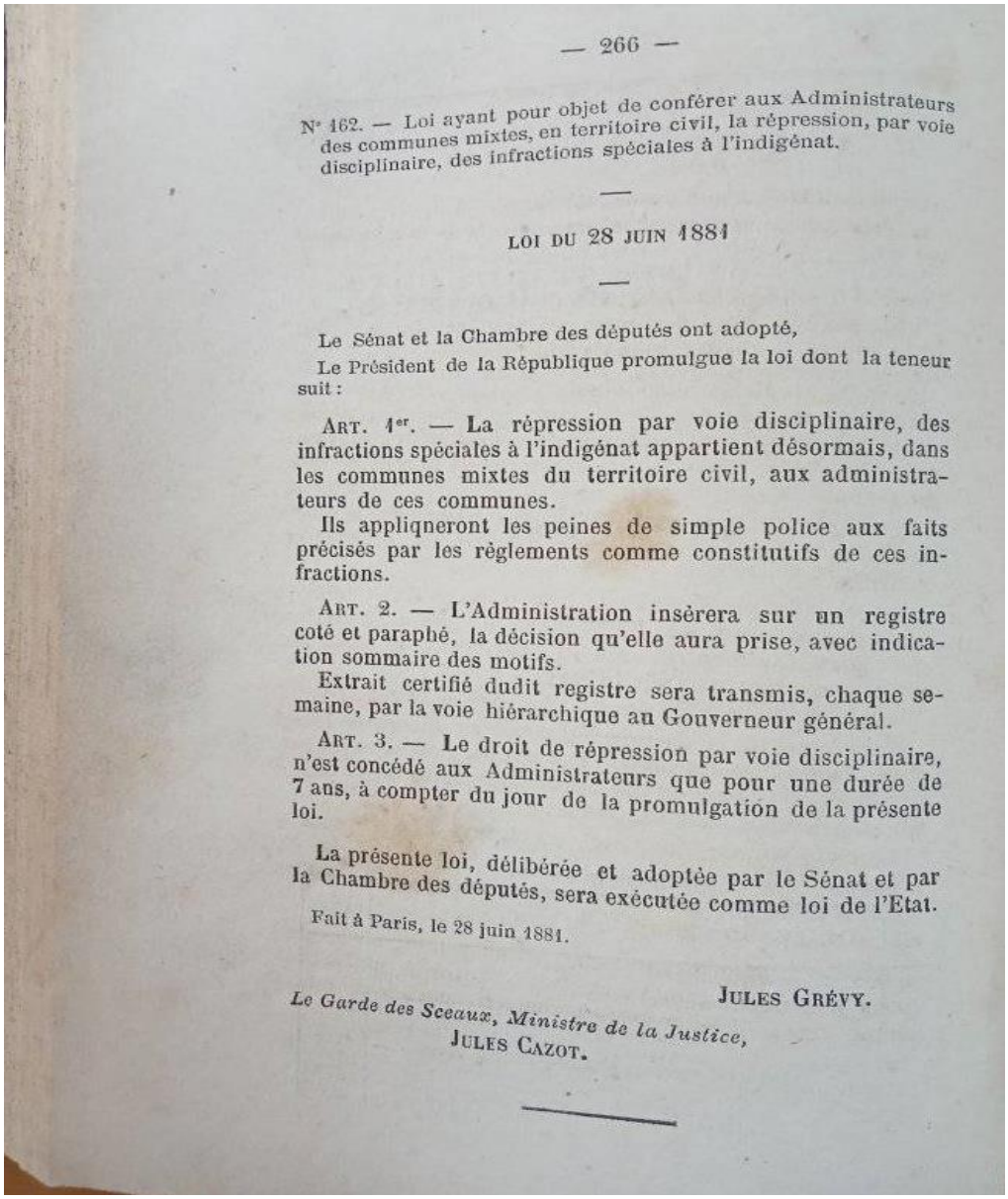

— 266 —

N° 162. — Loi ayant pour objet de conférer aux Administrateurs des communes mixtes, en territoire civil, la répression, par voie disciplinaire, des infractions spéciales à l'indigénat.

—

LOI DU 28 JUIN 1881

—

Le Sénat et la Chambre des députés ont adopté,

Le Président de la République promulgue la loi dont la teneur suit :

ART. 1er. — La répression par voie disciplinaire, des infractions spéciales à l'indigénat appartient désormais, dans les communes mixtes du territoire civil, aux administrateurs de ces communes.

Ils appliqueront les peines de simple police aux faits précisés par les règlements comme constitutifs de ces infractions.

ART. 2. — L'Administration insèrera sur un registre coté et paraphé, la décision qu'elle aura prise, avec indication sommaire des motifs.

Extrait certifié dudit registre sera transmis, chaque semaine, par la voie hiérarchique au Gouverneur général.

ART. 3. — Le droit de répression par voie disciplinaire, n'est concédé aux Administrateurs que pour une durée de 7 ans, à compter du jour de la promulgation de la présente loi.

La présente loi, délibérée et adoptée par le Sénat et par la Chambre des députés, sera exécutée comme loi de l'Etat.

Fait à Paris, le 28 juin 1881.

JULES GRÉVY.

Le Garde des Sceaux, Ministre de la Justice,
JULES CAZOT.

—

SOURCE : bulletin officiel ,Ex source , p 266.

الملحق رقم (02) : خريطة تبين المناطق التي انطلقت منها الهجرة إلى فرنسا

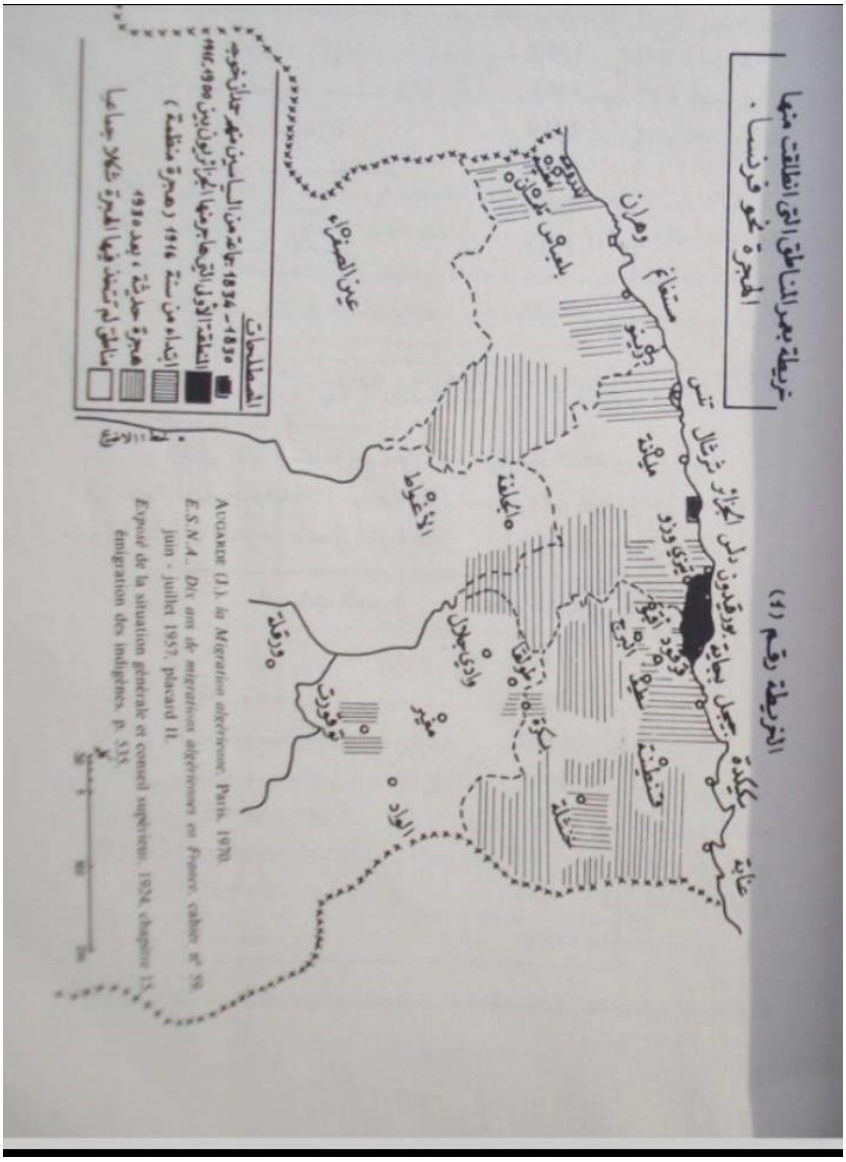

المرجع :عبد الحميد زوزو ، مرجع سابق ، ص 12.

الملحق رقم (03) : مدرسة قرآنية سنة 1880 م

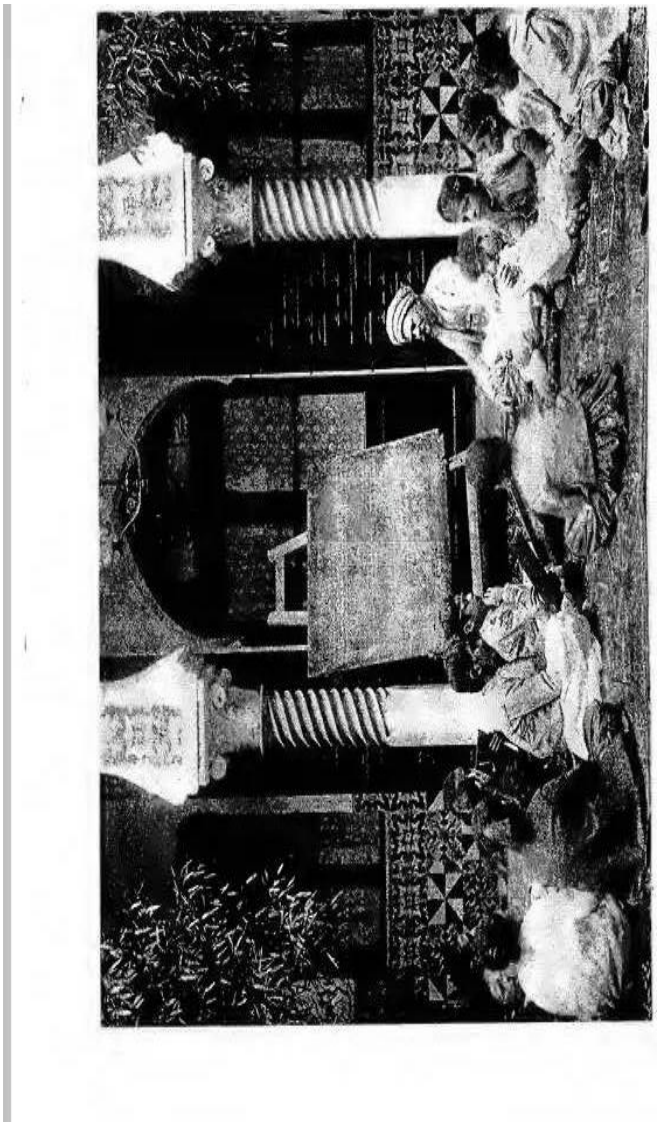

المرجع : بشير بلاح ،تاريخ الجزائر المعاصرة، المرجع سابق ، ص 543.

الملحق رقم (04) :داخل منزل في منطقة القبائل

المرجع :شارل روبير أجيرون ، مرجع سابق ، ص 246.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر و المراجع :

المصادر باللغة العربية :

- القران الكريم

- أحمد توفيق المدني ، هذه هي الجزائر ، دار البصائر ، الجزائر ، 2007.
- عثمان بن حمدان خوجة ،المرآة ، تق : محمدالزبيري ، منشورات ، ANEP، 2005 .
-فرحات عباس ،ليل الاستعمار ، تر : ابو بكر رحال ، الجزائر ، 2009 .
- محمد البشير الإبراهيمي ، في قلب المعركة ، دار الأمة ، الجزائر ، 2007 .

المصادر باللغة الفرنسية :

-bulletin officiel ,loi du 28 juin 1882, governement général de l'Algérie,Tome 21 , Fontana , Alger , 1882 , p 269.

المراجع باللغة العربية :

- أبو قاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية ، ج2 ، ط2 ، دار الغرب الإسلامي ، 1983 .
- أبو قاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي ،(1830 – 1954) ، ج3 ، ط1 ، دار العرب الإسلامي ، 1998 .
- أبو قاسم سعد الله ،أبحاث و أراءفي تاريخ الجزائر، الجزء4 ، ط1 ، دار العرب الإسلامي ، 1996 .
- أحمد توفيق المدني ،حياة كفاح ،ج1 ، دار البصائر ، الجزائر ، 2008.
- أحمد مهساس ، الحقائق الإستعمارية و المقاومة ، دار المعرفة ، الجزائر ، 2007 .
- البرت مامي ، صورة المستعمر ، تر: ميشال ستوف ، طبعة خاصة ، دار ANEP ، 2007 .

- أوليفه لوكور عرانميزون ، في نظام الأهالي ، تر: العربي بوينو ، ط1 ، منشورات السائحي ، الجزائر ، 2011 .
- الجيلالي صاري و محفوظ قداش ، الجزائر في التاريخ المقاومة السياسية (1900 – 1954) تر : عبد القادر بن حراث ،المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1987 .
- ابراهيم مياسي ، مقاربات في تاريخ الجزائر (1830 – 1962) ، ط2 ، دار الهومة ، الجزائر ، 2007.
- ابراهيم مياسي ، المقاومة الشعبية ، دار مداني للنشر ، الجزائر ، 2008 .
- ابراهيم مياسي ، مقاربات في التاريخ الجزائر 1830 –1962 ، دار الهومة ، الجزائر ، 2011.
- إبراهيم مهديد ، القطاع الوهراني ما بين 1850 و 1919 ، (دراسة حول المجتمع الجزائري الثقافة و الهوية الوطنية) ، دار الأديب ، وهران .
- إبراهيم مهديد ، نجم الشمال الإفريقي و حزب الشعب الجزائري (1920 – 1930) ، منشورات دار الأدب ، وهران ، 2007 .
- بشير بلاح ، تاريخ الجزائر المعاصرة (1830 –1989) ، ج1 ، دار المعرفة ، الجزائر ، 2007 .
- بشير بلاح ، مواقف الحركة الإصلاح الجزائرية من الثقافة الفرنسية ، عالم المعرفة للنشر، الجزائر ، 2013 .
- بسام العسلي ، محمد المقراني و ثورة 1871 ، ط3 ، دار النفائس ، بيروت ، 2010 .
- بوعلام نجادي ، الجلادون 1830 – 1962 ، ANEP ، لنشر و توزيع ، الجزائر ، 2007.
- بوعلام بسايح ،أعلام المقاومة الجزائرية ضد الإحتلال الفرنسي بالسيف و العلم ، (1830– 1954) ، سحب الطباعة الشعبية للجيش ، الجزائر ، 2007 .
- جيلالي صاري ، محفوظ قداش ، الجزائر في تاريخ المقاومة السياسية (1900 – 1954) ، ثورة عبد القادر .
- حكيم بن شيخ ، مدينة الجزائر الأوضاعالإجتماعية و الأنتروبولوجية (1945 – 1954) ، دار هومة لنشر ، الجزائر ، 2013.

– حميد عبد القادر ، مقالات في تاريخ الحركة الوطنية و ثورة نوفمبر 1954 ،دار القصبة للنشر ، الجزائر.

– رحيم محياوي ،الإستيطانو التوطين و الاستعمار الفرنسي في الجزائر و الحركة الصهيونية في فلسطين دراسة مستقبلية .

– سعيدي بزيان ، جرائم فرنسا في الجزائر ، دار الهومة لنشر ، الجزائر ، 2009 .

– سعد بوخاوش ، الاستعمار و سياسة الفرنسية في الجزائر ، دار تفتيلت للنشر ، الجزائر،2013 .

– سعيدي مزيان ، النشاط التنصيري للكاردينال لافيجري في الجزائر (1867 – 1892)، الطبعة 1 ، دار الشروق لنشر ، الجزائر ، 2009 .

– سماعيليزوليخة المولودة علوش ، تاريخ الجزائر من فترة ما قبل التاريخ إلى الاستقلال ، الطبعة 1 ، دار دزاير انفو لنشر،الجزائر، 2013 .

– شارل روبير أجيرون ، تاريخ الجزائر المعاصرة " من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954 " ، تر: عياش سليمإن ، دار الأمة للنشر ، ط 2013 ، الجزائر ، 2008 .

– شارل أندريجوليان، تاريخ الجزائر المعاصرة الغزو و بدايات الاستعمار 1827 – 1871، تر : جمال فاطمي ، ط1 ، شركة دار امة . الجزائر ، 2008 .

– شريف بن حبليس ، الجزائر الفرنسية كما يراها أحد الأهالي ، تر : عبد الله حمادي ، دار المسك ، 2012.

– صالح فركوس ، ادارة المكاتب العربية و الإحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد (1844 – 1871) ، دار القافلة ، الجزائر ، 2013 .

– صالح فركوس ، تاريخ الجزائر مما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال ، ط1 ، دار القافلة للنشر ، الجزائر .

– عبد الحميد زوزو ، الهجرة و دورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين (1919 – 1939) ، ط2 ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر .

– عمار بوحوش ، تاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962 ، ط1 ، دار الغرب الإسلامي ، الجزائر ، 2005.

- عمار بوحوش ، العمال الجزائريون في فرنسا ، دراسة تحليلية ، وزارة المجاهدين ، الجزائر ، 2008 .
- عمار عمورة ، الجزائر الكبير بوابة التاريخ (الجزائر الخاصة ما قبل التاريخ إلى 1962)، ج2 ، دار المعرفة .
- عبد القادر حلوش ، سياسة فرنسا التعليمة في الجزائر ، دار الأمة للنشر ، الجزائر ، 2013 .
- عميراويأحميدة ،أثارالسياسة الإستعمارية و الإستيطانية في المجتمع الجزائري (1830 – 1954) ، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة اول نوفمبر 1954 .
- عمار بن تومي ، الجريمة و القطاعات ، (الاستعمار كما عاشه أحد الجزائريين مذكرات سياسة1923 – 1954) ، تر السلام زبيري ، دار القصبة للنشر ، الجزائر .
- عدي الهواري ، الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة تفكيك الاقتصادي الاجتماعي (1830 – 1960) ، تر:جزيف عبد الله دار الحداثة ، ط1 ، لبنإن ، 1983 .
- عثمإن سعدي ، الجزائر في التاريخ ، ط1 ، دار الأمة لنشر ، 2013 .
- عبد العاطي جلال ، فرنسا في الجزائر ، منشورات تالة ، الجزائر ، 2013 .
- عبد الكريم بوصفصاف ، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و دورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية ، الطبعة 1 ،دار البعث ، قسنطينة ، 1988.
- عمار بن مزوز، عبد الحميد بن باديس و منهجه في الإصلاح ،ط2 ، دار الأمل ، تيزي وزو.
- كلود ليزو ، العنف التعذيب و الاستعمار من اجل الذاكرة الجماعية ، دار القصبة للنشر .
- محمد الطاهر و علي ، التعليم التبشيري في الجزائر من 1830 إلى 1904 ، دراسة تاريخية تحليلية ، منشورات ، حلب ، 2016 .
- محفوظ قداش ، "جزائر جزائريون " ، تر : محمدالمعراجي ، الوكالة الوطنية للنشر ، 2008.
- محمد عباس ، الوجيز في تاريخ الجزائر ، دار المعاصرة للنشر و التوزيع ، 2009 .

– محفوظ قداش ، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919 – 1930 ، الجزء1 ، تر:أحمد بن البار ، دار الأمة ، الجزائر ، 2012 .

–محفوظ قداش ، محمد قنانش ، نجم شمال إفريقيا 1926 – 1937 ، وثائق و شهادات لدراسة التيار الوطني الجزائري) ، تر:أوناية خليل ، ديوإن المطبوعات الجامعية ، 2013.

– محمد بليل ، تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر و إنعكاساتها على الجزائريين(1881– 1914) ، دار سنجاق الدين لنشر ، الجزائر ، 2013 .

– محمد بشير الإبراهيمي ، سجل مؤتمر جمعية العلماء المسلمين المنعقد بمركزها العام بنادي الترقي بالجزائر ، ط2 ، دار الكتب ، 1982 .

– محمد الأمين بلغيت ،تاريخ الجزائر المعاصر (دراسات ووثائق وثائق جديدة و صور نادرة تنشر لأول مرة) ،ط 2 ، دار ابن كثير ، بيروت– لبنان ، 2007 .

– مصطفى خياطي ، حقوق الإنسانفي الجزائر خلال الإحتلال الفرنسي ، منشورات ANEP، الجزائر ، 2013.

– مقلاتي عبد الله ، المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر (1830 – 1954) ، ديوإن المطبوعات الجامعية ، 2014 .

– محمد عبد الكريم ، حكم الهجرة من خلال ثلاث رسائل جزائرية ، دراسات ووثائق ، الشركة الوطنية للنشر ، الجزائر ، 1981.

– هارتمونت الزنهانس ، فشل الاستعمار الفرنسي في الجزائر ، تر: مصطفى ماضي ، دار القصة لنشر ، الجزائر ،2015.

– يحي بوعزير ، سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية (1830 – 1954) ، ط3 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2015 .

– يحي بوعزيز ،الموجز في تاريخ الجزائر (الجزائر القديمة و الوسيطة الجزائر الحديثة) ، طبعة خاصة ، دار البصائر ، 2009 .

– يوسف مناصرية ،أراءو مواقف في تاريخ الجزائر المعاصر ، دار الهومة ، الجزائر ، 2013 .

- ليكميلريسلير ، الثقافة الفرنسية في الجزائر أهدافها و حدودها 1830 – 1962 ، تر: نذير خيال ، الطبيعة 1 ، دار الكتب ، 2016 .
- كمال بيروم ، الحركة الوطنية لمنطقة مسيلة ، ديوإن المطبوعات الجامعية ، 2013.

المراجع باللغة الفرنسية :

- Aboukassemsaadallah , a montee du nationalisme en Algérie , monde du savoir , 2011.
- Emmanuel saada, Oliver lecourgradnaison , coloniseescternimes sur la guère et l'état colonial , casbah éditions Ville n °6lat , Saïd hamdine , Hydra ,Alger , 2005 .
- Renegallissot ; Algérie colonisée Algérie algérienne 1870 – 1962 ; la république française et les indigènes ,barzakh ; 2007 .

مقالات :

- ارزقي شوتيام ، سياسة الإستيطانالفرنسي في الجزائر 1830 – 1914 ، مجلة التاريخ المتوسطي ، العدد 2 ، المجلد 2 ، الجزائر ، 2020 .
- الحاج تيطواني ، وسائل الإعلام في الجزائر تحت الإحتلال الفرنسي بداية الصحافة المكتوبة الإذاعة و التلفزيون ، مجلة الاتصال و الصحافة ، العدد 2 ، المجلد 6 ، جامعة ملیانة ، 2019 .
- ثايتي حياة ،الإستيطانالريفي و الزراعة الكولونيالية(عمالة وهران نموذجا1924- 1939) ، مجلة الحضارة الإسلامية ، العدد 17 ، المجلد 13 ، جامعة تلمسان .
- سامية بن فاطمة ، الهجرة الجزائرية إلى فرنسا خلال فترة الإحتلال الفرنسي 1830 – 1962 ، قراءة في الأسباب و الدوافع العدد 2 ، كلية العلوم الإجتماعية ، جامعة تبسة ، الجزائر ، 2017 .

-سبيحى عائشة ، ثورة عين التركي 1901 في الصحافة الإستعمارية (صحيفة البرقية الجزائرية la dépéchealgeriennne أنموذجا) ، الساورة للدراسات الإنسانية و الإجتماعية ، العدد 7 ، جامعة الجيلالي ، بونعامة ، خميس مليانة ، 2018 .

- سباعي عبد القادر ، قانون الأنديجينا " الوجه الأخر لقانون السود " ، مجلة دراسات ، جامعة بشار ، الجزائر ، 2016 .

- صالح حيمر ، قراءة في أمريتي (1844 - 1846) حول الملكية العقارية في الجزائر ، المضامين و النتائج ، مجلة العصور الجديدة ، العدد 6 ، جامعة وهران ، 2012 .

- صادق بن قادة ، المصباح أول جريدة لشبان الجزائري وهران تلمسان 1904 -1905 ، المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا و العلوم الإجتماعية ، وهرإن ، 2016 .

- صحراوي عبد القادر ، الجزائريون و الرحلة إلى الحجاز خلال العهد الاستعماري الفرنسي، العدد 7 ، جامعة جيلالي اليابس .

- عبد القادر خليفي ، سياسة التنصير في الجزائر ، مجلة التاريخ ، العدد 9 ، جامعة وهران .

- عبد الرزاق توميات ، في ذكرى انعقاد المؤتمر الإسلامي الجزائري حكومة الجبهة الشعبية و مطالب الجزائريين ، مجلة الدراسات في العلوم الإنسانية و الإجتماعية ، العدد 3 ، المجلد 15 ،جامعة الجزائر ، 2015 .

- عدة بن داهة ، ثورة بني شقران 1914 و موقعها من المقاومة الوطنية الجزائرية للاحتلال الفرنسي ، العدد 11 - 12 ، 2013 - 2014 .

- لهلالي سلوى ، ظهور النخبة الجزائرية و مرجعياتها ، مجلة الحكمة الدراسات التاريخية ، العدد 1 ، المجلد 1 ، جامعة الجزائر ، 2013 .

- لهلالي سلوى ، جوانب من ممارسة السياسة في نضال نجم شمال إفريقيا حزب الشعب الجزائر 1926 - 1939، مجلة الدراسات الإجتماعية ، العدد 2 ، المجلد 4 ، 2021 .

- مساعد أسامة صاحب منعم ،الأوضاعالإقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية 1838 -1962 و محاولة البحث عن النفط قبل الاستغلال ، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ، المجلد 4 ، جامعة بابل .

– ملاح الهواري ، المدارس الحرة لجمعية علماء المسلمين الجزائريين مدرسة الفتح بغليزان أنموذجا (1943 –1957) ، مجلةلغة الكلام ، العدد 1 ، المجلد 08 ، جامعة غليزان ، 2019 .

– وليد بشو، الحكومة العامة و تطورها ضمن الإدارةالإستعمارية الفرنسية في الجزائر 1830 – 1939 ، المجلة الجزائرية التاريخية ، العدد 2 ، المجلد 5 ، الجزائر ، 2021 .

الرسائل و الأطروحات :

– الأطروحات :

– بختاوي خديجة ، التحولات الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية في عمالة وهران 1870 –1939 ،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ الحديث و المعاصر ، قسم تاريخ ، كلية العلوم الإنسانية ، 2018 – 2019.

– بوشنافي محمد ،أثارالسياسة الإستيطانية الإستعمارية على المجتمع الجزائري ، أطروحة لنيل شهادة الدكتورة في تاريخ الحديث و المعاصر ، كلية الادب و العلوم الإنسانية ، جامعة بلعباس .

– رشيد أوزون ، الهجرة الريفية في ظل التحولات الإجتماعية الجديدة في الجزائر 1988 ، أطروحة دكتوراه في علم اجتماع التنمية ، كلية العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة ، 2008.

– صالح حيمر ، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر1830 – 1930 ، أطروحة دكتوراه تاريخ حديث و معاصر ، كلية العلوم الإجتماعية ، جامعة باتنة ، 2013 ، 2014 .

– عماد ليبيد ،الإستيطانو التوطنين (الاستعمار الفرنسي في الجزائر و الحركة الصهيونية في فلسطين دراسة مقارنة) ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر 3 ، 2010 – 2011 .

– عبد الحفيظ قبايلي ، النظام العقابي الفرنسي الخاص بالأهالي المسلمين في الجزائر المستعمر 1830– 1900 ، أطروحة لنيل شهادة الدكتورة في تاريخ الحديث و المعاصر، قسم التاريخ ، كلية العلوم الإنسانية ، جامعة قالمة ، 2019 – 2020 .

– قراوي نادية ، الحركة الوطنية و الثورة الجزائرية في منطقة مستغانم 1945 –1962 ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في تاريخ الحديث و المعاصر ، قسم التاريخ و علوم الأثار، كلية العلوم الإنسانيةو العلوم الإسلامية، جامعة وهران 1 ، 2018 –2019 .

الرسائل :

– بشار راضية ، الجمعيات الثقافية من اجل الحفاظ على القضية الجزائر ، رسالة نيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع ، قسم كلية العلوم الإجتماعية ، جامعة الجزائر ، 2002 – 2001 .

– سعد شيكدإن ، الثورة الجزائرية في الثورة الفرنسية من خلال جريدة لاديباشكوتديإن ، مذكرة لنيل شهادة الماجستر في تاريخ الحديث و المعاصر ، قسم التاريخ ، كلية العلوم الإنسانية ، جامعة الجزائر2 ، 2017–2018.

– صغيري بلقاسم و بلعباس شامر، الإستيطانالفرنسي و دوره في تفكيك بنية المجتمع الجزائري 1830 – 1862، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر ، قسم التاريخ ، كلية العلوم الإنسانية ، جامعة مسيلة ، 2016 – 2017 .

– علي زين العابدين ، الهجرة الجزائرية نحو فرنسا و انعكاساتها الإجتماعية و الثقافية على المجتمع الجزائري 1914– 1962 ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الاجتماعي و المغاربي عبر العصور ، كلية العلوم الإجتماعية ، أدرار ، 2010–2011 .

– هدى أحمد بهاليل و سارة عمراوي ، السياسة العقارية الفرنسية و تأثيرها على المجتمع الجزائري 1830 –1900 ، مذكرة لنيل شهادة ماستر في تاريخ المغرب المعاصر ،قسم التاريخ ، كلية العلوم الإجتماعية ، جامعة قالمة ، 2019 – 2020.

معجم :

– سليم محمد محاسيس ، معجم المعارك التاريخية ، ط1 ، دار النشر و توزيع ، عمان ، 2001.

الموقع الكترونية :

- منتديات تاريخ الجزائر،مقاومة عين بسام 1906، 23/ 10/04، https://www.djelfa.info.
- أحمد زربو،https:// khlohbladi، اليوم : 23 /01 /10 ،
-قاموسالمعاني ،arwww .almany – dirct/ar / ar / com ، اليوم : 29 مارس 2023 .
- https// :dz history.com، اليوم 2023/4/13 : ساعة : 15.06.
- 148; ATTP://DATA.BuF.FR/Rk:/12، يوم 12 /2023/4 ، ساعة 30: 23
- https :www.meister drukai.au، يوم12 / 4/ 2023 ، ساعة 23: 11 .

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الشكرو العرفان	
إهداء	
مقدمة	01
المدخل : المراسيم و القوانين السابقة لقانون الأهالي	08
أولا : المراسيم و القوانين الصادرة في فترة الحكم العسكري 1830م	09
أ- المراسيم	09
1- مرسوم 1848م	09
2- مرسوم 20 /10 / 1848م	09
3- مرسوم 31 ديسمبر 1859م	09
4- مرسوم 7 ديسمبر 1866م	10
ب- القوانين	10
1- قانونأول أكتوبر 1844م	10
2- قانون سيناتوسكونسيلت 22 افريل 1863	11
ثانيا : المراسيم و القوانين الصادرة في فترة الحكم المدني 1870م	12
أ- المراسيم	13
1- مرسوم 4 أكتوبر 1870م	13
2 – مرسوم 8 أكتوبر 1870م	13
3- مرسوم 24 أكتوبر 1870م	13
4- مرسوم 24 أكتوبر 1870م	14
4- مرسوم 10 نوفمبر 1870م	14
5- مرسوم 24 ديسمبر 1870م	14
6- مرسوم 19 مارس 1871م	15
ب- القوانين	15

1- قانون وارني 1873م	15
ثالثا :إنعكاسات المراسيم و القوانين على المجتمع الجزائري و ردود الفعل المختلفة	16
أ- الإنعكاسات	16
1- مصادرة أراضي الجزائريين	16
2- توسيع الدائرةالإستيطانية	19
3- تفكيك القبيلة	20
ب- ردود الفعل المختلفة	22
1- ثورة الصابحية 1870م	22
2 – ثورة المقراني 1871م	22
3- إنتفاظة الشمال القسنطيني 1871م	24
الفصل الأول : قانون الأهالي 1881م	25
أولا : مفهوم قانون الأهالي و خصائصه	27
أ – مفهوم قانون الأهالي	28
ب- خصائصه	31
ثانيا : مواد قانون الأهالي و الأجهزة الخاصة بتطبيقه	33
أ- مواد قانون الأهالي 1881م	34
1- مخالفات اقتصادية	34
2- مخالفاتإدارية اجتماعية	34
ب- الأجهزة الخاصة بتطبيق قانون الأهالي	38
1- المتصرفونالإداريين في البلديات المختلطة	38
2- قضاة الصلح في البلديات كاملة الصلاحية	40
ج- أهم القرارات المكملة لقانون الأهالي 1881م	46
1- قرار 24 ديسمبر 1901م	46
2- قرار 21 مارس 1908م	47

3- قرار 8 مارس 1938م	47
د- إجراءات مبالغ فيها	47
1- الإعتقال	48
2- الحجز	49
3- الغرامة	50
ثالثا : أهداف قانون الأهالي	52
أ- إدماجالمجتمع الجزائري	53
ب- فرنسة المجتمع الجزائري	55
ج- تنصير المجتمع الجزائري	58
الفصل الثاني:انعكاساتقانون الأهالي على المجتمع الجزائري	63
اولا :الإنعكاسات الإقتصادية	65
أ- تراجع الاقتصاد الجزائري	65
ثانيا : الإنعكاسات الإجتماعية	69
أ –تدني المستوى المعيشي	69
1- البطالة	69
2- المجاعة و الفقر	73
ب- الهجرةإلى الخارج	79
1- العوامل السياسية	80
2- العواملالإجتماعية و الإقتصادية	81
ثالثا : الإنعكاسات الثقافية	86
الفصل الثالث : ردود الأفعال المختلفة من قانون الأهالي	90
أولا : ردود الفعل السياسية	92
أ –الشكاوي و العرائض	92
1- عريضةالأهالي إلى المجلس الوطني الفرنسي 1887م	92
2- عريضةالأهالي إلى لجنة جول فيري 1892 م	93

3- عريضة الشباب الجزائري إلى بوان كاري 1912م	74
4- عريضةالأمير خالد إلى إدوارد إيرو	95
ب- الجمعيات و الصحف	96
1- الجمعيات	96
الجمعية الراشدية 1834م	96
الجمعية الخاصة 1924 م	97
جمعية تطوير الأهالي 1930م	97
جمعية المدرسة القرآنية 1932م	97
التعاضدية الشبانيةللمسلمين 1936م	98
فدرالية الفلاحين بوهران 1937م	98
2- الصحف	99
جريدة المنتخب 1882م	99
جريدة المصباح 1905م	99
صحيفة الحق الوهراني 1911م	100
ج- التيارات السياسية	100
1- حركةالشبانالجزائريين	101
2- حركةالأمير خالد	104
3- كتلة المحافظين	107
4- جماعة النخبة	109
5- نجم شمال إفريقيا	109
6- جمعية العلماء المسلمين الجزائريين	112
ثانيا : ردود الفعل المسلحة	114
أ – ثورة الشيخ بوعمامة 1881م	115
ب- ثورة عين التركي 1901 م	116
ج- ثورة عين بسام 1906 م	117

د- ثورة بني شقران 1914م	117
خاتمة	200
الملاحق	124
قائمة المصادر و المراجع	129

ملخص :

إتخذت الإدارة الاستعمارية عدة أساليب لسيطرة و إخضاع المجتمع الجزائري على رأسها قانون لأهالي أو قانون الأنديجينا المطبق. في 28 جوان 1881 م الذي من شأنه أصبح الجزائريون رعايا من الدرجة الثانية و غرباء في وطنهم الأم ، و في المقابل أصبح العنصر الأوروبي المتحكم في زمام الأمور بقدر ما نتج عن هذا ي القانون من مساس في الشخصية الجزائرية و الدين و اللغة و الثقافة إلا انه مهد الطريق لبروز حركة وطنية فتية اجتمعت على هدف واحد و سارت نحو مبادئ تصب كلها في قالب واحد و هو صدها لهذا القانون من جهة و الوقوف في وجه المستعمر من جهة أخرى .

الكلمات المفتاحية : قانون الأهالي – الاستعمار الفرنسي – المجتمع الجزائري .

summary :

The colonial administration took several methods to control and subjugate Algerian society, on top of which was the law of the people or the applicable Indigena law. On June 28, 1881, which would have made Algerians second-class subjects and strangers in their motherland, and on the other hand, the European element became in control of matters insofar as this law resulted in prejudice to the Algerian personality, religion, language, and culture, but it It paved the way for the emergence of a young national movement that gathered on one goal and marched towards principles that all pour into one mould, which is to block this law on the one hand and stand up to the colonizer on the other.

Keywords: People's Law – French colonialism – Algerian society.